جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أهمية استخدام المؤشرات النوعية إلى جانب المؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسة
دراسة حالة شركة سونلغاز بالمدية للفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص:إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:
- موامنية رانية.
- ناجي جميلة.

تحت إشراف الأستاذ:
د/ باصور رضوان

لجنـــــة المناقشـــة

أعضاء لجنة المناقشة	الرتبة	الجامعة	الصفة
جميلة صحراوي	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة المدية	رئيسا
رضوان باصور	أستاذ محاضر "ب"	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
زرواطي محمد	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2022-2023

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

أهمية استخدام المؤشرات النوعية إلى جانب المؤشرات المالية في تقييم أداء المؤسسة

دراسة حالة شركة سونلغاز بالمدية للفترة 2019-2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص:إدارة مالية

من إعداد الطالبتين :
- موامنية رانية .
- ناجي جميلة.

تحت إشراف الأستاذ:
د/ باصور رضوان

السنة الجامعية:2023/2022

كلمـــــة شكـــــر

أولا وقبل كل شيء شكرنا أكبر لله جلت قدرته وعلت عزته على عونه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

ونقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الوالدين الكريمين والإخوة والأخوات.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميع لايسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذ:باصور رضوان،الذي تكرم

بالإشراف على هذه المذكرة،نسأل الله عزوجل أن يشرفه بشرفات في جناته يوم القيامة،فمد إلينا

يد العون،وأفادنا بعلمه وأخلاقه وتجربته،فكان له الأثر الكبير في إثراء هذا العمل حتى إستوى على ماهو

عليه الآن،فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لقبولهم تقييم مذكرتنا وبما

بذلوه من جهد في قراءتها ولما يقدمونه من ملاحظات وتوجيهات قيمة.

ولا يفوتنا التوجه بالشكر إلى موظفي عمال شركة سونلغاز بالمدية لتعاونهم معنا لإنجاح عملنا هذا.



الإهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي (والدي العزيز).

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاة (والدتي الحبيبة).

إلى من بذلوا جهدا في مساعدتي وكانوا خير سند (أخواي وأختي العزيزة).

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي.

ولايمكن أن أنسى أساتذتي الكرام الذين لهم الفضل الكبير والدور الأول في مساندتي وتوضيح لي العديد من المعلومات الهامة والقيمة بالنسبة لي.

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.

فأنا اليوم أقوم بإهداء لكم بحث تخرجي وأنا أتمنى من الله أن يطيل لي في أعماركم ويرزقكم دائما بالخيرات.

رانـــــــية

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والوجه الطيب خالد الذكر الذي وافته المنية (والدي الحبيب رحمه الله).

إلى من وضعتني على طريق الحياة وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية أدامها الله).

إلى إخوتي من كان لهم بالغ الأثر في الكثير من العقبات والصعاب (عمر الفاروق، علي، صدام حسين) حفظهم الله.

إلى أخواتي وسندي أدامهم الله.

إلى رفيق الكفاح في مسير الحياة وصديق روحي زوجي الغالي(وليد).

إلى صديقاتي اللواتي أشهد لهن بأنهن نعمة الرفيقات في جميع الأمور (خديجة،بشرى،رانية).

إلى عائلة ربيع وكل أصدقائي داخل وخارج الجامعة، إلى كل من ساهمة في إنجاز مذكرتي.

جميلة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام المؤشرات المالية والنوعية لتقييم أداء المؤسسة، وذل ك من خلال وصف المفاهيم العامة للتحليل المالي ومختلف المؤشرات التي يوظفها لتقييم أداء المؤسسة؛

تطرقت الدراسة إلى المفاهيم المتعلقة بتقييم أداء المؤسسات، والمؤشرات الكمية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إلى جانب المؤشرات النوعية كما هو الحال لبطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء، إضافة على دراسة حالة شركة سونلغاز – وكالة المدية–خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021؛

وخلصت هذه الدراسة إلى أن المؤشرات المالية تساهم وبشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، إلى جانب المؤشرات النوعية التي توفر معلومات ملائمة عن الأداء التشغيلي والتي تساهم في تحقيق الرقابة على هذا الأداء؛

الكلمات المفتاحية:التحليل المالي، تقييم الأداء، المؤشرات النوعية لتقييم الأداء.

Abstract :

This study aimed to find out how to use financial and qualitative indicators to evaluate the performance of the company. The study touched on the concepts related to evaluating the performance of the companies, and the Different, and quantitative indicators used in evaluating financial performance, In addition to qualitative indicators, as is the case for the balanced scorecard for evaluation, and attemped to analyse the case of sonelgaz company- MEDEA Branch- during the period 2019 to 2021.

This study concluded that financial indicators put up effectively to the evaluation of the financial performance of companies, in addition to qualitative indicators that provide appropriate information on operational performance and that contribute to achieving control over this performance.

Key words : financial Analysis, performance evaluation, qualitative indicators to evaluate the performance.

فهـــــرس

المحتـــويات

فهرس المحتويات:

العنـــــــــــــوان	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ_ز
الفصل الأول:أساسيات استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي المؤسسة	
تمهيد	**09**
المبحث الأول:ماهية التحليل المالي	**10**
المطلب الأول:مفهوم وأهمية التحليل المالي	**10**
المطلب الثاني:معايير وخطوات التحليل المالي	**15**
المطلب الثالث:أنواع وأساليب التحليل المالي	**19**
المطلب الرابع:استعمالات التحليل المالي	**26**
المبحث الثاني:مدخل لتقييم الأداء	**30**
المطلب الأول:مفهوم وأهمية تقييم الأداء	**30**
المطلب الثاني:أهداف ووظائف تقييم الأداء	**32**
المطلب الثالث:طرق وخطوات تقييم الأداء	**33**
المطلب الرابع:العوامل المحددة لتقييم الأداء ومعوقاته	**44**
المبحث الثالث:أساسيات حول تقييم الأداء المالي	**48**
المطلب الأول:مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي	**48**
المطلب الثاني:أهداف ووظائف تقييم الأداء المالي	**53**
المطلب الثالث:خطوات وأسس تقييم الأداء المالي	**55**
خلاصة	**58**
الفصل الثاني:قراءة وتفسير المؤشرات الدالة على أداء المؤسسة	
تمهيد	**60**
المبحث الأول:تقييم التوازن المالي	**61**
المطلب الأول:مصادر تقييم الأداء المالي	**61**
المطلب الثاني:رأس المال العامل	**70**
المطلب الثالث:احتياجات رأس المال العامل	**72**
المطلب الرابع:الخزينة	**74**

المبحث الثاني:النسب المالية لتقييم أداء المؤسسة	**75**
المطلب الأول:نسب السيولة	**75**
المطلب الثاني:نسب الهيكلة المالية	**77**
المطلب الثالث:نسب المردودية والنمو	**78**
المبحث الثالث:المؤشرات النوعية	**81**
المطلب الأول:نظام المعلومات المحاسبي	**81**
المطلب الثاني:بطاقة الأداء المتوازن	**84**
المطلب الثالث:تقييم جودة الأرباح	**90**
المبحث الرابع:المؤشرات الحديثة	**93**
المطلب الأول:القيمة الاقتصادية المضافة	**93**
المطلب الثاني:القيمة السوقية المضافة	**99**
المطلب الثالث:تقييم الأداء النقدي	**103**
خلاصة	**119**
الفصل الثالث:تقييم أداء شركة سونلغاز بالمدية للفترة 2019_2021	
تمهيد	**121**
المبحث الأول:دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية	**122**
المطلب الأول:إعداد الميزانية الوظيفية للفترة 2019_2021	**122**
المطلب الثاني:إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة 2019_2021	**124**
المبحث الثاني:تقييم الوضعية المالية من خلال مؤشرات التحليل المالي	**125**
المطلب الأول:دراسة مؤشرات التوازن المالي	**125**
المطلب الثاني:التحليل عن طريق النسب المالية	**129**
المطلب الثالث:مؤشرات قياس الأداء النقدي	**136**
المبحث الثالث:القراءة النوعية لحالة الشركة	**142**
المطلب الأول:لمحة تاريخية لشركة سونلغاز	**142**
المطلب الثاني:إمكانية تواجد شركة سونلغاز بالسوق المالي (بورصة الجزائر)	**150**
المطلب الثالث:تقييم المؤشرات النوعية	**152**
خلاصة	**154**
الخاتمة العامة	**159_156**

قائمة المراجع	170_161
الملاحق	

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01_01	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	**29**
02_01	خطوات تقييم الأداء	**44**
03_01	العلاقة بين السلوك والشخصية والنتائج	**47**
04_02	عناصر نظام المعلومات المحاسبي	**83**
05_02	مكانة المحور المالي في بطاقة الأداء المتوازن	**89**
06_03	تطور رأس المال العامل خلال السنوات 2019_2021	**126**
07_03	تطور الخزينة خلال السنوات 2019_2021	**128**
08_03	تطور معدلات المردودية في الشركة خلال الفترة 2019_2021	**134**
09_03	التسعيرة الرسمية لبورصة القيم	**151**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01_02	محتوى الميزانية الوظيفية	63
02_02	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	64
03_02	جدول حساب النتائج حسب الوظيفة	66
04_02	جدول سيولة الخزينة(الطريقة المباشرة)	68
05_02	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	69
06_02	أنواع النسب المالية	80
07_02	مؤشرات قياس الأداء النقدي	117
08_03	الميزانية الوظيفية لجانب الأصول للفترة 2019_2021	122
09_03	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم للفترة 2019_2021	123
10_03	الميزانية الوظيفية المختصرة للفترة 2019_2021	124
11_03	حساب رأس العامل من أعلى الميزانية	125
12_03	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	126
13_03	حساب احتياجات رأس المال العامل	127
14_03	حساب الخزينة	128
15_03	نسب السيولة	129
16_03	نسب الهيكلة المالية	131
17_03	نسب المردودية	132
18_03	نسب النمو	134
19_03	جدول سيولة الخزينة للفترة 2019_2021	136
20_03	مؤشرات تقييم جودة أو نوعية الربحية	138
21_03	مؤشرات تقييم السيولة	138
22_03	مؤشرات تقييم بيانات التمويل	139

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية الأصول لسنة 2019
02	ميزانية الخصوم لسنة 2019
03	ميزانية الأصول لسنة 2020
04	ميزانية الخصوم لسنة 2020
05	ميزانية الأصول لسنة 2021
06	ميزانية الخصوم لسنة 2021
07	جدول حساب النتائج لسنة 2019
08	جدول حساب النتائج لسنة 2020
09	جدول حساب النتائج لسنة 2021
10	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2019
11	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2020
12	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2021

مقدمة عامة

يمثل تقييم الأداء المالي وتحليل مدى كفاءته وفاعليته مؤشرا هاما على حسن سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة،ويتم تقييمه باستخدام أساليب معينة بهدف التعرف على الكفاءة المالية والتعرف على أوجه التطور في الأداء،وعندما يطبق تقييم الأداء بطريقة صحيحة فإنه لايوضح مستوى الأداء المالي فقط وإنما يكون له انعكاسات ايجابية على أداء المؤسسة ككل.

تهتم الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة،والتي طبعا تنعكس على أدائها ككل،حيث يسعى ملاك المؤسسة إلى التأكد من أنها مربحة،كما أن إدارة المؤسسة تؤكد على مدى قدرتها على تحقق الأهداف،والدائنون للمؤسسة يبحثون عن قدرتها على الوفاء وغيرها من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

وبطبيعة الحال التعرف على الوضعية المالية أو أداء المؤسسة ككل يحتاج إلى مؤشرات دالة يمكن استخرجها من نظام المعلومات المحاسبي أو من مصادر أخرى مثل تقارير محافظي الحسابات أو تقارير التسيير أو أي مصدر آخر يتضمن مثل هذا النوع من المعلومات ومع ذلك فقد يتم استقراء أداء المؤسسة من خلال مظاهر أخرى قد لاتعتبر مالية كما هو الحال لسمعة المؤسسة،وحجم المؤسسة وقيمة في السوق، وثقة العملاء وغيرها.

والمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر تسعى دائما لتقديم صورة حسنة على أدائها سواء من خلال الإشهار أو من خلال رعاية الأحداث الرياضية وثقافية وغيرها،ومع ذلك فهي تتجنب عرض بياناتها المالية التي تفصح عن حالتها المالية،ومن المعروف أن شركة توزيع الكهرباء والغاز تمتاز بأنها الوحيدة في السوق الجزائري في مجال عملها مايدفعنا إلى التساؤل حول إسقاط ماسبق عن حالتها.

على ضوء ماسبق نرى أنه من المفيد من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن التوفيق بين قراءة وتفسير المؤشرات المالية(الكمية) والنوعية(الكيفية)لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية؟وما إمكانية ذلك بالنسبة لشركة سونلغاز؟

1_ الأسئلة الفرعية:

ولتعمق أكثر حول الموضوع يمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1_ كيف يمكننا استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة؟

2_ هل من المفيد قراءة وتفسير مؤشرات نوعية إلى جانب مؤشرات كمية لتقييم أداء المؤسسة؟

3_ ما إمكانية تقييم أداء شركة سونلغاز باستخدام مؤشرات كمية مالية وأخرى نوعية؟

2_ فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تستخدم الأدوات المالية التي يوفرها التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة ي جانبه المالي أو مايعرف بالأداء المالي.
- يكمل استخدام المؤشرات الكمية(المالية) بأخرى نوعية عملية تقييم الأداء.
- من المفيد التطرق إلى الجانب المالي في تقييم أداء شركة سونلغاز من جهة،كما يمكن التطرق إلى جوان أخرى في الحكم على أدائها.

3_أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهم المؤشرات المالية والنوعية لتقييم أداء المؤسسة من خلال التطرق إلى:

- جمعالأفكار المتداولة لدى الباحثين والمهتمين بالتسيير المالي عن عملية التحليل المالي،ومن ثم صياغتها في تجاه خدماتها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- إدراج التطرق إلى المؤشرات النوعية في عملية تقييم الأداء.
- تسليط الضوء على مدى استخدام المؤشرات المالية والنوعية لشركة سونلغاز وتشخيص وضعيتها المالية.

4_ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

1_ محاولة إعطاء صورة عن التحليل المالي، وأدواته والطرق التي يتبعها.

2_ معرفة دور تقييم أداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها.

3_ التعرف على المؤشرات الجديدة للأداء المستخدمة في عملية التقييم.

5_أسباب الدراسة:

_أسبابذاتية:

- مناسبة الموضوع لتخصصنا وهو الإدارة المالية؛
- الرغبة الذاتية في تتويج سنوات الدراسة بعمل نثري من خلال مكتبة الكلية بمذكرة تتطرق إلى جانب مهم في تقييم أداء.

_ أسباب موضوعية:

- تطرقنا إلى شركة سونلغاز على اعتبار أنها شركة عمومية ذات سوق ونشاط واضحين،كما أنها تتمتع بامتياز احتكار نوعا من النشاط.
- الإدارة المالية تعني في جزء كبير منها تقييم أداء المؤسسة.

6_ منهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي لأنه مناسب في الجانب النظري لمناقشة وتحليل المتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في تقييم أداء المؤسسة وتأثره باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية في ذلك.

أما في جانب دراسة الحالة فهو مناسب لوصف تطور المؤشرات الكمية وبعض المؤشرات النوعية الدالة على أداء شركة سونلغاز خلال الفترة محل الدراسة.

7_حدود الدراسة:

نلتزم في القيام بعملية البحث عند إنجاز هذه الدراسة مايلي:

- نظرا لاتساع مجالات التحليل المالي حاولنا في كل مرة توجيه المعلومات المتوفرة حوله في خدمة الأهداف الخاصة بهذه الدراسة.

- الاقتصار على المؤشرات المالية والنوعية المتعلقة بجوانب الأداء المالي.
- الحدود الزمنية: اكتفينا في الفترة الزمنية لدراسة الحالة بالفترة 2019_2021.
- الحدود المكانية: تمثلت الدراسة التطبيقية في شركة سونلغاز_المدية.

8_ الدراسات السابقة:

- عزوز بشرى،قراس رمزي، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،مذكرة ماستر في المالية ومحاسبة،تخصص محاسبة وجباية معمقة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف_المسيلة،2018؛

تطرقت الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية: مامدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

وذلك من خلال الفصول:

_ الفصل الأول:يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي

_الفصل الثاني:يحتوي على دراسة الحالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري على المركب الصناعي التجاري الحضنة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ تعتبر عملية التقييم الأداء المالي عملية بالغة الأهمية، لأنها تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة،كما تسمح بالكشف عن نقاط القوة والضعف والانحرافات؛

_ مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة والمردودية والنمو،تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

_ المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهذا من خلال النتائج المالية التي تظهر خلال السنوات 2015، 2016، 2017.

وما يميز دراستنا أنها ستتطرق إلى جانب آخر وهو المؤشرات النوعية إلى جانب المؤشرات المالية،كما أننا ندرس حالة شركة سونلغاز خلال الفترة 2019،2020،2021.

- بنية حيزية، **دور أساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي**،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية،2016.

تطرقت الدراسة إلى محاولة الإجابة على الإشكالية:هل تطبيق نظام التحليل المالي بتقنياته الحديثة يسمح بإعطاء حكم شامل على مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي؟ وه ل يتم استخدام هذه التقنيات من قبل مجمع صيدال؟

وذلك من خلال الفصول التالية:

_الفصل الأول:الاتجاهات التقليدية للتحليل المالي؛

_الفصل الثاني:الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي؛

_الفصل الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي ودور الأساليب الكمية في التنبؤ بالفشل المالي،

_الفصل الرابع:دراسة تطبيقية لبعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي ومدى قدرتها على تفسير عملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب التقليدية–دراسة حالة مجمع صيدال–،

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ يعتبر التحليل المالي من أساليب أكثر استعمالا في عملية تقييم أداء المالي بهدف معرفة قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف الوصول إلى النتائج المرغوبة؛

_ظهرت الأساليب الحديثة للتحليل المالي كنتيجة للنقائص الموجودة في الأساليب التقليدية وكذا التطورات الحاصلة في المجال المالي وحالات عدم التأكد التي تحيط بالمؤسسات حيث كان لابد على هذه الأخيرة أن تتماشى مع هذه التطورات حتى تتمكن من إثبات وجودها في سوق شديدة المنافسة وحتى تتمكن من مواصلة نشاطها وتحقيق الأفضلية في إنتاجها؛

_ يعتمد مجمع صيدال في تسيير دورته الاستغلالية على التمويل الذاتي بشكل كبير بالإضافة إلى مزيج من القروض الطويلة وقصيرة الأجل.

وما يميز دراستنا أننا تطرقنا إلى أساليب تقليدية وأخرى حديثة ساعدت في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

9_ منهجية الدراسة:

نقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الأول: أساسيات استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي المؤسسة

نتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث؛نقدم في المبحث الأول ماهية التحليل المالي وذلك بالتعرض إلى مفهوم التحليل المالي وأهميته ومختلف التطورات التي شهدها وخطواته؛أما المبحث الثاني مدخل لتقييم الأداء نستعرض فيه مفهوم أهمية تقييم الأداء ثم ننتقل إلى الأهداف ووظائف تقييم الأداء ثم ننتقل إلى طرق تقديم الأداء وخطواته؛وفي المبحث الثالث أساسيات حول تقييم الأداء المالي نشرخ فيه مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي وفيما تتجلى أهدافه ووظائفه وأهم الأسس التي يقوم عليها تقييم الأداء المالي.

الفصل الثاني:قراءة وتفسير المؤشرات الدالة على أداء المؤسسة

نتطرق فيه إلى أربعة مباحث؛نقدمفي المبحث الأول مصادر تقييم الأداء المالي؛وكذلك مؤشرات التوازن المالي؛والمبحث الثاني النسب المالية لتقييم أداء المؤسسة؛وذلك بتحليل نسب السيولة؛نسب الهيكلة المالية؛نسب المردودية ونسب النمو؛أما المبحث الثالث المؤشرات النوعية تناولنا فيه مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته... وفي المبحث الرابع تناولنا المؤشرات الحديثة ومؤشرات قياس الأداء النقدي.

الفصل الثالث:تقييم أداء شركة سونلغاز بالمدية للفترة 2019_2021

يحتوي هذا الفصل على دراسة حالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري على شركة سونلغاز لمعرفة أهمية استخدام المؤشرات المالية والنوعية في تقييم أداء المؤسسة،ولقد قسمنا هذا الفصل

إلى ثلاثة مباحث؛ففي المبحثين الأول والثاني خصصا لعرض ومناقشة نتائج الدراسة؛أما المبحث الثالث قمنا بقراءة نوعية لحالة الشركة.

الفصل الأول:

أساسيات استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

تمهيـــد:

يعد التحليل المالي أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبة والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية أن تقيم عموم قراراتها المالية،سواء تلك القرارات المتعلقة بالاستثمار،أي المرتبطة بصياغة حجم الموجودات التي تعمل لها المنشآت،وكذلك مكوناتها وقيمتها،أو القرارات المتعلقة بالتمويل أي تلك القرارات التي تتناول صياغة مكونات المطلوبات وأنواعها،أضف إلى ذلك إلى أن التحليل المالي يعتبر وسيلة في غاية الأهمية في تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، يساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئته المؤسسة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في المؤسسة الخارجية ولمحاولة الإحاطة بهذا الجانب قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء

المبحث الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمؤسسة معينة، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة، واتجاهات تطورها مستقبلا، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي

التحليل المالي له أهمية كبيرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا: مفهوم التحليل المالي

1. تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[1]

كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب.[2]

---

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي، 2006، ص233.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل**، دار الطرق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2004 ص22.

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للتحليل المالي وهو: عملية قيمة يهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة، خلال فترة زمنية أو فترات ماضية، يهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة، والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية.

2. تطور التحليل المالي:

عرف التحليل المالي عدة تغييرات من حيث الاستخدام وذلك تحت تأثير عدة أسباب.

- لمحة تاريخية:[1]

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى النهاية القرن 19م، حيث استعملت البنوك والمؤسسات العرفية، النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، استنادا إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورها في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث اظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ومع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة، التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى المساهمة في الادخار العمومي، كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها، ساهم بشكل كبير في

[1] عمار بن مالك، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، 2011، جامعة منتوري، قسنطينة، ص7.

خلق نظرة جديدة للتحليل المالي، حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة)، إلى التحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات)، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطور سير المؤسسة وأدى إلى تعميم التحليل المالي في الشركات إلى تطور نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

- أسباب نشأة التحليل المالي:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في: [1]

- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة: أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة، خاصة منها شركات المساهمة والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملاك أو المساهمين، وبالتالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.
- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.
- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تفيض بضرورة أن تقوم المنظمات بترتيب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين والأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.

[1] السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص35.

وهناك أسباب أخرى هي:[1]

- الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسة، الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.
- الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون المتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال، التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال المالية لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها.

وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو بالتالي احد اشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة.

ويمكن القول بأن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:[2]

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000،ص20.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009،ص24.

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر عن طبيعة عملها؛
- يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- يساعد التحليل المالي في تقسيم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع؛
- تقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع؛
- يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع؛
- إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال؛
- اتخاذ الإجراءات المنسابة لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛

وتتمثل أهميته أيضا في:[1]

- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة؛
- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على اقتراض والوفاء بالديون؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيئية والتخطيط لها؛

كما يفيد التحليل المالي في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.[2]

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، كتب عربية للنشر الالكتروني، فلسطين، 2008، ص03.

[2] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن1997، ص08.

المطلب الثاني: معايير وخطوات التحليل المالي

المحلل المالي يقوم بإتباع خطوات معينة من أجل التحليل متخذا بعين الاعتبار معايير محددة مسبقا.

أولا: معايير التحليل المالي

1-خصائص معايير التحليل المالي:

وتتمثل معايير التحليل المالي فيما يلي:[1]

- الواقعية أي إمكانية تغيير المعيار فلا يتصف بالمثالية ولا بالتواضع؛
- الاستقرار إلى حد ما وإن كان هذا لا يضع إدخال تعديلات عليه إذ دعت الظروف إلى ذلك وبعد القيام بالدراسات اللازمة؛
- البساطة والوضوح وسهولة التركيب وعدم احتمال لأكثر من معنى للمعيار؛

2-استخدام معايير التحليل المالي: يمكن استخدامها في المعايير التالية:[2]

- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطائها وصفا كميا؛
- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة؛
- تحليل أداء المؤسسة المالي؛
- كشف الانحرافات؛
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية؛

[1] خليل الشماع، **التحليل المالي للمصارف**، إتحاد المصارف العربية،1990، ص14.

[2] فاطمة علاق، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص08.

ثانيا: أنواع معايير التحليل المالي

تكمن أنواع معايير التحليل المالي فيما يلي:

1-المعايير المطلقة:[1]

وهي تلك النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارف عليه في جميع المجالات رغم اختلاف نوع المؤسسة وعمرها ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة، وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، ومن أمثلة المعايير المطلقة: نسبة التداول المتعارف عليها والسيولة السريعة، وفي دراسة أجريت في أمريكا على بعض مؤسسات الكهرباء، وجدت أن نسبة التداول لديها أقل بشكل ملحوظ عن النسب المطلقة، الأمر الذي يعني محدودية المعيار كمقياس عام لجميع الحالات.

2-معيار الصناعة:[2]

وهو متوسط نسب مأخوذة لمجموعات كبيرة من المؤسسات، التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويغير هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة، ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة، فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل، أو أقل من المعدل ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي:

- صعوبة تحديد وتصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص312.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص313.

- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة وحتى الصناعات الممكن أن تصنف ضمن الفئة؛ نفسها يصعب مقارنتها، فمثلا قد تكون مؤسسة بترول تعمل في مجال التنقيب والتكرير والتسويق والبيع؛
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج؛
- اختلاف شروط الائتمان الذي تحصل عليه المؤسسة وتمنحه لعملائها؛
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين المؤسسات المختلفة قد يؤدي إلى اختلاف في النتائج؛
- مدى تنوع المنتجات وتركيبة هذا التنوع النسبية؛
- أهداف المؤسسة المختلفة؛

3-المعيار التاريخي (الاتجاهي):

وأهميته ترجع إلى أنه في بعض الأحيان قد لا يوجد سوى مشروع واحد يقوم بنفس النشاط في الدولة أو في ظل نفس الظروف وفي هذه الحالة يجد المحلل نفسه مضطرا الى الاكتفاء بالمعيار التاريخي، بالإضافة الى النمطي إن وجد، ويتلخص المعيار التاريخي بمقارنة نفس البيئة خلال فترات زمنية متتالية، ومتابعة تطورها ومحاولة تفسير هذا التطور، لإمكانية تحديد أوجه القصور والانحراف، في المجال الفرعي الذي يتم تحليله وهنا يلعب الأسلوب الاتجاهي دورا ملموسا في مواجهة الصعوبة المذكورة من خلال تمكن المحلل المالي من متابعة اتجاه العنصر موضع التحليل سواء نحو التحسن أو التدهور[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي**، بدون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2006، ص238.

ثالثا: خطوات التحليل المالي[1]

يعتبر التحليل المالي من أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسات المالية التي ترسمها المؤسسات وبالتالي فإنه يقوم على أساس الخطوات التالية:

1-تحديد الغاية أو الهدف من التحليل: مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل...الخ

2-جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة أما اذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

3-تحديد أداة او أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

4-تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

5-تحليل المؤشرات التي تم الوصول إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي

[1] وليد العمارة، **أساسيات في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار سيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، الأردن، ص85.

6-كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.[1]

المطلب الثالث: أنواع و أساليب التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي إلى عدة أنواع وذلك لعدة وجهات النظر وتختلف أساليبه من محلل إلى آخر.

أولا: أنواع التحليل المالي

ينظر إلى التحليل المالي كونه أنواع متعددة تكمل بعضها البعض، هذه الأنواع ناتجة عن الأساس أو المعيار الذي ينظر منه إلى التحليل المالي، وهي:

1-من الجهة القائمة بالتحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى نوعين هما:[2]

- التحليل الداخلي: وتقوم إدارة المؤسسة بهذا النوع من التحليل، حيث تهتم الإدارة بإجراء تحليل مالي شامل ودقيق ومتعمق لكل الخصائص المالية والتشغيلية لإظهار مجالات الضعف والقوة التي تميز المشروع؛
- التحليل الخارجي: تقوم به مجموعة من الأطراف من خارج المؤسسة مثل: المقرضين، وحملة الأسهم، والمستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المؤسسات حيث لا تتاح لهذه الفئة في معظم الأحوال إمكانية الوصول إلى بعض البيانات التي تحتفظ المؤسسة بسريتها؛

[1] وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

[2] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الاعمال**، الدار الجامعية، مصر 2005، ص 44-45.

2-من حيث البعد الزمني: يمكن تقسيم التحليل المالي من حيث البعد الزمني إلى نوعين: [1]

- التحليل الرئيسي (العمودي): يعني هذا النوع من التحليل دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر القائمة، موضوع التحليل وذلك بتاريخ معين، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها، وغالبا يوصف هذا التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.
- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه): ويشمل هذا التحليل دراسة الاتجاه الذي يأخذه كل بند من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة، سواء بالزيادة أو بالنقصان بمرور الزمن، ويوصف بأنه تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت كما أنه يساعد على تحقيق ما يلي: [2]

- اكتشاف سلوك النسبية أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم الوضع المستقبلي؛
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة؛
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها؛

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2011، ص12.

[2] مريخي عبد الرزاق مرجع سبق ذكره، ص 12.

3-من حيث اطار التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي من اطار التحليل الى نوعين:[1]

- التحليل المالي للمؤسسات: والهدف من هذا النوع من التحليل مساعدة المستثمرين والإدارة والأطراف الأخرى في تقييم مختلف الأنشطة، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل و كل القرارات الأخرى ذات الأمر المالي في وضع المؤسسة؛
- تحليل الأوراق المالية: يهم تحليل الأوراق المالية بالدرجة الأولى الأطراف المتعاملة ببورصة القيم، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية، أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة مما يساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة؛

4-من حيث الفترة التي يغطيها التحليل: ينقسم هذا النوع من التحليل الى نوعين استنادا الى طول الفترة التي يغطيها التحليل المالي قصير الأجل والتحليل المالي طويل الأجل.

- التحليل المالي قصير الأجل: عندما يستخدم المحلل المالي التحليل الأفقي أو الرأسي، فإنه يستخدم قوائم مالية تغطي فترة معينة، فإذا كانت الفترة الزمنية قصيرة فإن المحلل يهدف إلى قياس قدرات الوحدات الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل القصير، أو بهدف التخطيط المالي قصير الأجل، وهذا يعني أن عملية التحليل ستركز على تحليل التداول والسيولة النقدية، ولرأس المال العامل ومكوناتها، والتدفقات النقدية و الربحية في الأجل القصير، وهو ما يهتم به كل من البنوك والموردين و المديرين الماليين؛

[1] المرجع السابق، ص13.

- التحليل المالي طويل الأجل: أما إذا استخدم المحلل المالي التحليل الأفقي والرأسي، لقوائم مالية تغطي فترة زمنية طويلة فإنه يهدف من عملية التحليل إلى قياس قدرة الوحدة الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل الطويل، ويعني هذا أن التركيز سينصب على هيكل رأس المال، والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل ومعرفة مدى تغطية التزامات المؤسسة الاقتصادية طويلة الأجل، وقدرتها على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، وكذا انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار هذه المؤسسة في السوق المالية، ويهتم هذا النوع من التحليل به كل من المستثمرين في أسهم المؤسسة، أو المستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل؛

5-من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:

ينقسم التحليل المالي إلى المدى الذي يغطيه الى:[1]

- التحليل الشامل: ويقصد به ذلك التحليل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛
- التحليل الجزئي: ويقصد بالتحليل الجزئي، ذلك التحليل الذي يغطي جزء من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو لعدة سنوات:

6-من حيث الهدف من التحليل المالي: يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا على الهدف منه إلى:[2]

[1] مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] هادي أحمد محمد الصياد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010، ص117.

- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الأجل الطويل؛
- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة؛
- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي و المالي للمؤسسة؛
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي و مجال استخدامه؛
- تحليل المحافظ الاستثمارية؛
- تحليل الاندماج، الفشل المالي، الجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي؛

7-من حيث مستوى التحليل:[1]

هناك ثلاث مستويات يمكن أن تشتمل على التحليل المالي:

- على مستوى المؤسسة: من حيث يقوم المحلل المالي في هذا النوع من التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا يؤخذ بيعن الاعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة، وهذا يعيبه كونه يعتبر المؤسسة كنظام مغلق غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها؛
- على مستوى القطاع: وهو التحليل المالي الذي يدرس المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار القطاع الذي تنتمي إليه، ويكون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في النشاط، أو مقارنتها بالمعايير الصناعية بالقطاع، وبالتالي الحكم على أداء

[1] مريخي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص11.

المؤسسة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وقد كان التوجه إلى هذا التحليل نتيجة المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات؛

- على المستوى العام: وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا المؤسسات التي تنتمي إليه في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب انتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية وما نتج عن ذلك من تأثر الدول بالمنافسة الخارجية، وبعض السياسات الدولية؛

ثانيا: أساليب التحليل المالي

تختلف نتائج التحليل المالي باختلاف الأساليب و المفاهيم المستخدمة، فأهمية التحديد الدقيق للأساليب والمفاهيم المستخدمة في أية عملية تحليل مالي حيث هناك العديد من الدراسات في هذا المجال والتي توصلت إلى العديد من أساليب التحليل التي يمكن تطبيقها، في خدمة الأهداف التحليلية المختلفة.

ويتطلب التخطيط السليم من المحلل المالي مراعاة الدقة في اختيار الأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه، وفي هذا المجال هناك اتفاق على ضرورة استخدام مجموعة من أساليب التحليل في الوقت ذاته هما:[1]

1-تحليل التغير والاتجاه:

وينفذ هذا التحليل من خلال:

- أسلوب التحليل الرأسي: حيث يتعلق هذا الأسلوب بتحليل قائمة مالية واحدة وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي، أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم، وينطبق ذلك أيضا على قائمة الدخل و

[1] نبيل عبد السلام شاكر، **الفشل المالي للمشروعات**، كتب عربية للنشر الالكتروني، مصر 2007 ،ص61.

القوائم المالية الأخرى، ويطلق على هذا الأسلوب صفة الثبات، على اعتبار ان عنصر الزمن ثابت، نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة، ومن الواضح أن هذا الأسلوب إذا تم الاعتماد عليه بشكل منفرد سيؤدي الى نتائج تحليلية مضللة، نظرا لأن القوائم المالية التي تم الاعتماد عليها تعكس الموقف المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، ولحظة إعداد المؤسسة لتلك القوائم؛

- أسلوب التحليل الأفقي: يعني دراسة التغيرات في الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية معينة، مع قيمة نفس العنصر وتوزيعه النسبي ولكن في فترة زمنية لاحقة، أو عدة سنوات متتالية، لابد من اختيار سنة الأساس، إن لاختيار السنة أهمية كبيرة على صحة و دقة دراسات اتجاهات التطور إذ لابد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات التالية:
  - الابتعاد عن التحيز الشخصي: أي لا تخضع عملية اختيار سنة الأساس للاختيار الشخصي؛
  - اختيار سنة الأساس تتصف بانها طبيعية: معناه لم يمر عليها ظروف استثنائية سواء إيجابية أم سلبية كانت؛
  - أن لا تكون سنة الأساس متقادمة أو بعيدة: وذلك باعتبار أن عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق؛[1]
- تحليل النسب المالية: تعتبر النسبة المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، ويمكن تعريف النسب المالية بأنها

[1] سلمى بوهدة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات التأمين**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية 2013، ص62.

دراسة العلاقة بين متغيرين أي دراسة العلاقة بين عنصر وعنصر آخر، يمثل كل منهما فقرة أو مجموعة من الحسابات فالأرقام المطلقة التي ترد فيها قد لا تعني شيئا ولا تفصح بوضوح عن الوضع المالي لشكل الأداء في مؤسسة الأعمال، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة؛[1]

وأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي يمكن تقسيمها إلى: [2]

- نسب السيولة: هي قدرة المؤسسة على توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات
- نسبة الربحية: هي نسب تقيس قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة ويمكن دراستها من خلال نقطتين:
  - دراسة ربحية الأموال المستثمرة؛
  - دراسة ربحية المبيعات؛
- نسبة الإنتاجية: وتسمى أيضا بنسب النشاط و هدفها ينحصر في قياس كفاءة إدارة المؤسسة على تشغيل وإدارة أصولها لتوليد الإيراد؛
- نسب مالية أخرى: مثل نسب السوق التي تقيس خصائص الأسهم العادية التي تعتبر ذات أهمية لحملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين والمحللين والماليين و البنوك؛[3]

[1] سلمى بوهدة، مرجع سابق،ص62.

[2] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي والاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص61.

[3] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2014،ص52.

المطلب الرابع: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في مجالات عديدة، ومن قبل العديد من الأشخاص.

أولا: مجالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة، ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية:[1]

- التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرضين وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها؛
- التحليل الاستثماري: يقوم بهذا التحليل المستثمرون من الأفراد والمؤسسات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما يستخدم هذا النوع لتقييم كفاءة الإدارة؛
- تحليل الاندماج والشراء: يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين مؤسستين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المراد شراؤها كما يحدد قيمة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج؛
- التخطيط المالي: يعتبر التخطيط المالي أهم الوظائف في الإدارة، وتتمثل عملية التخطيط في وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل؛
- الرقابة المالية: تعرف الرقابة على أنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب؛

[1] شريف عليان، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن2007، ص151-152.

- تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح، وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات إضافة إلى تقييم الموجودات؛

ثانيا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

لا شك بأن أي مشروع يلد و يترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض.

هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها ومن الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل إلى ما يلي:[1]

1-المستفيدون داخل المؤسسة : يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة ، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى الى آخر، نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضا ان هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في: [2]

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة؛
- الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات الرشيدة؛

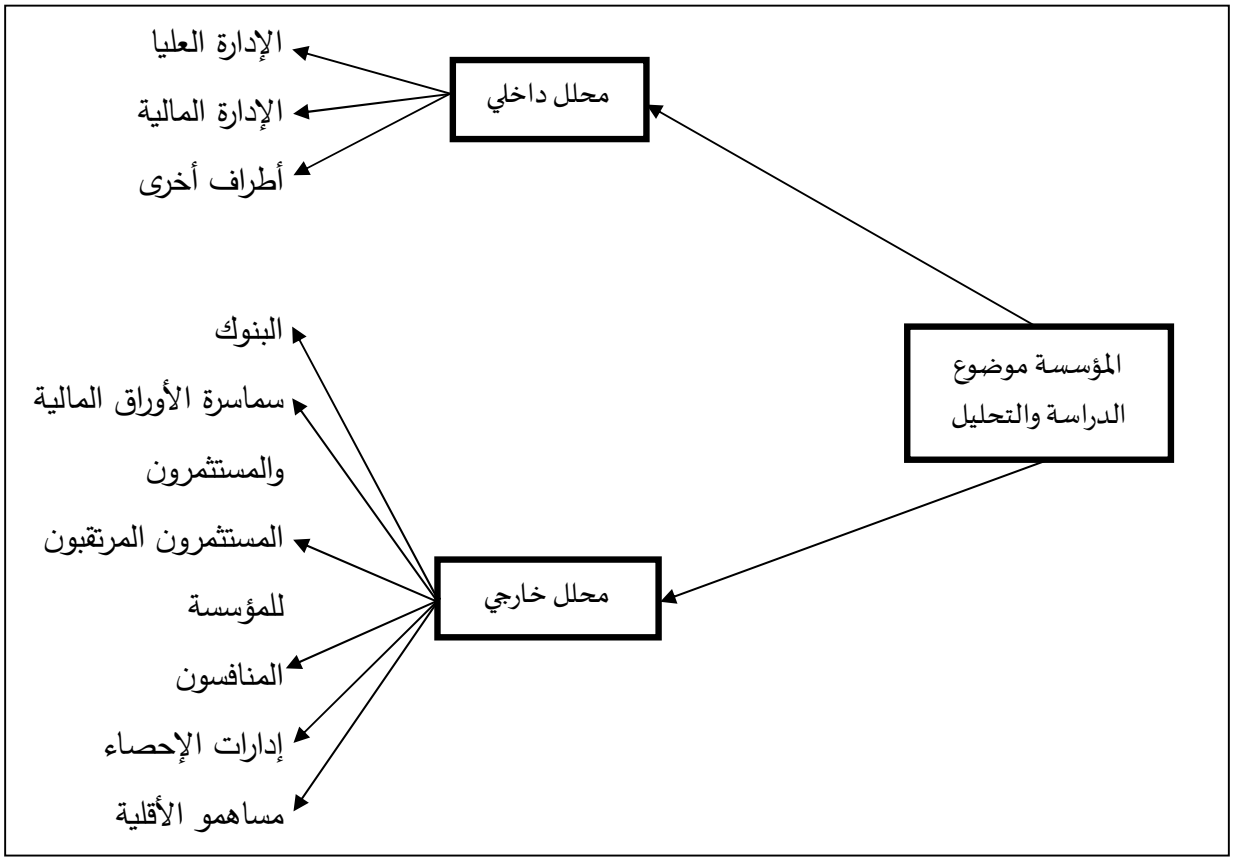
2-المستفيدون خارج المؤسسة : هم كافة الأطراف خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها، وبالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة ، إلا أنه يمكن أن يكون دور مصلحة بنتائج تحليل المستثمرون الحاليون

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص26-27.

[2] محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص90.

والمتوقعون والمقرضون على اختلاف فئاتهم، والدائنون التجاريون بالإضافة إلى أطراف أخرى لهم رابطة بالمؤسسة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، أجهزة الرقابة الحكومية، وأجهزة الضريبة، وأجهزة التخطيط الحكومي وغيرها.

الشكل(1-1):الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: عبد الغفار الحنفي، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993، ص5.

نستعين بالشكل السابق لرسم صورة توضيحية حول الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وعموما يمكن ملاحظة بأن كل جهة تهتم بالحالة المالية للمؤسسة معنية بنتائج التحليل المالي

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء عملية تلازم الفرد في حياته المهنية سواء بطريقة نظامية أو غير نظامية من أجل الوقوف على جوانب الضعف والقوة وتصحيح الانحرافات، فهي عملية مستمدة ومنظمة تؤثر على كفاءة وفعالية الجهاز الإداري.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية تقييم الأداء

عالجنا في هذا المطلب تعريف تقييم الأداء وفيما تكمن أهميته.

أولا: مفهوم تقييم الأداء

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء نتطرق أولا إلى مفهوم الأداء.

يعرف الأداء على أنه عبارة عن سلوك عملي يؤدي فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة ويتمثل في أعمال وتصرفات وحركات مقصودة من أجل عمل لتحقيق هدف أو أهداف محددة.[1]

ولتقييم الأداء عدة تعاريف:

تعرف عملية الأداء على أنها عملية تقدير أداء لكل فرد من العاملين خلال فترة زمنية لتقدير مستوى ونوعية أدائه.[2]

ويقصد بتقييم الأداء الإجراء الذي يستهدف تقييم نتائج الأفراد بغرض معرفة مدى صلاحيتهم للقيام بمهام الوظائف التي يشغلونها ومستوى أدائهم لواجباتهم، ومدى الاستفادة من برامج التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية للأفراد، ودرجة تعاونهم مع زملائهم ورؤسائهم، وسلوكهم نحو المتعاملين معهم، وكذلك التعرف على توافر القدرات لديهم لشغل وظائف أعلى في المؤسسة.[3]

---

[1] عمار بن عيشي، **اتجاهات التدريب وتقييم أداء الفرد**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2012، ص14.

[2] Henrimahe, de bois landallé « dictionnaire de gestion » économie, France,1998 P :319.

[3] محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية**، الطبعة الأولى الدار الثقافية للنشر، مصر، 2007ص229.

ويمكن أن نعتبر أن عملية تقييم الأداء تعني تقدير كفاءة العاملين في أعمالهم و سلوكهم وأنه نظام رسمي مصمم لقياس وتقييم أداء وسلوك الأفراد أثناء العمل وذلك طريق الملاحظة المستمرة والمؤسسة لهذا الأداء والسلوك ونتائجها، خلال فترة زمنية محددة ومعروفة، وتقييم الأداء يساعد في اتخاذ القرارات بشأن العامل وإرشاده إلى مواضع القوة والضعف.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

يقوم تقييم الأداء بتقديم تشخيص للمشاكل التي تواجه المؤسسة والحكم على كفاءتها عند قيامها بأعمالها، لهذا فله أهمية بالغة يمكن ابرازها في النقاط التالية:[1]

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها وهذا ما يسمح باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وبالتالي منع تكرار هذه الانحرافات في المستقبل، كما يساعد ذلك المشرفين والمسؤولين على معالجة الانحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت التفرغ لمهامهم الأخرى؛
- تمكين المؤسسة من الاستخدام الأمثل لمواردها؛
- يساعد المؤسسة على التحقق من القيام بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة؛
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات؛
- ترشيد الإنفاق والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة في المؤسسة عن طريق متابعة كيفية استخدامها وتجنب هدرها أو تعطيلها؛
- تحقيق التنسيق بين مختلف أنشطة المؤسسة من إنتاج وتسويق وتمويل وإدارة الأفراد، وذلك لضمان تحقيق الوفرات الاقتصادية وتجنب الإسراف المالي؛
- يمكن تقييم الأداء من خلال ثلاث أبعاد أساسية هي: العوائد – المخاطر – رد الفعل الأطراف ذوي المصلحة؛

[1] محلق عبد الغني، **استخدام مقاييس و نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2016، ص 58-59.

- تحقيق معايير الجودة على أساس المواصفات الموضوعية؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات ولا سيما الإستراتيجية منها؛

المطلب الثاني: أهداف ووظائف تقييم الأداء

يترتب على تقييم الأداء لتحقيق الأهداف المتمثلة في:

أولا: أهداف تقييم الأداء

تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد بها المسير داخل المؤسسة أو مكتب دراسات خاص أو البنكي الذي يجري دراسة مسبقة قبل اقراض زبونه المال، حتى يتأكد من قدرته على سداد الديون، فلكل طرف أهدافه الخاصة إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموما فيما يلي: [1]

- تسمح عملية تقييم الأداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة؛
- يساعد نظام تقييم الأداء الفعال والسليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية والمرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال إبراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف؛
- تشجيع المناسفة بين الأقسام المختلفة لزيادة إنتاجها؛

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009 ص25.

- مساعدة المشرفين المباشرين على تفهم العاملين تحت إشرافهم وتحسين الاتصال بهم مما يساعد على تقوية العلاقات بين الطرفين، وزيادة التعاون بينهم لرفع الكفاءة الإنتاجية من ناحية وتنمية قدرات الأفراد من ناحية أخرى للاستفادة من فرص التقدم؛
- تزويد الإدارة بمعلومات مفصلة للاختيار والتدريب والنقل والترفيه وغيرها؛

ثانيا: وظائف تقييم الأداء

لتقييم الأداء وظائف محددة هي:[1]

- الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للأهداف الموضوعية بالاستعانة بقدر كبير من البيانات والإحصائيات؛
- تفسير انحرافات النتائج تفسيرا واضحا مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعة من قبل؛
- تحديد المراكز المسؤولة عن الانحرافات؛

المطلب الثالث: طرق وخطوات تقييم الأداء

توجد أكثر من طريقة وخطوة في تقييم الأداء

أولا: طرق تقييم الأداء

1-طرق التقليدية:

تنقسم إلى:[2]

[1] قمري زينة، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة و دورها في اتخاذ القرار**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، يومي 27-28 جانفي 2009، جامعة سكيكدة.

[2] عابر ليلى، يخلف ابتسام، **استخدام المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، إدارة مالية،علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017 ص29.

- طريقة الترتيب البسيط: تعتبر من أقدم الطرق المستخدمة في تقييم العاملين حيث يقوم الشخص القائم بعملية التقييم بترتيب الأفراد محل التقييم تنازليا حسب كفاءتهم من الأحسن إلى الأسوء وغالبا ما يتم ذلك بعد مقارنة أداء الشخص بالآخرين على إلا يتم التقييم بالنسبة لصفة واحدة بل يجب أن يشمل الأداء الكلي للشخص؛
  - مزايا طريقة الترتيب البسيط:
    - سهلة التطبيق؛
    - التفرقة بين الكفء والغير كفء بطريقة واضحة؛
  - عيوب طريقة الترتيب البسيط:
    - أن الشخص القائم بالتقييم تكون طريقة تفكيره واحتياجاته يترتب عليها نتائج غير موضوعية؛
    - يصعب تطبيقها في حالة وجود عدد كبير من الأفراد؛
- طريقة المقارنة بين العاملين: بهذه الطريقة يتم تقييم العاملين بمقارنة كل واحد منهم بالآخرين مقارنة زوجية، ويكون عدد المرات التي اختير فيها الفرد هو الرقم الذي يتحدد على أساسه الرتبة التي يمثلها بين الأفراد محل التقييم؛
  - مزايا طريقة المقارنة بين العاملين: تتميز هذه الطريقة بأنها إذا قام أكثر من شخص بعملية المقارنة ففي الغالب سيصلون إلى نفس النتائج تقريبا لو اتبعت أي طريقة أخرى من طرق التقييم.
  - عيوب طريقة المقارنة بين العاملين:
    - رغم بساطة وسهولة هذه الطريقة، إلا أنه يصعب استخدامها في الأقسام التي تحتوي عددا كبيرا حيث سيكون عددا لمقارنات كبير؛

- لا تصلح لأغراض التدريب والترقية لأنها لا تحدد نواقص الأفراد فالغرض منها هو اختيار مدى نجاح المؤسسة في عملية الاختيار والتحسن؛
- الوقت الذي تستغرقه الطريقة في حالة كبر عدد الأفراد المطلوب تقييمهم كبير؛

- طريقة التوزيع الاجباري: تقوم على أساس توزيع الأفراد على درجات مختلفة وفق نسب محددة، وهذه الطريقة تكون على حسب إنجازات الأفراد، حيث يتركز أكثر افراد المجموعة حول المتوسط وتستعمل هذه الطريقة لتقييم الطلبة بالمدارس والجامعات؛
  - من مزايا هذه الطريقة أنها تفرض توزيعا معينا لصفات قد لا تتفق مع الواقع خاصة في حالة كون عدد الأفراد المقيمين صغير، لأن التوزيع الطبيعي يمثل أسلوب ينطبق على الأعداد الكبيرة، لهذا يفضل استخدام هذا الأسلوب عند وجود مجموعة من الأفراد؛[1]
- طريقة الاختيار الاجباري: تقوم هذه الطريقة على أساس اختيار المقيم لعبارتين من مجموع أربع عبارات تصف صفة معينة بالفرد، حيث تصف أحد العبارات المختارة الفرد بأفضل ما يكون، والعبارة الأخر أبعد ما يكون عن الوصف؛
  - من مزايا هذه الطريقة أن الأوزان المعطاة لكل عبارة مختارة غير معروفة لدى المقيم ويحتفظ بها بشكل سري في المؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى تقليل درجة التحيز في عملية التقييم؛[2]

[1] عابر ليلى، يخلف ابتسام، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص132-133.

- طريقة الوقائع الحرجة: تتضمن هذه الطريقة قيام الرئيس المباشر للفرد بتدوين الأعمال الإيجابية والسلبية التي يلاحظها به واستخدامها للدلالة على مستوى أداء الفرد بحيث يتم استبعاد الحوادث التي لا تتميز بين الأداء الفعال والأداء الغير فعال؛
  - من عيوب هذه الطريقة أنها تستهلك وقتا كبيرا، كما أن الحدث الحرج قد لا يكون متجانس بين كل المقيمين، وتطبيقه لهذه المفاهيم يكون مختلف أيضا؛
- طريقة التدرج: حسب هذه الطريقة يتم وضع تصنيفات للأفراد العاملين، حيث يمثل كل تصنيف درجة معينة للأداء، فقد تكون هناك 3 تصنيفات: الأداء المرضي – الأداء الغير مرضي–الأداء المتميز، وتوضح هذه التصنيفات من قبل الإدارة أو المقيم ومن ثم مقارنة أداء الأفراد وفقا لهذه التصنيفات المحددة مسبقا، حيث يوضع كل فرد وفقا لدرجة أدائه لذلك كل فرد من الأفراد العاملين أما أن يستلم درجة متميزة أو مرضي أو غير مرضي؛
  - كما عيوب هذه الطريقة أن لها تأثيراتها السلبية على مشاعر الأفراد العاملين من ذوي الأداء المنخفض، وغالبا ما تكون هذه التأثيرات مستديمة ومؤثرة على الروح المعنوية لهذه الفئة؛
- طريقة التدرج البياني: تعتمد هذه الطريقة على تحديد عدد الصفات أو الخصائص المساهمة في الأداء، من ثم يتم تقييم أداء كل فرد وفقا لدرجة امتلاكه لهذه الصفات أو الخصائص، حيث أن المقيم يشير على مقياس التدرج البيان المحدد مسبقا والذي يحتوي على صفات وخصائص، مثل: كمية الإنتاج – نوعية الإنتاج – الإبداع والمعرفة بالعمل والتعاون – وغيرها من الخصائص؛[1]

[1] كامل بربر، مرجع سبق ذكره، ص135.

- مزايا طريقة التدرج البياني:

➢ تعتمد على الدقة في تحديد الصفات والخصائص المرتبطة بالأداء الفعال؛

➢ تستخدم في حالة وجود أعداد كبيرة أو صغيرة، وهي تلائم قطاع الخدمات لسهولة تحديد الصفات؛

- عيوب طريقة التدرج البياني:

➢ لا ترتبط بصورة مباشرة بسلوك الأفراد موضع التقييم؛

➢ من الصعب على الفرد تحديد كيفية تغيير سلوكه للحصول على التقييم العالي؛

➢ من الصعب تصميم برامج تدريبية للأفراد العاملين والذين يكون تقييمهم منخفض، فالصفات هي عامة في الغالب، حيث لا بد من تحديد نقاط الضعف بدقة ليتسنى تعديل السلوك؛

- طريقة قوائم المراجعة: من خلال هذه الطريقة يستخدم القوائم بالأوصاف السلوكية المحددة من قبل إدارة الأفراد أو الأقسام، وعلى المقيم أن يؤشر ويختار العبارة أو الصفة التي تصف أداء الافراد العاملين، ويكون التأشير المقيم الذي هو في الغالب المشرف المباشر أما بنعم أو لا، وعند إتمام قائمة الأفراد تذهب إلى إدارة الأفراد لتحليلها، وتحديد الدرجات والأوزان لكل عامل من العوامل المحددة في القائمة حسب درجة أهميتها، ثم يعود التقييم النهائي من إدارة الأفراد إلى المشرف المباشر لمناقشة مع الأفراد العاملين، وفقا هذه الطريقة فإن المقيم لا يتدخل ولا يعرف الدرجات المحددة مسبقا؛

- من مزايا قوائم المراجعة:

- تقلل من التحيزات حيث أن المقيم والمسؤول عن تحديد درجة الأهمية والدرجات لكل صفة مختلفين؛
- مما سبق لا يعني انه لا يوجد يحيز مطلق، حيث باستطاعة المقيم تمييز الصفات الإيجابية و السلبية، ومن ثم اختيار مت يراها اعتمادا على حكمه الشخصي؛

- عيوب طريقة المراجعة:

- تكلفتها عالية حيث تتطلب من المؤسسة اعداد قوائم بقدر ما يوجد لديها من تصنيفات أعمال أو وفقا للأعمال الموجودة لديها، حيث أن فقرات هذه القائمة تختلف من عمل لآخر؛

2-الطرق الحديثة:

وتنقسم إلى:[1]

- مقياس التدرج على أساس سلوكي: يرتبط هذا المقياس ويأخذ بالعناصر الأساسية التي تضمنها طريقتين (التدرج البياني والمواقف الحرجة) حيث أنه يتم تحديد وتصميم أعمدة لكل صفة أو سلوك مستقى من واقع العمل الفعلي وليست صفات عامة محددة مسبقا كما هو الحال في مقياس التدرج البياني، ويتم تقييم الفرد بناء على مدى امتلاكه للصفات وسلوكه المتوقع في واقع العمل حيث تكون هذه الصفات مرتبطة بمتطلبات العمل الأساسية؛

- مزايا هذه الطريقة:

- تساهم في تقليل الأخطاء المترتبة في عملية التقييم بسبب تحديدها لأبعاد العمل للمقيم، وكذلك ملاءمتها للفرد العامل من حيث ربطها للأداء الفعلي بالأداء المطلوب.

[1] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص55-54.

- زيادة الموضوعية والصدق لهذا القياس؛
- تقليل الصراعات بين الأفراد حول نتائج التقييم؛
  - عيوب هذه الطريقة:
- ارتفاع التكلفة والوقت والجهود المطلوبة في تطوير المقاييس وتنفيذها؛
- لا يمكن استخدامها في المنظمات الصغيرة نظرا لكلفتها العالية؛
- هذه الطريقة لا توفر درجة عالية من الموضوعية و الثبات في نتائجها؛

- طريقة مقياس الملاحظات السلوكية: تم تطوير هذا المقياس للقضاء على عيوب الطريقة السابقة، وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد الابعاد السلوكية المتوقعة للأداء، كما في الطريقة السابقة، إلا أن المقيم هنا يقوم بملاحظة سلوك الأفراد العاملين، ويرتبهم على خمسة أوزان لكل بعد من أبعاد العمل، أي أن كل بعد أو متغير يحتوي على مواقف متعددة؛
  - مزايا هذه الطريقة:

تتميز هذه الطريقة بانها ترتكز على السلوك الملاحظ بدلا من السلوك المتوقع، أي أن المقيم يقوم في هذه الطريقة بمراقبة ومتابعة الأفراد العاملين، بينما في الطريقة السابقة يقوم المقيم بعملية التقييم حسب توقعه ومعرفته لسلوك الأفراد العاملين؛

- طريقة مراكز التقييم:

تسعى هذه الطريقة إلى قياس مهارات وصفات معينة مثل: التخطيط – التنظيم والعلاقات الإنسانية، بتحديد مقاييس معينة لهذه الصفات على الرغم من صعوبة تحديدها وتستخدم هذه الطريقة لتقييم مدراء مختلف المستويات الإدارية، وبصورة خاصة للأشخاص المرشحين للترقية للإدارة العليا، فقد تعهد من خلال نظام مراكز

التقييم إلى، الأفراد مهمة القيام بمحاكاة بعض المهام أو الواجبات مثل المناقشات الجماعية بدون قائد تمثيل الأدوار – حل المشكلات واتخاذ القرارات، مواجهة الضغوط وصراعات العمل، وبعد ذلك يتولى المقيمون تحليل سلوك الأفراد وتقييم مهاراتهم أو قدراتهم الإدارية؛[1]

- مزايا طريقة مراكز التقييم:
  - تتمثل الميزة الرئيسية لمراكز التقييم في توفير مقياس موضوعي لأداء الأفراد للمهام الإداريةّ؛
  - تتميز بالاعتمادية والصلاحية والقبول لدى المديرين والعاملين؛
  - توفر معلومات قيمة عن نواحي القوة والضعف لدى الأفراد؛
- عيوب طريقة مراكز التقييم:
  - كلفة عالية؛
  - عدم إمكانية استخدامها في جميع المستويات الإدارية المختلفة؛

- طريقة الإدارة بالأهداف:

هذه الطريقة تقيس الأداء وتقييمه عن طريق المقارنة بين الأهداف الموضوعة والمسطرة من قبل المؤسسة للفرد من أجل إنجازها مع ما أنجز فعلا، فالهدف الأساسي لهذه الطريقة هو تقوية الرئيس والمرؤوس وزيادة تحفيز الأفراد على العمل.[2]

- مزايا طريقة الإدارة بالأهداف:
  - هي من الطرق الموضوعية المعتمدة على الأداء الفعلي والمحدد بشكل كمي؛
  - تعرف الافراد على ما هو مطلوب منهم مسبقا، وما هي إمكاناتهم؛

[1] كامل بربر، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص57.

- تسهل عملية التخطيط والتنسيق في الأهداف؛

- عيوب طريقة الإدارة بالأهداف:

- من الصعب مقارنة مستوى أداء الأفراد نظرا إلى أن كل فرد مقيم وفقا لمدى تحقيقه للأهداف المحددة؛
- صعوبة تطبيقها في الواقع العملي، لأنها تتطلب مهارات إدارية عالية لتحديد الأهداف، والمشاركة كما تتطلب مهارة في صياغة الأهداف بشكل واضح، كما أن توزيع الأفراد كفرق عمل عندما تكون النشاطات والفعاليات متداخلة، فإن ذلك يزيد من صعوبتها أيضا؛

ثانيا: خطوات تقييم الأداء

تبدأ عملية تقييم الأداء بتحديد معايير الأداء ومن ثم مناقشة التوقعات في الأداء مع الأفراد العاملين، وبعد ذلك قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير الموضوعة وبعد ذلك يتم مناقشة التقييم مع الأفراد العاملين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أن لزم ذلك.

تتكون عملية تقييم الأداء بعدة خطوات متصلة ببعضها البعض:[1]

1-الخطوة الأولى: تحديد معايير الأداء

يقصد بمعايير تقييم الأداء تلك العناصر التي تستخدم كركائز للتقييم، فمعايير تقييم الأداء تمثل مستوى الأداء المطلوب تحقيقه من قبل الموارد البشرية في أعمالها المكلفة بها حيث على أساسها نحكم فيها إذا كان أداؤها وفق المطلوب أم لا، وهي في الحقيقة تمثل أهدافا يجب على هذه الموارد إنجازها من خلال أدائها، وذلك ضمن فترة زمنية محددة.

[1] خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، **منهج المهارات القيادية، المهارات التخصصية للقائد الفعال**، الطبعة الثالثة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيميك)، 2004، ص61.

ويقصد بمعايير تقييم الأداء الأسس التي يتركز عليها التقييم، وتكون هذه المعايير نسبية إذا تعلقت بالمقارنات ما بين الموارد البشرية، أو تكون مطلقة إذا ارتبطت بأهداف التقييم.

2-الخطوة الثانية: نقل توقعات الأداء للأفراد العاملين

بعد تحديد المعايير اللازمة للأداء الفعال لابد من توضيحها للأفراد العاملين لمعرفة وتوضيح ما يجب أن يعملوا، و ماذا يتوقع منهم، ومن الأفضل أن تكون عملية الاتصال ذات اتجاهين:

أن يتم نقل المعلومات من الرئيس إلى مرؤوسيه، مناقشتها معهم والتأكد من فهمها ثم أن تكون هناك تغذية عكسية من المرؤوسين إلى رئيسهم لغرض الاستفهام حول أية جوانب غير واضحة لديهم

3-الخطوة الثالثة: قياس الأداء

وتكون هذه الخطوة بجمع المعلومات حول الأداء الفعلي، وهناك أربعة مصادر للمعلومات غالبا ما تستخدم للأداء الفعلي هي:

- ملاحظة الأفراد العاملين؛
- التقارير الإحصائية؛
- التقارير الشفوية؛
- التقارير المكتوبة؛

إن الاستعانة بجميع هذه المصادر في جمع المعلومات يؤدي إلى زيادة الموضوعية في قياس الأداء.

4-الخطوة الرابعة: مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المعياري

هذه الخطوة ضرورية لمعرفة والكشف عن الانحرافات بين الأداء المعياري والأداء الفعلي ومن الأمور المهمة في هذه الخطوة هي إمكانية المقيم في الوصول إلى نتيجة حقيقية وصادقة

تعكس الأداء الفعلي للفرد العامل، وقناعة الفرد العامل بهذه النتيجة، حيث أن نتائج التقييم التي يستلمها الأفراد تؤثر بدرجة كبيرة على روحهم المعنوية وعلى تواصلهم بالأداء المستقبلي، ولذلك لابد أن تتبع هذه الخطوة خطوة أخرى تخفف من شدة التقييمات السلبية، والخطوة التالية هي مناقشة التقييم مع الأفراد العاملين.

5-الخطوة الخامسة: مناقشة نتائج التقييم مع الافراد العاملين

لا يكفي أن يعرف الأفراد العاملون نتائج عملية تقييم الأداء، بل أنه من الضروري أن تكون هناك مناقشة لكافة الجوانب الإيجابية والسلبية بينهم وبين المقيم أو المشرف المباشر لتوضيح بعض الجوانب المهمة التي قد لا يدركها الفرد العامل، وبصورة خاصة الجوانب السلبية في أدائه، كما وأن المناقشة تخفف من حدة تأثير النتائج التي تعكس الأداء السلبي، حيث ان التقييم الصادق و كما اشارت الكثير من الدراسات الى ذلك ثد يضع الرئيس في موقف حرج من قبل المرؤوسين، حيث يشعر هؤلاء بأن أداءهم اكثر مما حدده لهم الرئيس أو المشرف المباشر.[1]

6-الخطوة السادسة: الإجراءات التصحيحية

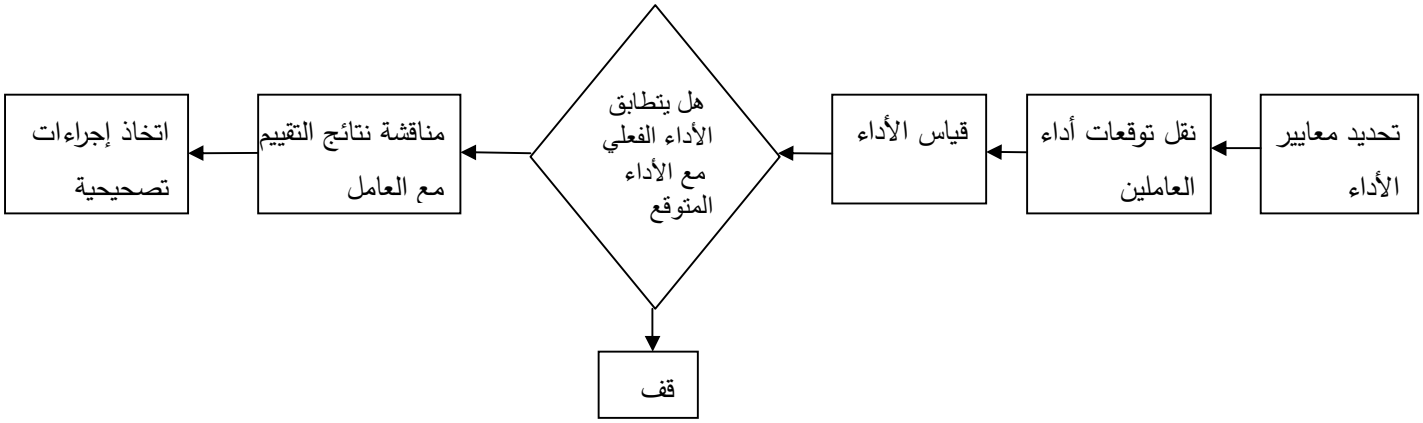
الإجراءات التصحيحية من الممكن ان تكون على نوعين: الأول مباشر وسريع، إذ لا يتم البحث عن الأسباب التي أدت الى ظهور الانحرافات في الأداء، وإنما فقط محاولة تعديل الاداء ليتطابق مع المعيار، لذا فهذا النوع من التصحيح هو وقتي.

أما النوع الثاني من التصحيح أو الإجراءات التصحيحية للأداء ليتطابق مع العيار المحدد فهو الاجراء التصحيحي الأساسي، حيث يتم البحث عن أسباب وكيفية حصول الانحرافات، أي تحليل الانحرافات بكافة أبعادها للوصول الى السبب الرئيسي وراء ذلك، وهذه العملية أكثر

[1] خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

عمقا وعقلانية من الأسلوب الأول كما أنها تعود على المؤسسة بفوائد كثيرة على المدى الطويل والشكل التالي يوضح الخطوات السابقة:

الشكل (1-2) خطوات تقييم الأداء:



المصدر: عمار بن عيشي – مرجع سبق ذكره – ص36

المطلب الرابع: العوامل المحددة لتقييم الأداء ومعوقاته

تواجه عملية تقييم الأداء كثيرا من المعوقات وكذلك هناك عوامل تؤثر على أداء العاملين بشكل مباشر.

أولا: العوامل المحددة لتقييم الأداء

يركز تقييم الأداء الفعال على العوامل التي يمكن ملاحظتها، مثل سلوك العاملين أثناء العمل والنتائج التي يحققونها، وقد تكون العوامل الشخصية عناصر مهمة وأساسية في مدى فعالية أداء العامل خاصة فيما يتعلق بالتفاعل والتعامل مع الآخرين ولكن يجب تقييم هذه العوامل بحذر وتحفظ، وذلك بسبب صعوبة تقييمها موضوعيا.

ومن أهم هذه العوامل نجد: [1]

1-عوامل شخصية: على الرغم من أن الشخصية تعتبر عنصرا أساسيا للنجاح في أداء العمل إلا أنه من الصعوبة بإمكان تقييم عوامل شخصية للأسباب التالية:

- غموض العبارات التي تصف الشخصية،مما يؤدي إلى تقييم غير موضوعي وغير صادق حسب فهم القائم بعملية التقييم؛
- ليس هناك اتفاق عام على العوامل الشخصية التي تؤثر في أداء الفرد؛
- تفتقد معظم تقييمات الشخصية المحددات السلوكية التي تساعد الفرد على تغيير وتحسين أدائه بنجاح كذلك يؤدي نظام الأداء القائم على عوامل شخصية إلى العداء والحساسية والسلوك الدفاعي؛

2-عوامل النتائج: النتائج في العادة هي المحصلة النهائية للأداء كما أنها في الغالب الهدف الأول للتقييم

[1] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص26.

من السهل في معظم الأحيان قياس النتائج، وتكون النتائج في معظم الوظائف أرقاما مختصرة، مثل وحدات الإنتاج أو المبيعات الإجمالية، أو الدخل الإجمالي، قد يتطلب في بعض الوظائف خاصة تلك التي تقدم خدمات وليس إنتاجا سلعيا استخدام الحكم الشخصي لتقييم النتائج، ويتم تقييم نتائج الأداء من خلال العوامل الأربعة التالية:

- الكمية: ما هو حجم ما تم إنجازه بالمقارنة مع ما كان متوقعا، وهل أثرت اية ظروف خارج إرادة العامل على الكمية المنجزة سواء كان إيجابيا أم سلبيا؛
- الجودة: ما هي جودة النتائج، وما هي نوعية العمل الذي أنجز بالمقارنة مع النوعية المتوقعة، ما هي العلاقة الموجودة بين النوعية و الكمية؛
- التكلفة:ماهي تكلفة تحقيق النتائج، مع الاهتمام ببعض العناصر مثل المواد الخام، الآلات والمعدات والخدمات، وما هي التكلفة بالمقارنة مع الميزانية؛؟
- الوقت المحدد للإنجاز: هل أنجز العامل العمل المطلوب منه في الوقت المحدد؟ وإذا لم ينجزه؛

3-عوامل السلوك: بالرغم من أنه لا يمكن قياس عوامل السلوك بموضوعية مثل النتائج إلا أنها سهلة ويمكن تقييمها وبالإضافة إلى وضع النتائج في الإطار الملائم لها ويساعد تقييم عوامل السلوك في تخطيط التطوير المهني للعامل، ويشمل ذلك كلا من التخطيط لتحسين الأداء في عمل الفرد الحالي والتخطيط للتقدم المستقبلي في العمل.

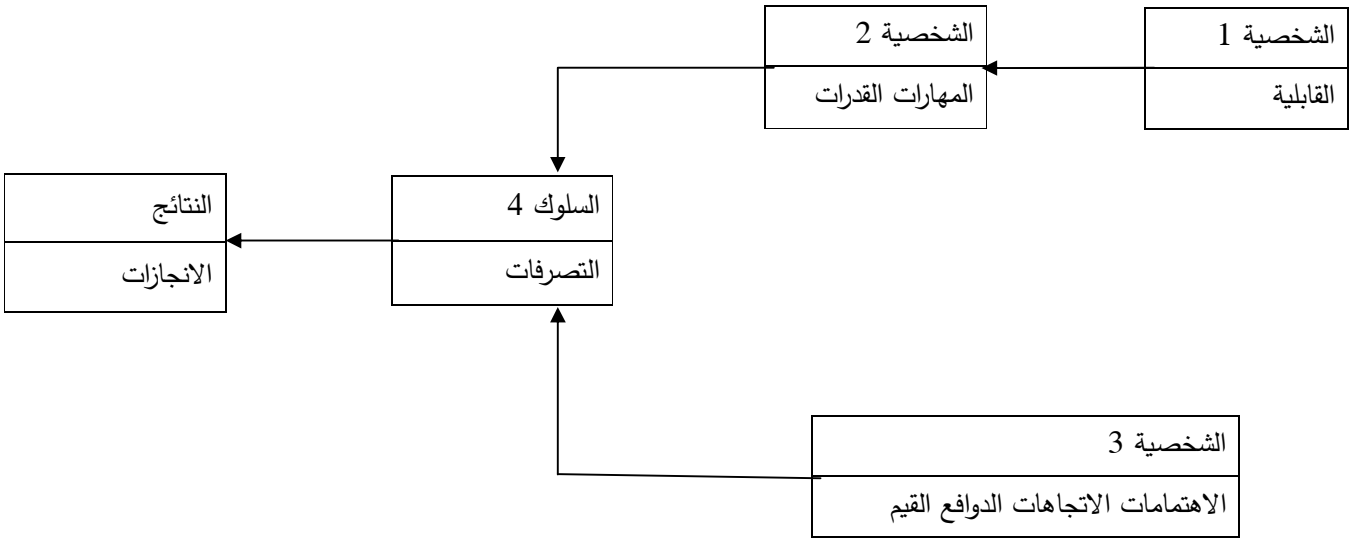
وفيما يلي نعرض أمثلة لعدد من عوامل السلوك التي يتم تقييمها.[1]

[1] عمار بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص28.

- التخطيط: ما هي القدرة على النظر إلى الأمام، ووضع برنامج عمل ناجح، تحديد الأوليات مهارات العامل في التعامل مع الأمور حسب أولويتها، هل يقوم بمعالجة الأمور المهمة قبل الأمور الأقل أهمية؟
- التنظيم: الاهتمام بمدى فعالية انجاز العمل اليومي، وهل يوفق العامل بين العمل المطلوب والموارد المتاحة بأسلوب فعال؛
- التفويض: الاهتمام برغبة الموظف وقدرته على تحديد وتوزيع العمل على الأفراد المؤهلين وتفويضهم الصلاحية المطلوبة لإنجاز العمل بنجاح؛
- اتخاذ القرارات: الاهتمام بنوعية العامل في الحكم على الأمور باتخاذ إجراءات إزاءها وتحمل مسؤولية هذه الأحكام والإجراءات؛
- الاتصالات الشفوية: والاهتمام بمهارة العامل في التعبير الشفوي عن أفكاره بوضوح وفعالية مع الآخرين هل يحرص العامل على وضوح وصدق المعلومات التي ينقلها في محادثته؟؛
- الاتصالات الكتابية: وهي الرغبة والمقدرة على التعبير كتابة عن الأفكار بوضوح وفعالية، اهتم ببعض الأمور مثل وضوح الخط وتنسيقه، استخدام القواعد اللغوية، الإملاء وتركيب الجمل والدقة؛

والشكل التالي يوضح العلاقة بين السلوك والشخصية والنتائج:

الشكل (1-3) يوضح العلاقة بين السلوك والشخصية والنتائج



المصدر: عمار بن عيشي – مرجع سبق ذكره – ص26

المبحث الثالث: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة هامة في مختلف الدراسات والبحوث التي تقوم بها المؤسسات ويرجع ذلك إلى الندرة النسبية للموارد المالية المتاحة مقارنة بحجم الاحتياجات المالية المتزايدة لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي

تعددت تعاريف تقييم الأداء المالي وهذا تبعا لتعدد أهميته.

أولا: مفهوم التقييم المالي

قبل التطرق لتعريف تقييم الأداء المالي نقوم بتعريف الأداء المالي أولا،

ويقصد بالأداء المالي: هو أحد أنواع الأداء، فإن المفاهيم المقدمة للأداء المالي اختلفت هي كذلك إذ نجد كل باحث ينظر لمفهوم الأداء المالي من زاوية معينة، ومنها: " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بترتيب التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"[1]

ويعرف الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على العوامل التالية: [2]

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة؛

---

[1] الياس بن سايس، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص60.

[2] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، (AFD)**، 2006-2011، ص25.

- مدى مساهمة معدل المؤسسة في إنجاح السياسة المالية من خلال تحقيق الفوائض المالية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛

ويعرف أيضا:"وصف لوضع المؤسسة الحالي، وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة" أو " المعبر عن أداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة"[1]

هناك العديد من التعاريف التي قدمت لتقييم الأداء المالي، نذكر منها:

- التعريف الأول: "يعني تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سابقا؛[2]

حسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء المالي يقدم على تقييم حكم ذو قيمة حول استخدام الموارد الطبيعية والمادية والمالية الموجودة في المؤسسة.

- التعريف الثاني: " تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة لإدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصاريف**، ص 67-68.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000ص 38.

معايير محددة سلفا بتحديد ما يمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة؛"[1]

ذهب هذا التعريف إلى نفس ما ذهب إليه التعريف الأول إضافة إلى كون تقييم الأداء المالي يسمح بمعرفة مستوى الفعالية ودرجة الكفاءة من خلال قياس النتائج المرغوبة على ضوء معايير وصفت مسبقا.

- التعريف الثالث:" مدى تحقيق المؤسسة لهامش يزيل عنها العسر المالي وظاهرة الإفلاس، أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التعدي على للمخاطر والصعاب المالية؛"[2]

يتضح من خلال هذا التعريف أن تقييم الأداء المالي يسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة مختلف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة من: عسر مالي، افلاس ...

من التعاريف السابقة يمكن أن نصل إلى التعريف التالي: "تقييم الأداء المالي يعني قياس النتائج المحققة على ضوء مجموعة من المعايير التي وضعت مسبقا وبالتالي التعرف على مدى تحقق أهداف المؤسسة،ومدى قدرتها على مواجهة المخاطر المالية.

---

[1] عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص41.

[2] عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصة الجزائر وباريس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2007، ص 35.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

يسمح تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإحاطة بالعديد من الجوانب، كما يسمح لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من التعرف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

1-الجوانب التي يركز عليها تقييم الأداء المالي:

يلقى تقييم الأداء المالي الضوء على الجوانب التالية: [1]

- تقييم ربحية المؤسسة: والغرض من ذلك تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهمين؛
- تقييم سيولة المؤسسة: والغرض من ذلك تحسين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة: وذلك للتعرف على كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها؛
- تقييم مديونية المؤسسة: وذلك للتعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي؛
- تقييم تطور توزيع أرباح المؤسسة: لمعرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة: لتحسين القدرة الكلية للمؤسسة؛

وتسمح هذه الجوانب بالإحاطة بما يلي: [2]

- تساعد في توفير جانب كبير من الشفافية للمستثمرين الجدد؛
- تبين جدوى الاستثمار في المؤسسة في الفترات السابقة؛

2-أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحقيقها لمستوى أداء مالي عالي:

---

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و اثره على عوائد اسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2010، ص47-48.

[2] موسى عبد الهادي نوفل وآخرون، **تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 الى 2007**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية غزة، المجلد 20 العدد 2 جوان، 2012، ص 213.

تكتسي عملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة ويمكن توضيح ذلك من خلال:[1]

- يعتبر الأداء المالي المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات، إذ عدم تحقيق أداء مالي بالمستوى المطلوب يعرض وجود هذه المؤسسات للخطر؛
- يعتبر تحقيق الأداء المالي بصورة جيدة الهدف الأساسي للمؤسسات أما الأهداف الثانوية الأخرى للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق مستوى عل للأداء المالي؛
- ميدان الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الإستراتيجية؛
- المؤسسة ذات مستوى الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على التعامل مع الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وتتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق؛
- تحقيق مستوى أداء مالي مرتفع يضمن للمؤسسة مركز تنافسي قوي، ويفتح المجال أمامها لتعزيز ذلك المركز وتطويره؛

كما يضيف السعيد فرحات جمعة النقاط التالية: [2]

- يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، مما يسمح بتعديل الإستراتيجية والخطة و ترشيد استخدام الموارد المتاحة؛
- يسمح بكشف نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمؤسسة؛
- يهدف لقياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

[1] عبد الله احمد الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي**، دراسة تطبيقية في عينية في المصاريف التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 1، 2010، ص 97.

[2] السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق ذكره، ص41.

- تسمح مؤشرات الأداء المالي بالحكم على درجة أمان المؤسسة ومدى قدرتها على البقاء في البيئة التنافسية؛
- يسمح الأداءالمالي بالمستوى المرتفع للمؤسسة بالمستوى المرتفع للمؤسسة من نمذجة مستقبلها مع تحديد واضحة وواقعية؛

مما سبق يتضح لنا أن تقييم الأداء المالي عملية مهمة تسمح بالتعرف على نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة ومدى قدرتها على البقاء والمواجهة مع المؤسسات الأخرى، كما توفر معلومات مهمة لاتخاذ قرارات مناسب

المطلب الثاني: أهداف ووظائف تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي عدة وظائف يجب القيام بها من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة

أولا: أهداف تقييم الأداء المالي:[1]

- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عمالها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد اكبر بأقل تكلفة؛
- الكشف عن أماكن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة، وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها؛

[1] رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد وحمة لخضر، الوادي،ص17.

ثانيا: الوظائف

عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن متابعة لمدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسها باستعمال عدة أساليب ذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها ويمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في الوظائف التالية:[1]

- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعريف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا ولفترة محدودة، اعتمادا على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح؛
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل وهنا يجب التأكد من ان المؤسسة استخدمت كافة مواردها بأعلى درجة ممكنة؛
- تحديد الجهات والمراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات التي حصلت؛
- البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات مع ضرورة اختيار البديل الأفضل

[1] سميحة سعادة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة ماستر،علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 ص6.

المطلب الثالث: خطوات و أسس تقييم الأداء المالي

يمر تقييم الأداء المالي بعدة خطوات متسلسلة و ذلك بالاعتماد على أسس التقييم المالي.

أولا: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: [1]

- الخطوة الأولى: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- الخطوة الثانية: احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- الخطوة الثالثة: دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- الخطوة الرابعة: وضع التوصيات الملائمة معتمدين على تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها؛

ثانيا: أسس تقييم الأداء المالي

توجد أسس عديدة وأساسية يستند عليها في عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وحتى المصارف منها:

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص 47

- التحديد الدقيق لأهداف البنوك التجارية وفي مختلف المجالات: إذ تتطلب عملية تقييم الأداء المالي تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك التجاري لتحقيقها ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها الى اهداف قصيرة الأمد، والأهداف بعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأخرى فرعية كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة "ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك؛
- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينهما: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق لابد من وضع الخطط التفصيلية لكي تكون مؤشرا لتحقيق الأهداف بالشكل والصيغة والمدة المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديدا للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علميا، وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة، مع مراعاة أن تكون الخطط واقعية ومتناسقة، مع الأهداف المحددة بالإضافة إلى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة لذلك؛
- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية تحديدا لمراكز المسؤولية، ويقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء نشاط محدد ولها سلطة في اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها، فمثلما هو معروف أن البنك التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا لذلك يوجد العديد من مراكز المسؤولية لها فعالية ونشاط في البنك، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة، وكذلك تشخيص الانحرافات والمساهمة في وضع حلول ناجحة للتغلب عليها والتقليل من آثارها السلبية؛

- الاختيار السليم لمؤشرات الأداء المالي: إذ تقتضي الإجراءات نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، تحديد وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار مؤشرات الأداء المالي من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء المالي وفي الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيه؛
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة وتصحيح مسارات الأداء في الوقت اللازم، وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه؛

خلاصة:

التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مؤسسة والأعمال، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة ، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة ، كما تطور منذ ظهوره كعملية مرتبطة بقرارات التمويل، إلى أن اتسعت مجالات توظيفه مع مختلف التحديدات التي وجهتها الإدارة المالية.

ويكتسب التحليل المالي أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل النتائج وتقييم أداء المؤسسة، فالأداء هو السلوك الذي تقاس به قدرة الفرد على الإسهام في تحقيق أهداف المؤسسة ،أما التقييم فهو عملية قياس موضعية لحجم ما تم إنجازه مقارنة بالأهداف المسطرة في الخطة الإنتاجية،ويمكن أن نعتبر أن عملية تقييم الأداء تعني تقدير كفاءة العاملين في أعمالهم وسلوكهم وأنه نظام رسمي مصمم لقياس وتقيم أداء وسلوك الأفراد أثناء العمل وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة والمنظمة لهذا الأداء والسلوك ونتائجها،خلال فترة زمنية محددة ومعروفة،وتقييم الأداء يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بشأن العامل وإرشاده إلى مواضع القوة والضعف.

وتقييم الأداء المالي هو قراءة وتحليل وتفسير النتائج المحققة على ضوء مجموعة من المعايير التي وضعت مسبقا، وبالتالي التعرف على مدى تحقق أهداف المؤسسة ومدى قدرتها على مواجهة المخاطر، وتقييم ربحيتها بغرض تعظيم قيمتها وثروة المساهمين، وتقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مع توفر هامش يبعدها عن حالة العسر المالي الذي من الممكن أن يتطور ليصبح إفلاسا.

الفصل الثاني:

قراءة وتفسير المؤشرات الدالة على أداء المؤسسة

تمهيد:

التغيرات والتطورات السريعة في بيئة الأعمال الحديثة قد أثرت على كمية ونوعية التي تحتاج إليها المؤسسات في قياس وتقييم الأداء لتحقيق الأهداف،وأبرزت هذه التغيرات حاجة ماسة لتطوير المؤشرات المالية لمواكبة التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة من خلال استخدام عدة مؤشرات الأداء(المالية والنوعية)، وتعتبر النسب المالية ومؤشرات التوازن المالية من الأساليب التقليدية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات التي تعتبر بمثابة معايير يمكن بواسطتها الحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها، ولتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات التقليدية فتح مجال لظهور مؤشرات حديثة (القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وتقييم الأداء النقدي).

وللتعرف بدقة على النسب المؤشرات قمنا بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم التوازن المالي.

المبحث الثاني: النسب المالية لتقييم أداء المؤسسة.

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم الأداء.

المبحث الرابع: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء.

المبحث الأول: تقييم التوازن المالي.

بعد أن يقوم المحلل المالي بصيغة وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوصفية المالية للمؤسسة،بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: مصادر تقييم الأداء المالي.

التقسيم الذي سنقوم بانتهاجه هو مصادر خارجية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر خارجية تضم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

- **المصادر الخارجية:**

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:[1]

- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط تدهور كالتضخم والتدهور، بحيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.
- المعلومات القطاعية: هذا النوع من المعلومات يتم الحصول عليه من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجلات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت....الخ، لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي عملية القيام بدراسة اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جدا.

- **المصادر الداخلية:**

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم**، حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002 ، ص39.

وتتمثل في:[1]

- الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.
- جدول حسابات النتائج: ولقد عرف النظام المحاسب المالي جدول الحسابات النتائج بأنه البيان الملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)
- جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.
- الملاحق: وهي الوثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية أو جدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية.

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محمد آو الحاج، البزيرة، 2012/2011 ص 22-24.

أولا: الميزانية الوظيفية.

تعرف الميزانية الوظيفية على أنها تعديل لعناصر الميزانية بحيث يتم ترتيبها بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، تمويل) التي تميز حياة المؤسسة، ومن ثمة يمكن اعتبارها أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال.[1]

الجدول رقم (02-01): محتوى الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	المبالغ الإجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية
الاستخدامات المستقرة: - القيم الثابتة المعنوية. - القيم الثابتة المادية. - القيم الثابتة في شكل امتياز. - القيم الثابتة الجاري إنجازها. - القيم الثابتة المالية. - ضرائب مؤجلة الأصول		الموارد الدائمة: - رؤوس الأموال الخاصة. - الخصوم غير المتداولة. - مخصصات الإهتلاكات والمؤونات.	
استخدامات الاستغلال: - المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ - حسابات الغير مدينة.		موارد الاستغلال: - خصوم متداولة. - مستحقات المورد وملحقاته.	

[1] باصور رضوان، **التشخيص المالي وفق المنظور الوظيفي**، التشخيص المالي، علوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية،جامعة يحي فارس بالمدية، 2022، ص 7-8.

استخدامات خارج الاستغلال: - العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		موارد خارج الاستغلال: - العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال.	
استخدامات الخزينة: - الأصول المالية المتداول للقيم المنقولة للتوظيف.		موارد الخزينة: - المساهمات البنكية الجارية. - قروض الخزينة.	
مجموع الاستخدامات بالقيمة الإجمالية		**مجموع الموارد بالقيم الإجمالية**	

ثانيا: جدول حسابات النتائج.

ويقدم من خلال نموذجين، حسب الطبيعة، وحسب الوظيفة يأخذان الجدولين التاليين:

الجدول رقم (02-02): حساب النتائج حسب الطبيعة للفترة من .... الى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال. تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية:			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية.			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى.			

الأعباء العملياتية الأخرى. المخصصات للإهتلاكات والمؤونات. استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات.			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية. الأعباء المالية.			
6- النتيجة المالية.			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. الضرائب المؤجلة (تغيرات حول النتائج العادية).			
مجموع منتجات الأنشطة العادية.			
مجموع أعباء الأنشطة العادية.			
8- النتيجة الصافية الأنشطة العادية.			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها). العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها).			
9- النتيجة غير العادية.			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية.			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الضافية.			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1).			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1). حصة المجمع (1).			
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في23رجب عام 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25مارس، 2009 ص 30.

يسمح حساب النتائج حسب الطبيعة الموضح في الجدول) 2-2 (بإظهار النتيجة الصافية للدورة بالإضافة إلى إظهار عدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال،النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، نتيجة العمليات الاستثنائية، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات من النتائج كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالأرصدة الوسيطة للتسيير[1].

الجدول رقم (02-03): حساب النتائج حسب الوظيفة للفترة من .... إلى....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال. كلفة المبيعات.			
هامش الربح الإجمالي.			
منتجات أخرى عملياتية. التكاليف التجارية. الأعباء الإدارية. أعباء أخرى عملياتية.			
النتيجة العملياتية.			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، المخصصات للاهتلاك). منتجات مالية. الأعباء المالية.			
النتيجة العادية قبل الضريبة.			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية. الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات).			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية.			
الأعباء غير العادية. المنتوجات غير العادية.			

[1] بن ربيع حنيفة، حساني عبد الحميد، الماحي بوعلام، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية IAS/IFAS**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات كليك، الجزائر، 2013،ص431.

النتيجة الصافية للسنة المالية.			
حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1). النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1). منها حصة ذوي الأقلية. حصة المجمع (1).			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 مرجع سبق ذكره ص 31.

من خلال هذا الجدول يتم توزيع الأعباء حسب الوظيفة، ويترك الخيار للمؤسسة في اختيار الطريقة التي تراها الأنسب لها وبما يسمح بالإفصاح الصادق والعادل عن عناصر أداء ونجاعة المؤسسة،[1] إذا فإن جدول حساب النتائج هو عبارة عن كشف إجمالي للأعباء والمنتوجات التي انجازها الكيان أثناء المدة المعينة وعلى سبيل الاختلاف، يبرز النتيجة الصافية لهذه المدة[2]، كما تسمح قراءة المحلل المالي لحساب النتيجة بأخذ صورة أكثر حيوية عن المؤسسة حيث يمكنه قياس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية ومعرفة ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحا أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات (المنتوجات) بالتكاليف (الأعباء).[3]

ثالثا: جدول سيولة الخزينة.

يتضمن جدول سيولة الخزينة معلومات مهمة حول وضعية المؤسسة نفصلها كما يلي:

الجدول رقم (02-04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) للفترة من.... إلى....

[1] بن ربيعة حنيفة، حساني عبد الحميد، صالحي بوعلام،مرجع سبق ذكره، ص 432.

[2] تعريف رقم17، الملاحق رقم 03 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره ص 82.

[3] عبد الوهاب رميدي، علي سامي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي و الحاسبي**، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 41.

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية. التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها).			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية. المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من انشطة التمويل. التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. التحصيلات المتأتية من القروض. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات. تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +ج).			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية.			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية. تغير أموال الخزينة خلال الفترة.			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 مرجع سبق ذكره ص 35.

يأخذ الجدول السابق تسجيل التدفقات بطريقة مباشرة، يعني المقبوضات المباشرة والتسديدات المباشرة فيما يتعلق بالأنشطة العملياتية، كما هو الحال للمقبوضات من الزبائن والمدفوعات للموردين، أما الجدول رقم (5-2) التالي فيعتمد الطريقة غير المباشرة لاستخراج صافي التدفقات من الأنشطة العملياتية.

الجدول رقم (02-05) جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) للفترة من... إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية. صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من اجل: - الإهتلاكات والأرصدة. - تغير المخزونات. - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى. - تغير الزبائن والديون الأخرى. - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن اقتناء تثبيتات. تحصيلات التنازل عن تثبيتات. تأثير تغيرات محيط الادماج (1).			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب).			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي. إصدار قروض. تسديد قروض.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج).			
أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1).			

تغير أموال الخزينة.			
(1)لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 مرجع سبق ذكره ص 36.

المطلب الثاني: رأس المال العامل.

تعريفه: هو الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة).[1]

كيفية حسابه:[2]

من أعلى الميزانية: الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة.

من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.

حالاته: وتتمثل حالاته في:[3]

- **منظور أعلى الميزانية:**

يعبر رأس المال العامل عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل.

- **رأس المال العامل الموجب:**

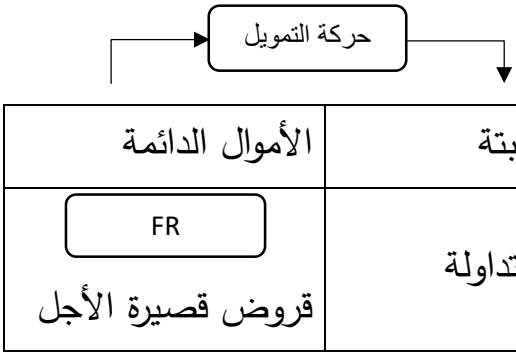
في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل، وذلك على النحو الآتي:

---

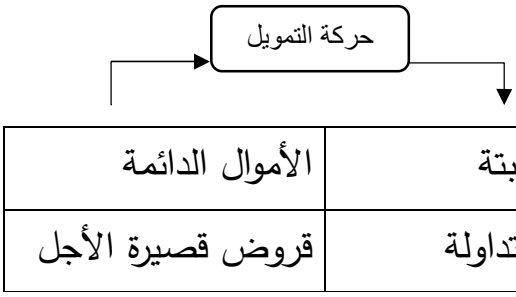
[1] جيمس أ. كابينس، جويل ج بيرنر، ترجمة: محمد عبد العزيز أومان، ملخصات شور، **نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، بن عكنون، 1992، ص 332.

[2] جمال عبد الناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 16.

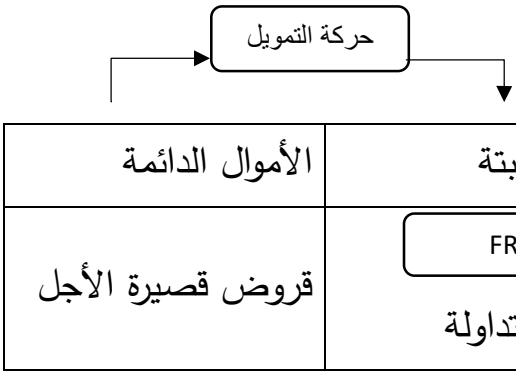
[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (للإدارة المالية)**، ط2 الأردن ، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص87- 88.



رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.



رأس المال العامل السالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.



- **منظور أدني الميزانية:**[1]

يتمثل رأس المال العامل سيولة عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يعبر رأس المال العامل من أدني الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة) إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد قروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر.

- رأس المال العامل موجب:

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل معدوم:

في هذه الحالة تتمكن المؤسسة تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

- رأس المال العامل سالب:

في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل.

- **تعريفه:** يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

(BFRHE)، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة.[1]

- **أنواعه:**

وتتمثل في:[2]

أ- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}): يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال ($BFRH_{ex}$): يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRH_{ex} = EH_{ex} - RH_{ex}$$

ت- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن اجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

- **كيفية حسابه:**

يتم حسابه بالعلاقة التالية:[3]

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية.

---

[1] حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 120-121.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

[3] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة جامعة باتنة، 2006،ص 64.

المطلب الرابع: الخزينة.

- **تعريفها:** تعتبر الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها في دورة الاستغلال وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما هو متوفر فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.[1]
- ويتم حساب الخزينة بالشكل التالي:

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل.

- حالاتها:

عند تحليل وضعية رصيد التغير في خزينة المؤسسة تكون أمام ثلاث حالات هي:[2]

خزينة موجبة: يعني أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياج رأس المال العامل.

خزينة سالبة: يعني أن المؤسسة لم تستطيع تغطية احتياجاتها الكلية، أي أنها في حالة عجز.

خزينة معدومة: يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، في هذه الحالة يتساوى كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال.

[1] هاجر عباسي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017 ص 10.

[2] بوزار السعيدي أسماء،**أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008، ص 08.

المبحث الثاني: النسب المالية لتقييم أداء المؤسسة.

يعتبر أسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال ذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من النسب المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة في المجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأموال والخصوم، حيث تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية (الميزانية وجدول حساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية)، قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية من القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.[1]

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى:

المطلب الأول: نسب السيولة.

تشير إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموما على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (الأصول) والمطلوبات المتداولة (الخصوم).[2]

وتقسم نسب السيولة إلى:

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص31.

[2] وائل محمد صبحي، ادريس طاهر محسن منصور، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 179.

أولا: نسبة التداول

هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية الشركة في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار.[1]

وتمثل الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها (1:2) وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على ديونها الخارجية.[2]

وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التداول = الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة.

ثانيا: نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة قصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون، أي تحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروح منها المخزون على المطلوبات المتداولة، وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة اي (1:1).[3]

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) \ الخصوم المتداولة.

ثالثا: نسبة النقدية.

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال العلاقة التالية:[4]

نسبة النقدية = (نقدية + استثمارات في اوراق مالية) \ الالتزامات المتداولة.

---

[1] دريد كمال، آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص 85.

[2] وائل محمد صبحي، اجريس طاهر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013،ص 79.

[4] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2010،ص 83.

المطلب الثاني: نسب الهيكلة المالية.

وتتمثل في:

أولا: نسبة التمويل الدائم.

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عن طريق العلاقة التالية:[1]

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة \ الأصول الثابتة.

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر ايجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي أن قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوما.

ثانيا: نسبة التمويل الخاص.

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة \ الأصول الثابتة.

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها.

ثالثا: نسبة الاستقلالية المالية[3]

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائنيها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة \ مجموع الديون.

---

[1] منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2008،ص 60.

[2] سارة قدوري، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014- 2015، ص 08.

[3] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، واتخاذ القرارات مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009 ص 87 .

رابعا: نسبة التمويل الخارجي.

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون \ مجموع الخصوم.

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

المطلب الثالث: نسب المردودية ونسب النمو.

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هامين في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادي حيث يعالج هذا المطلب كل من نسب المردودية ونسب النمو.

أولا: نسب المردودية.[1]

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي، حيث تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة زمنية معينة، حيث يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها.

هناك مؤشرين أكثر استعمالا في حساب المردودية.

1- المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة.[2]

وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن عمان، 2000، ص 384.

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية \ الأصول الإجمالية.

2- المردودية المالية:

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة الصافية (بعد طرح المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة.[1]

ثانيا: نسب النمو.

تعكس هذه النسب التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة لأخرى، فهي مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني.[2]

يتم حساب نسب النمو كالتالي:

1- نسبة تطور رقم الأعمال:

تمثل هذه النسبة تطور رقم الأعمال خلال سنة معينة بالقياس مع سنة سابقة وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور رقم الأعمال =(رقم الأعمال للسنة الحالية - رقم الأعمال للسنة السابقة) \ رقم الأعمال للسنة السابقة.

2- نسبة تطور الإنتاج:

تمثل هذه النسبة تطور الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تطور الإنتاج =(إنتاج السنة الحالية - إنتاج السنة السابقة) \ إنتاج السنة السابقة.

3- نسبة تطور القيمة المضافة:

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية منها أو المادية وتحسب بالعلاقة التالية:

---

[1] خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] زهرة حسن العامري، علي خلق الركابي، **أهمية النسب المالية، في التقويم، الأداء المالي لدراسة ميدانية، في شركة المشاريع، النفطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007 ص 121 .

نسبة تطور القيمة المضافة =(القيمة المضافة للسنة الحالية – القيمة المضافة للسنة السابقة) \ القيمة المضافة للسنة السابقة.

4- نسبة تطور النتيجة الصافية:

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب كما يلي:

نسبة تطور النتيجة الصافية = (النتيجة الصافية للسنة الحالية – النتيجة الصافية للسنة السابقة) \ النتيجة الصافية للسنة السابقة.

الجدول رقم (02-06): أنواع النسب المالية.

	النسب المالية	العلاقة
نسب السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة
	نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون) \ الخصوم المتداولة
	نسبة النقدية	(النقدية + الاستثمارات في الأوراق المالية) \الالتزامات المتداولة
نسب الهيكلة المالية	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة \ الأصول الثابتة
	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة \ الأصول الثابتة
	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة \ مجموع الديون
	نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون \ مجموع الخصوم
نسب المردودية	نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية \ الأصول الإجمالية
	نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة
نسب النمو	نسبة تطور رقم الأعمال	(رقم الأعمال للسنة الحالية – رقم الأعمال للسنة السابقة) \ رقم الأعمال للسنة السابقة
	نسبة تطور الإنتاج	(إنتاج السنة الحالية – إنتاج السنة السابقة) \ إنتاج السنة السابقة
	نسبة تطور القيمة المضافة	(القيمة المضافة للسنة الحالية – القيمة المضافة للسنة السابقة) \ القيمة المضافة للسنة السابقة
	نسبة تطور النتيجة الصافية	(النتيجة الصافية للسنة الحالية – النتيجة الصافية للسنة السابقة) \ النتيجة الصافية للسنة السابقة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المبحث الثالث: المؤشرات النوعية لتقييم الأداء.

رغم من أن المعيار المالي هو المؤشر الأبرز لتقييم الأداء المالي للمؤسسة وقياس مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها إلا أنه في السنوات الأخيرة برزت معايير إضافية كمية لتقييم الأداء المالي وتحسين سمعة وزيادة كفاءة المؤسسة.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي.

نتناول في هذا المطلب مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه ومكوناته وأنواع المعاملات الرئيسية.

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

يعرف النظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات وإلى الأطراف الخارجية، والجهات الحكومية، والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة.[1]

وتتمثل أهدافه فيما يلي:[2]

- توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، وكذلك استغلال هذه الموارد؛
- توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية والموارد المالية بصورة فعالة والرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛
- توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة والتقرير عنها لمن يهمه الأمر، وذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط؛

---

[1] حسين، بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص205.

[2] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية، مدخل نظم المعلومات**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008 ص 13-14.

- توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية والرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي وذلك من خلال مجموعة المعايير والمبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي التي تهتم بتطويرها باستمرار ومتابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة أصحاب المصالح دون تمييز ؛

ثانيا: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

أن نظام المعلومات المحاسبي يعد أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات حيث يتكون من عدة عناصر تتمثل في المدخلات والتشغيل والمخرجات والتي تتفاعل معها لتحقيق هدف توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

ويمكن توضيح عناصر نظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

- المخرجات: أن البيانات المعالجة تكون في مرحلة المخرجات معلومات والتي يستفاد منها من قبل المستخدمين؛
- التغذية الراجعة (العكسية): هي المخرجات التي ترسل إلى نظام ثاني كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (من داخل الوحدة الاقتصادية) وان تكون خارجية (من خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات؛

ثالثا: أنواع المعاملات الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي.

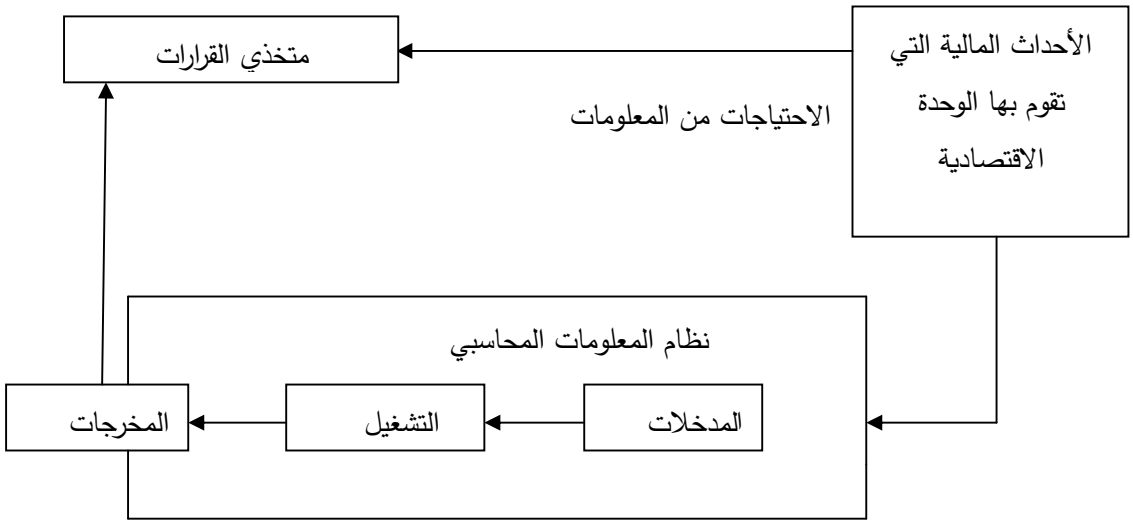
يمكن تجميع معاملات الوحدة الاقتصادية في عدد من الدورات الأساسية تشكل كل منها نظاما فرعي أساسي لنظام المعلومات المحاسبي والمتمثلة بالآتي:[1]

- دورة النفقات: تتكون من الأنشطة ذات العلاقة بشراء البضاعة أو الخدمات أو المواد الخام المستخدمة من قبل الوحدة الاقتصادية ودافعي قيمتها.

[1] إبراهيم الجرزاوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 26- 40.

- دورة الإنتاج: تشمل الأنشطة ذات العلاقة بتحويل المواد الأولية والعمل إلى بضاعة تامة (الوحدة الاقتصادية الصناعية تحوي تلك الدورة).
- دورة الموارد البشرية (الرواتب والأجور): تحتوي الأنشطة ذات العلاقة باستئجار العاملين ودفع مستحقاتهم.
- دورة الإيرادات: تشمل الأنشطة المتعلقة بخدمات بيع البضاعة وتحصيل قبضها.
- الاستناد العام والتقرير المالي: تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة بتحديث الاستناد العام وإنتاج التقارير للمستخدمين الداخليين والخارجين.
- دورة التمويل: تتضمن كافة الأنشطة المرتبطة تحديث الاستناد العام وإنتاج التقارير للمستخدمين الداخليين والخارجين.

الشكل رقم (02-01): عناصر نظام المعلومات المحاسبي.



المصدر: محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية مدخل نظم المعلومات**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص، 16.

ومن الشكل السابق يتضح ما يلي:[1]

1- المدخلات:تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي،وبعبارة أخرى فأنها تعد المادة الخام التي يجري عليها عمليات التشغيل، وعلى ذلك فإن البيانات التي تتولد عن الأحداث الاقتصادية والتي تعد مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي ينبغي أن تتوافر فيها ثلاثة المحاسبي ينبغي أن تتوافر فيها ثلاث خصائص هي:

- أن تكون مرتبطة بنشاط الوحدة الاقتصادية دون غيرها من الوحدات؛
- أن تكون قابلة للقياس الكمي في صورة نقدية؛
- أن تكون قابلة للتحقيق؛

2- المعالجة: إن البيانات المدخلة في نظام المعلومات، كنظام المعلومات المحاسبي بالوحدات الاقتصادية تمهد لبدء مرحلة المعالجة.

المطلب الثاني: بطاقة الأداء المتوازن.

تتميز بطاقة الأداء المتوازن أنها لا تخص جزءا معين من أجزاء المؤسسة وإنما تعمل على الجمع بين الجوانب المالية والجوانب النوعية.

أولا: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن.

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من الوسائل الحديثة ذات النظرة الشمولية في قياس أنشطة ومستوى أداء المؤسسة، وقد بدأ الاهتمام باستعمال بطاقة الأداء المتوازن منذ أوائل عام 1990 عندما قررت مؤسسة القيام برعاية دراسة أعدت من طرف المكتب الاستشاري العالمي (KPMG) والتي استغرقت لمدة سنة كاملة، وكانت تهدف إلى تقييم أداء مؤسسة متعددة الجنسيات، بعد ذلك زادت أهمية بطاقة الأداء المتوازن.[2]

---

[1] محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد، 07، 2009-2010، ص 223-224.

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن أحد الأساليب والتقنيات الإدارية الحديثة التي ساهمت في ضبط أداء المؤسسات، وهي تعد نظاما إداريا وخطة إستراتيجية لتقييم أنشطة وأداء المؤسسة وفق رؤيتها الإستراتيجية، يوازن هذا النظام ما بين الجوانب المالية ورضا العملاء، وفعالية العمليات الداخلية جوانب التعلم والتطوير والإبداع في المؤسسة سواء كانت ربحية أو غير ربحية، خدمية أو صناعية، حكومية أو غير حكومية، صغيرة أو كبيرة.[1]

كما أنها عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المؤسسة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة.[2]

وقد سميت بطاقة الأداء بالمتوازنة لأنها:[3]

- توازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل؛
- تراعي المؤشرات المالية والنوعية؛
- تقيس الأداء الحالي والمستقبلي والماضي؛
- تركيز على تحسين العمليات وليس على تخفيضها،
- تقيس الأداء الداخلي والخارجي من خلال المعلومات التي يتم تبادلها بين المحاور الأربعة،

---

[1] رابح بوقرة، محاد عريوة، **أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 1 جوان 2004 ص 20.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **قياس الأداء المتوازن، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي**، 2014/11/26 متاح على:

http:/ www.elmaghrby.com/vsearche/3.doc

[3] Hélénéloningotal, le contrôle de gestion d'organisation et mise ouvre, 2eme édition dunod. Paris,2003 p 159

ثانيا: الخصائص الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن.

يمكن استخلاص أهم الخصائص المميزة لهذا النموذج، وهي:[1]

- الارتباط بإستراتيجية ورؤية المؤسسة، حيث يتم ترجمة رؤية المؤسسة وإستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس في أربع مجموعات تشكل أساس عملية التقييم وبالتالي يتحقق التوازن؛
- عرض نتائج البيانات المالية (تصور الماضي) وكذلك تقييم محركات الأداء (تصور مستقبلي) ومن ثم يتحقق التوازن بين الأهداف القصيرة والطويلة؛
- توفير المعلومات المناسبة لتمكين الإدارة من إعادة توحيد الأداء مما يحقق التوافق بين الأهداف ويضمن الوفاء بمتطلبات أصحاب المصلحة؛
- تعدد أبعاد التقييم حيث يتعامل النظام مع أربعة أبعاد تشكل تقييما متكاملا فيما بينها وهذه الأبعاد هي: البعد المالي، بعد العمليات الداخلية، بعد العملاء، وبعد النمو والتعلم؛
- تعتبر كأداة للإدارة يتم بموجبها اتخاذ القرارات ولا سيما الإستراتيجية منها؛
- تحقق التوازن المفقود في مقاييس الأداء التقليدية؛

[1] صالح بلاسكة، **قابلية بطاقة الأداء المتوازن، كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011- 2012 ص 24.

ثالثا: محاور بطاقة الأداء المتوازن.

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن عن نظام مفتوح لقياس الأداء يشمل مؤشرات مالية ونوعية ويربط بين العمليات التشغيلية والإستراتيجية التي تصفها المؤسسة، وتضم المحاور التالية:[1]

1-المحور المالي: ويعمل كبؤرة للغايات والمقاييس الموجودة في رؤى البطاقة الأخرى، بحيث يقيس هذا المحور علاقة السبب والنتيجة لتتوج بتحسين الأداء المالي على المدى الطويل والقصير، ويتم من خلالها ربط الأهداف المالية مع إستراتيجية المؤسسة.

2-محور الزبون: يهتم برغبة الزبون وقياس مستوى رضاه عن منتوج أو خدمة المؤسسة، وذلك بتحديد قطاعات السوق والزبائن التي تختارها، وعليه يتيح هذا المحور للمؤسسات بأن ترتب مقاييسها وفق قيم الزبون (الرضا، الولاء، الاحتفاظ، الاستحواذ والربحية) مع الزبائن وقطاعات السوق المستهدفة.

3- محور العمليات الداخلية: يهتم بتحسين العمليات التشغيلية الموجودة التي ستحقق الأهداف المرسومة من جانب المحور المالي ومحور الزبائن لأجل الزبائن والمساهمين وصولا إلى رسم سلسلة قيمة للعمليات كلها التي تتضمن معرفة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للزبون ووضع الحلول هذه الاحتياجات، لذلك فإن هذا المحور يكون مختلفا بالنسبة لكل مؤسسة لأنه يحدد السلسلة الكاملة للعمليات التي تضيف إلى قيمة الزبائن التي يحصلون عليها من منتجاتها وخدماتها.

4-محور التعلم والنمو: بناء على الأهداف والمقاييس التي تضعها المؤسسة من خلال المحاور السابقة فإنها تدفع نحو التعلم والنمو المستمر لتطوير

[1] محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجزائري خلال الفترة، 2011-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012 -2013 ص 134-135.

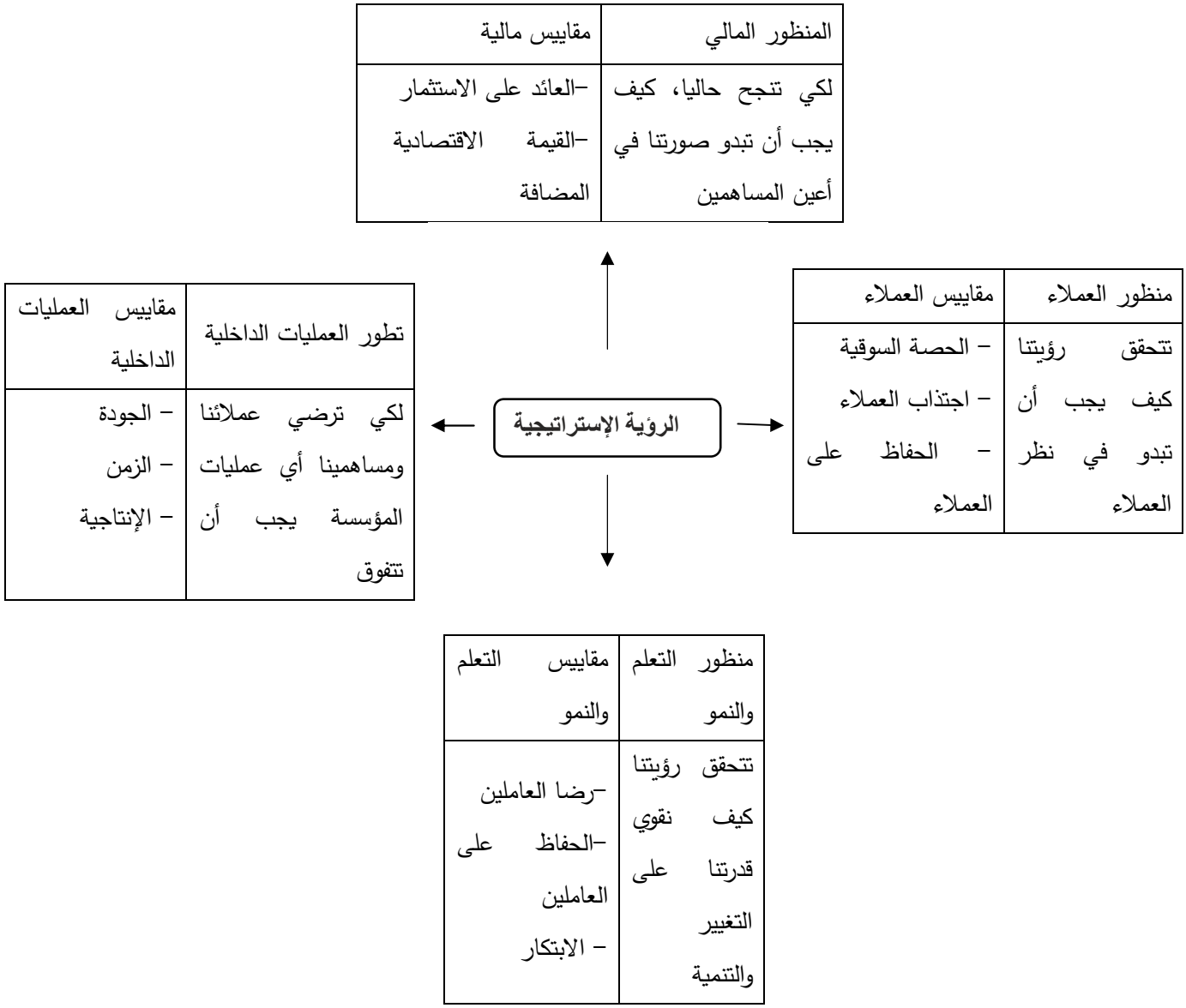
إمكانيات وقدرات الأفراد، لذا ينبغي أن تكون الأهداف في منظور التعلم والنمو هي محركات المحصلات الناجحة في المحاور الثلاثة الأولى، ولذلك نجد كثيرا من الباحثين يركزون على لوحة قيادة الموارد البشرية لمتابعة مختلف المؤشرات التي تمكن المؤسسة من تقييم أداء مثل مردودية الفرد، القيمة المضافة، وقت إنجاز الأعمال، مستوى رضا الزبائن، المسؤولية الاجتماعية والإبداع إلى غير ذلك، وبالتالي سينعكس مستوى الأداء الناتج على مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

يمثل الجانب المالي أحد جوانب بطاقة مقاييس الأداء المتوازن الذي يركز على قياس الأداء المالي في الأجل القصير، وإظهار نتائج الأحداث والقرارات التي يتم اتخاذها بالفعل، وليس مسببات ومحركات هذه النتائج الأهداف التي يحققها توضح دراسة الجانب المالي في: تحقيق هدف بقاء واستمرار المؤسسة، تحقيق هدف تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة استخدام سياسات وقرارات مالية معينه بالمؤسسة، تحقيق قدرة المؤسسة على النمو والابتكار، تحقيق هدف التأكد من مدى قيام المؤسسة باستخدام الموارد المالية بأقصى فعالية ممكنة[1]، ويحتوي هذا المحور أهدافا مالية مثل: العائد على الاستثمار، الربحية، التدفق النقدي، ويستخدم لقياس ذلك النسب المالية والأرقام المالية المختلفة، كذلك قد تكون بعض الأرقام المالية مهمة في وقت ما مثل التدفق النقدي في أوقات العسرة، أما الشركات غير الهادفة للربح فقد يختلف الأمر ولكنها في النهاية لابد أن تحافظ على استمرارها في أنشطتها بالمحافظة على وجود موارد كافية، ويهدف ذلك إلى تحسين صورة الشركة لدى المساهمين فيها[2]، ويمثل شكل الموالي بطاقة الأداء المتوازن:

[1] مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013 ص 27.

[2] مريم شكري محمود نديم، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الشكل رقم (02-02): مكانة المحور المالي في بطاقة الأداء المتوازن.



المصدر: مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012- 2013، ص 17.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المحور المالي يحتل أهمية بالغة كغيره من المحاور الثلاثة الأخرى حيث أن المؤسسة تهدف من خلال المحور المالي إلى تحسين صورتها لدى المساهمين ومختلف الأطراف التي تتعامل معها، وهناك عدة مقاييس مالية نذكر منها القيمة الاقتصادية المضافة ومعدل العائد على الاستثمار والمردودية المالية وغيرها.

المطلب الثالث: تقييم جودة الأرباح.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقييم جودة الأرباح، بالإضافة إلى مؤشرات نوعية أخرى.

أولا: تقييم جودة الأرباح.

تعتبر ربحية المؤسسة نتيجة لمختلف السياسات التي تتخذها إدارة المؤسسة، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، وتوضح نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التفرقة بين الربح الصافي الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق من خلال جدول حسابات النتائج، والتدفق النقدي الصافي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي من خلال جدول التدفقات النقدية للخزينة، وعلى هذا الأساس فان تحقيق المؤسسة لربح صافي مرتفعا لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفق نقديا مرتفعا والعكس بالعكس.

لكن كلما ارتفع التدفق النقدي الصافي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح، وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين، المساهمين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يهمهم الفرص المربحة لتوجيه استثماراتهم نحوها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى مؤسسات تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها.[1]

ثانيا: مؤشرات نوعية أخرى.

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة هناك مؤشرات نوعية أخرى نذكرها كما يلي:[2]

- مقاييس الجودة: أن الجودة العالية هي الهدف الرئيسي في بيئة التصنيع الحديثة، لأنها العامل الرئيسي في تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة، ويعد التخلص من كل عيوب

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث**، طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

[2] عمر إقبال توفيق، **دور بيئة التصنيع الحديثة على تطوير مقاييس الأداء**، مجلة تكريت، للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت المجلد، 5 العدد 2009، 15 ص 72- 76.

الإنتاج من أهم مظاهر النجاح، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تحسين الجودة من ناحيتين الأولى تتعلق بعملية التطبيق والثانية تتعلق بعملية القياس.

وأهم مؤشرات الرقابة على الجودة هي: عدد الوحدات المسترجعة، عدد الوحدات المعاد تشغيلها، عدد الإصلاحات خلال فترة الضمان، عدد شكاوى الزبائن، وعدد الوحدات المعيبة وتكلفة إصلاح الإنتاج المعيب؛

- مقاييس المرونة والابتكار: تمثل المرونة والابتكار ركنا أساسيا لإستراتيجية التصنيع الحديثة، ويقصد بالمرونة القدرة على سرعة تغيير تشكيلة المنتجات وتقصير زمن الإنتاج بما يحقق استجابة سريعة لمتطلبات الزبائن ويقصد بالابتكار القدرة على تقديم عدد أكبر من المنتجات وبسرعة أكبر بما يحقق زيادة في الحصة السوقية، والقدرة على الاستمرار في الابتكار من خلال السرعة في تقديم منتجات جديدة، أو تحسين المنتجات المالية وزيادة كفاءة العمليات الإنتاجية؛

ويمكن أن تشمل مقاييس المرونة على: عدد الأجزاء وعمليات التشغيل المستخدمة، عدد المستويات الفرعية في قائمة المواد، سرعة تغير تشكيلة المنتجات، كفاءة الإنتاج بكميات صغيرة، قدرة التسليم في الوقت المحدد.

أما مقاييس الابتكار فتشمل على: عدد المنتجات الجديدة التي تم تقديمها للسوق خلال فترة زمنية معينة، الوقت المقدر لإطلاق جيل جديد من المنتجات، وطول فترة التطوير والابتكار والتجديد؛

- مقاييس رقابة المواد: من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها: نسبة تكلفة المواد إلى التكلفة الكلية وقت استلام المواد والمخلفات كنسبة من المواد الجيدة، المخلفات كنسبة من التكلفة الكلية والخسارة الفعلية من المخلفات؛

- مقاييس أداء التسليم: وتركز مقاييس أداء التسليم إلى الزبائن على وقت دورة التسليم ووقت دورة التصنيع؛[1]
- مقاييس أداء الآلات: وتنقسم إلى مقاييس زمن توقف الآلات، ومقاييس تجهيز وإعداد الآلات للإنتاج؛
- مقاييس تخفيض المخزون؛
- مقاييس التكلفة؛

[1] عمر إقبال توفيق، **دور بيئة التصنيع الحديثة على تطوير مقاييس الأداء**، مرجع سبق ذكره، ص 72- 76.

المبحث الرابع: المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء.

تعتبر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة من المقاييس الحديثة لعملية تقييم الأداء المالي حيث أعطى كل منها صفة جديدة لاهتمامهما بالربح الاقتصادي بدل الربح المحاسبي.

المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

يعد مقياس القيمة الاقتصادية المضافة من الأساليب الفعالة في قياس الربح الاقتصادي المحقق من قبل المؤسسة، حيث يحتل هذا المقياس أهمية بالغة لدى المساهمين من خلال توضيحه لربحية السهم الحقيقية.

أولا: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة.

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة من أهم المداخل الحديثة التي أثارت اهتمام العديد من المختصين وأعطت صفة جديدة لمفهوم خلق القيمة، فعلى الرغم من وجود عدد هائل من مؤشرات التقييم المقترحة والتي تتميز بكثرة النقائص ومحدودية في التطبيق حيث أن أغلبها ليست ديناميكية، فجميع المداخل أو المؤشرات المقترحة تتفق على مفهومين هما النتيجة الصافية وتكلفة الأموال، إلا أن الاختلافات فيما بين هذه المداخل تقتصر في أغلب الأحيان على طريقة المعالجة ومدى ترابطها بالنسبة المالية وبنية المؤسسة الاقتصادية وكذا السوق بشكل عام (نشيط، القوانين التي تحكمها، الظروف التي تمر بها....) بالإضافة إلى الطرق المحاسبية التي تتغير مع تغير النشاط المؤسسة، والقيمة ما هي إلا الفرق بين النتيجة الاقتصادية وتكلفة الأموال، وتشمل تكلفة الأموال تكلفة جميع موارد المؤسسة (الأموال الخاصة والديون).[1]

[1] السعيد بريكة، مسعي سمير، **تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية، EVA مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، أفريل 2009 ص 19.

حيث تحقق المؤسسة زيادة في ثروة المساهمين أو خلق في ثروتهم عندما يكون معدل العائد المحقق أكبر من تكلفة رأس المال الممتلك والمقترض.[1]

كما تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها مقياس لإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض، يعرف أيضا على أنه مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعوضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في المؤسسة.[2]

ثانيا: أهمية القيمة الاقتصادية المضافة.

تعددت المزايا والفوائد الإيجابية التي اكتسبتها المؤسسات التي طبقت أسلوب القيمة المضافة:[3]

- يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال الممتلك والمفترض أي أنه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملتها المؤسسة من الإيرادات المحققة وبالتالي فإن الربح المتبقي يمثل الربح الحقيقي لحملة الأسهم؛
- يسمح استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات والتعارضات التي تنشا بسبب استخدام المؤسسة لمؤشرات أداء متعددة مثل ربحية السهم، العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية؛

[1] C. Hoarout R. Tellar, Création de veleur et management de l'entreprise collection entreprendre, Vuibert, Pari, 2001, p 107

[2] مقبل علي أحمد علي، **دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة، كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها**، المجالات الطريقة الأكاديمية العلمية، جامعة بغداد، الطرق، العدد 11، 2011، ص 04

[3] مقبل علي احمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- أن استخدام هذا المقياس من قبل المؤسسات التي تتميز أنظمة المعلومات المحاسبية لها بالتعقيد وعدم المرونة، فهو يساعد على تخفيض حجم أعباء العمل بإعداد التقارير الداخلية؛
- يوفر استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة مصداقية للاعتراف بالعاملين كفئة مشاركة ومسؤولة وذات سلطة في عملية خلق الثروة، مما يؤثر تأثيرا ايجابيا على سلوك العاملين واتجاهاتهم نحو إدارة المؤسسة التي يعملون بها؛
- إن استخدام معلومات القيمة الاقتصادية المضافة أعطي مقياسا جيدا لحجم وأهمية المؤسسة وترتيبها وهو بذلك أفضل من استخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية وحجم المؤسسة الذي يعطي صورة غير حقيقية لأن حجم المبيعات قد يكون مضخما بتكاليف السلع والخدمات المشتراة من الغير والتي يتحملها المستهلكون مباشرة؛
- أثبتت الدراسات التي قاموا بها أن المؤسسات المطبقة لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتفوق على المؤسسات المنافسة لها بما يقارب 806 نقطة سنويا فيما يتعلق بإجمالي العائد المحقق لحملة الأسهم في الخمس سنوات الأولى بعد بداية تطبيق هذا الأسلوب؛

أن أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة يساعد الإدارة العليا للمؤسسة على وضع الحوافز وأنظمة المراقبة لزيادة فرض التغيرات والتي تهم كل المدراء في بناء قيمة لأصحاب المصالح والحقوق؛[1]

[1] عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية، للتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010-2011، ص 16.

ثالثا: خطوات احتساب القيمة الاقتصادية المضافة.

يستخدم مقياس القيمة الاقتصادية المضافة لتحديد الربحية الصحيحة التي تحققها المؤسسة من أجل تحقيق أفضل قيمة لحملة الأسهم، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال خمسة خطوات:[1]

- الاطلاع ومعاينة البيانات المالية المؤسسة: حيث أن البيانات التي يتم الاعتماد عليها في احتساب القيمة الاقتصادية المضافة نستطيع الحصول عليها من القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) وفي أغلب الحالات يتم أخذ البيانات المالية لسنتين لإجراء عملية القياس؛
- تحديد رأس المال المؤسسة: إن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما كثيرا ما تظلل في وصف الوضع المالي الحقيقي للوحدة، ويقصد برأس المال النقدية التي تستثمرها المؤسسة؛
- إقرار معدل كلفة رأس المال للمؤسسة: تتوقف تكلفة رأس المال على الهيكل المالي للمؤسسة ومخاطر الأعمال والمستوى الفائدة المتداولة وتوفقات المستثمرين؛
- احتساب صافي الربح التشغيلي للوحدة بعد الضرائب (NOPAT): يقيس احتساب صافي الربح التشغيلي للمؤسسة قدرة التوليد النقدي من نشاطات الأعمال المتكررة بغض النظر عن هيكل رأس المال، ويمثل صافي الربح التشغيلي بعد خصم الضرائب وقبل خصم كل من الفوائد والامتلاك مضافا إليه، أو مطروحا منه أكثر من 160 تعديلا محاسبيا حتى يمكن عكس الأرباح الاقتصادية بصورة أفضل؛
- حساب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): صافي الربح الناتج عن عمليات التشغيل بعد الضرائب + التسويات على أرباح التشغيل –{المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المستثمر × (رأسمال المستثمر + التسويات على عناصر الميزانية)}؛

[1] مقبل علي أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 9-8.

كما يكمننا ؛أن نجد القيمة المضافة الاقتصادية من خلال المعادلة التالية:[1]

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – تكلفة رأس المال التشغيلي بعد الضريبة

= الربح التشغيلي (1–معدل الضريبة)– صافي رأس المال التشغيلي× متوسط النفقة المرجة لرأس المال

و عليه تكتب القيمة المضافة على الشكل التالي:

EVA= NOPAT – WACC × I

حيث أن:

NOPAT= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

I= رأس المال المستثمر

WACC = التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال و يتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

$$Kwacc = Kcp\frac{cp}{(cp+D)} + Kp\frac{D}{(cp+D)}$$

حيث أن:

D: مجموع الديون

CP: حقوق الملكية

Kcp: تكلفة حقوق الملكية

Kd: تكلفة الديون

حيث توصلت دراسة والتي استندت على التعديلات المحاسبية لـ EVA المقترحة من قبل (Young 1999) ودراسة (Stewart) إلى مجموعة مختارة اعتمادا على التعديلات المحاسبية المقترحة من قبل Young ولقد اقترح الباحثان Bey & Anderson التعديلات

[1] أجين برغام، ترجمة محمود فتوح وآخرون، **الإدارة المالية (مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية)**، دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، الطبعة الأولى، 2010،ص209.

المحاسبية لتدفقات البحث والتطوير وتكاليف الإعلان وتقييم المخزون، الديون وحسب دراستها يمكن أن تكون لهذه التعديلات الأثر الكبير على احتساب EVA[1]

ووفق التطورات الحديثة لشركة ستيوارت تكون القيمة المضافة وفق ما هو آتي:[2]

صافي الربح التشغيلي

+ الزيادة في مخصص الديون

+ الزيادة في تكلفة البحث و التطوير

+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون

+ إطفاء شهرة المحل

+ الخسائر الغير عادية

– الأرباح الغير عادية

– تكلفة الاستثمار

= القيمة الاقتصادية المضافة.

رغم الأهمية البالغة التي تحتلها القيمة الاقتصادية المضافة إلا أن هماك مجموعة من القيود على استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة عند استخدام في تقييم الأداء المالي:[3]

- إن حساب القيمة الاقتصادية المضافة يعتمد على القيم الظاهرة في القوائم المالية التاريخية(بعد إجراء التعديلات اللازمة) وبالتالي فإنها تعبر عن أحداث تاريخية ولا تعبر عن توقفات القيمة المضافة في المستقبل.
- يتطلب حساب القيمة الاقتصادية المضافة إجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية كما اقترحهاstern&stewart لكن زيادة عددها يمثل عقبة أمام

[1]عامر محمد الجنابي، ياسر نوري محمد، **انعكاس تكامل البحث المحاسبي و القيمة الاقتصادية المضافة على قرارات المستثمرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، الطرق، 2014 ص06.

[2]عدنان تايه التميمي، راشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، همان، الأردن، 2008،ص139.

[3]مقبل علي أحمد علي، مرجع سبق ذكره، ص14.

المؤسسة فهي تزيد من تعقيد وتطبيق هذا المقياس، مما يجعل العديد من المؤسسات تبتعد عن تطبيقه.

- إن القيمة الاقتصادية المضافة تقيس فقط الربحية في الأجل القصير ومن ثم فإنه يجب تدعيمها بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة ودرجة مرونة العمليات الإنتاجية وكفاءة عمليات التشغيل ودرجة رضاء العاملين وولائهم.
- على الرغم من استناد القيمة الاقتصادية المضافة إلى مفهوم الدخل الاقتصادي المتبقي إلا أنه لا يقدم أي نموذج يمكن استخدامه في تقييم الأوراق المالية.
- يهتم هذا المقياس بالنتائج ولا يهتم بالأسباب و بالتالي فهو يوفر معلومات تغير جانبا واجدا فقط للأداء، وهو الجانب المالي ولا يعكس الجوانب غير المالية للأداء وإن تحقيق القيمة لحملة الأسهم هي أفضل سبيل يخدم المصالح طويلة الأجل لكل الأطراف حيث أن ذلك سيؤدي إلى تحقيق مزيد من القيمة لكل فرد داخل المجتمع.
- الانتقاد الأخير يتعلق بالنتائج السلبية التي صاحبت التطبيق الأولي للمقياس مما يدل على قصوره فيما يتعلق بمهام قياس الأداء.

وقد ذكر Stern & Stewart أن هذا القصور في التطبيق يرجع أسبابه إلى:

- السرعة في تطبيق المقياس دون تفهم طبيعة المقياس الجديدة
- عدم توفير مستويات التدريب الكافية والملائمة لجميع الأفراد العاملين.
- عدم اقتناع بعض المدراء والعاملين بتطبيق هذا المقياس مما أدى إلى ضعف التطبيق.

المطلب الثاني: القيمة السوقية المضافة MVA

القيمة السوقية المضافة هي أداة فعالة في يد المساهمين لخلق الثروة فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

أولا: مفهوم القيمة السوقية المضافة

إن الهدف الرئيسي لمعظم الشركات هو تعظيم ثروة مساهميها، حيث أن هذا الهدف يحتل مكانة كبيرة لدى المساهمين[1]، لكن يجب التركيز بذات الوقت على أن تكون الموارد المتاحة والتي تتصف بالندرة قد تم تخصيصها بالكفاءة المطلوبة التي تتضمن استغلالا حسنا للموارد الاقتصادية، حيث أن ثروة المساهمين تتعاظم عندما يكون هناك فرق إيجابي بين القيمة السوقية لسهم الشركة وبين القيمة الدفترية، يعني أن الشركة استطاعت أن تخلق قيمة سوقية مضافة[2].

وتعرف القيمة السوقية المضافة على أنها معيار السوق المالي للقيمة تنشدها الإدارة المالية لشركة الأعمال وهذه القيمة قد تحققها الإدارة وتضيفها إلى ثروة حملة الأسهم أو تهدرها إذا ما اتجه الأداء نحو الهبوط بمعنى آخر هي المقياس النهائي للقيمة التي يتم توليدها أو إهدارها من الشركة، بمعنى آخر فإن القيمة السوقية المضافة تعرض كيفية قيام السوق المالي في تقييم أداء شركة الأعمال من خلال المقارنة بين القيمة السوقية للقروض والقيمة السوقية لحقوق الملكية مع رأس مال المستثمر.[3]

ثانيا: طرق احتساب القيمة السوقية المضافة

من بين الطرق المعروفة لاحتساب القيمة السوقية الطريقتين التاليتين:

- الطريقة الأولى: في بعض الأحيان يمكن تعريف القيمة السوقية المضافة على أنها الفرق بين القيمة السوقية للشركة في السوق وبين إجمالي رأس المال المقدم من قبل المستثمرين[4]:

[1]R.Teller, Le Contrôle de gestion – pour un pilotage intégrant stratégie et finance, les essentiels de la gestion, edition management société, paris, 1999,p109

[2]أجين برغام، ترجمة محمود فتوح وآخرون، مرجع سابق، ص208.

[3]حمزة محمود الزبيري، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سبق ذكره، ص179-180.

[4]اجين برغام، ترجمة محمود فتوح و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 209.

- القيمة السوقية المضافة =إجمالي القيمة السوقية للمؤسسة– إجمالي رأس المال أو القيمة المحاسبية لحقوق الملكية.

= (القيمة السوقية للأسهم + القيمة السوقية للديون)– إجمالي رأس المال

و عليه يمكن كتابة القيمة السوقية المضافة وفق العلاقة التالية:

$$MVA = (CB+D) - MCCP$$

حيث أن:

MVA : القيمة السوقية المضافة

CB : القيمة السوقية للشركة أو أسهم الشركة

D : القيمة السوقية للديون

MCCP : إجمالي رأس المال أو القيمة المحاسبية لحقوق الملكية

يتكون رأس المال الكلي من مجموع الديون ورأس المال الممتاز ورأس المال العادي، ويمكننا استخراج هذه القيمة مباشرة من القوائم المالية المقدمة من الشركة، أما القيمة السوقية فهي عبارة عن مجموع القيم السوقية لعناصر رأس المال

- كثافة رأس مال المستثمر: يقصد بكثافة رأس مال المستثمر مقدار رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات، أي كلما قل رأس المال المستثمر لتحقيق دينار من الإيرادات زادت القيمة السوقية المضافة لانخفاض كلفة رأس المال؛
- قيمة هامش الربح: يقصد بهذه القيمة الحد الأدنى من هامش الربح اللازم لتحقيق وزيادة قيمة حقوق المساهمين أي أنه كلما قل الحد الأدنى لهامش الربح اللازم لتحقيق زيادة في قيمة حقوق الملكية كلما زادت القيمة السوقية المضافة؛

- يمكن عرض بعض النقاط التي تمثل الفرق بين القيمة الاقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة[1]:
- نحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، بينما تحسب القيمة السوقية المضافة سلسلة من الفترات أو قد تحسب إلى ما لا نهاية، فالقيمة الاقتصادية المضافة هي الفائض من القيمة الناتج عن مركز مسؤولية أو مؤسسة لفترة موحدة، بينما القيمة السوقية المضافة هي تراكم القيم الناتجة عن المؤسسة لفترة طويلة.
- تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي للمؤسسة، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر خارجية، وعليه يصعب استعمالها كأداة تسيير داخلية
- تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة استعمال المكونات بقيمتها الدفترية (المحاسبية)، ولتقليص الانحراف بين القيم المحاسبية والاقتصادية نجدهم يقترحون مجموعة من التعديلات على المعلومات المحاسبية (تعديلات القرض الإيجاري، تعديلات مصاريف البحث والتطوير، اختيار طرق الاستهلاك ...) لتقريب الأرباح والقيم المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية إلى الواقع الاقتصادي، حيث تهدف هذه التعديلات المحاسبية إلى الوصول إلى القيمة العادلة، وإلى تقريب المحاسبة التقليدية من المحاسبة.

غالبا من السهل أن نعرف القيمة السوقية لمكوني رأس المال الخاص (رأس المال العادي ورأس المال الممتاز) طالما أن أسعار الأسهم متوفرة على نطاق واسع، لكن الصعوبة تكمن في إيجاد القيمة السوقية للديون لذلك يمكن الاعتماد فقط على القيمة السوقية للأسهم فقط.

وعليه يمكن احتساب القيمة السوقية المضافة من خلال العلاقة التالية[1]:

[1] هواري سويس، **دراسة تحليلية المؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009- 2001، ص61-63.

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لأسهم الشركات – القيمة الدفترية لحقوق الملكية

- الطريقة الثانية: هذه الطريقة ما هي إلا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة وتكون وفق العلاقة التالية[2]:

$$MVA = \sum_{t=1}^{n} \frac{EVAt}{(1+K)t}$$

حيث أن:

EVA : القيمة الاقتصادية المضافة

K : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

ثالثا: العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة

تتأثر القيمة السوقية المضافة MVA بعدد من العوامل الرئيسية بعضها يؤثر بالزيادة والآخر بالنقصان، وتتمثل هذه العوامل في[3]:

- معدلات النمو: يقصد بها العلاقة بين النمو في الإيرادات، وصافي الربح التشغيلي ورأس المال المستثمر في الشركة، فيجب أن يكون هناك نمو في الإيرادات وصافي الأرباح التشغيلية تفوق كلفة رأس المال المستثمر لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة.
- أساس القيمة الاقتصادية: يلاحظ بأن القيمة الاقتصادية المضافة والتدفق النقدي المتاح ليسا مختلفين في الوصول لنفس النتيجة، حيث تساوي القيمة الاقتصادية المضافة التدفق النقدي المتاح مضاف إليه التغير الصافي في رأس المال المستثمر منقوصا منه التعويضات المقابلة له، ويمكن بيان ذلك في المعادلة التالية بشكل عكسي

---

[1] J.Caby et G.Hirigojen, la création de valeur de enreprise, 2eme editioneconomica, paris 200,p31.

[2] علي بن الضب، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة**، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر 2008 – 2009ص 10.

[3] حمزة محمود الزبيري، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سبق ذكره، ص 180.

$$CFD= EVA_t+ DC\ (1+K_t)$$

وللحصول على القيمة السوقية للمؤسسة يمكن استحداث التدفقات النقدية المتاحة إلى ما لا نهاية كما أن نفس القيمة يمكن أن تحسب بدلالة القيمة الاقتصادية المضافة من خلال إيجاد القيمة السوقية المضافة باستحداث القيم الاقتصادية المضافة المتوقعة إلى ما لا نهاية مضاف إليها رأس المال الأولي المستثمر، وذلك على النحو التالي:

$$VM = Ct0 + \sum_{t=1}^{\infty} \frac{EVAt}{(1+K)t}$$

المطلب الثالث: تقييم الأداء النقدي

اعتبر النظام المحاسبي جدول سيولة الخزينة من الكشوف المالية الرئيسية، حيث تقدم معلومات متعلقة بالأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المالية، والمحلل المالي يهتم بذلك على اعتبار أن وجود المؤسسة واستمراري يتطلب توفر التدفقات النقدية بالقيم الضرورية وفي التوقيت المناسب.

أولا: دوافع الاهتمام بجدول سيولة الخزينة

يعتبر الغرض الرئيسي من جدول سيولة الخزينة أو ما يعرف بقائمة التدفقات النقدية توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة ولتحقيق هذا الغرض ولمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية فإن جدول سيولة الخزينة يقرر عما يلي: [1]

- الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة.
- لصفقاتها الاستثمارية.
- لصفقاتها التمويلية.
- صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

[1] دونالد كيسو، جيريو بجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب احمد حامد حاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2014،ص 247-248.

ويعد التقرير عن مصادر واستخدامات النقدية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المؤسسة وعلى ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة و الهامة التالية: [1]

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟
- فيم استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

ومفهوم الخزينة في المؤسسة يعبر على حركة التدفقات النقدية التي ما هي إلا مرآة لعدة قرارات تتخذ في نواحي عدة في تسيير المؤسسة لعمليات الإنتاج عمليات تجارية، عمليات مالية الخزينة، إذن ليست وسيلة لقرارات التسيير وإنما انعكاس لنتائج تلك القرارات.[2]

ومن أهم الأهداف التي يحققها تحليل سيولة الخزينة هو قدرة المؤسسة في الوقت المناسب ذلك أن جدول سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.[3]

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها (مصدرها):[4]

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)

---

[1] المرجع السابق، ص 248.

[2] Hu bert de la brusberie, analyse financière, 4eme édition, Dunod, Paris, 2010,P 227

[3] Décret, exécutif, n°08-156 du 26 mai 2008 portant application de la loi n°07-11 journal officiel n° 27,28 mai 2008, p12

[4] القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ- الموافق ل26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل هناك الكثير من المبررات للتأكيد على مدى الحاجة إلى مقاييس التدفقات النقدية التي يمكن تلخيصها في المبررات التالية:[1]

1-إن التدفقات النقدية أكثر تعبير ودلالة على نسبيا عن الأرقام التي يوفرها أساس الاستحقاق حيث تتميز بالبساطة والموضوعية وسهولة الفهم، وفي هذا الصدد إن التركيز على الأرباح كمؤشر للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية.

2-إن الأرباح الناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي في ظل وجود المؤسسات الضخمة ذات النشاط المتنوع والمتشابك والمنتشر أصبح من الصعب تفسير دلالتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمؤسسة.

3-إن هناك شكوك حول قيام إدارات المؤسسات من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالتحكم في مستوى الأرباح المعلنة في قائمة نتائج الأعمال، وذلك عن طريق تأجيل تحقق النفقات وتعجيل تحقق الإيرادات.

4-إن قدرة المؤسسة على البقاء فترة طويلة لا تتطلب مقدرتها على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما يتطلب أيضا أن تكون قادرة على مقابلة تعهدات والتزامات حالة استحقاقها وذلك باعتبار التعارض القائم بين السيولة والربحية، فالأنشطة المربحة لا

[1] رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14** ديسمبر، جامعة سعد دحلب، بليدة، ص 21-22.

تترتب عليها بالضرورة توليد نقدية في الوقت الذي تحتاج إليها المؤسسة والعكس صحيح فالأنشطة التي يترتب عليها توليد نقدية ليست بالضرورة مربحة.

5-يعلن آخرون أن مفهوم رأس المال العامل لا يوفر معلومات مفيدة عن السيولة والمرونة المالية كتلك التي يوفرها الأساس النقدي، حيث أن الإدارة السيئة لحسابات القبض والمخزون تؤدي إلى نقص في السيولة لا تظهره القائمة التي تركز على رأس المال العامل، فقد تقرر المؤسسة عن مقادير كبيرة لرأس المال الناتج عن العمليات، في حين يكون الجزء الأكبر منه مقيدا في حسابات القبض والمخزون بما يؤدي لنقص السيولة والمرونة المالية الذي يفضي في النهاية للإفلاس.

6-إن قائمة التدفقات النقدية مفيدة للإدارة والدائنين بديون قصيرة الأجل في الحكم على مقدرة المؤسسة على الوفاء بالاحتياجات النقدية الجارية، فكما أشار أحد مسؤولي البنوك فإن الأصول تقدم شعورا بالاطمئنان ولكنها لا تولد نقدية.

تعد قوائم التدفقات النقدية مفيدة في اتخاذ القرارات المالية وذلك لأنها: [1]

- تستخدم في تقدير نسب السيولة والملاءة والمرونة المالية.
- إبراز وتدعيم مديونية المؤسسة وذلك بمقارنة غطاء التدفق النقدي التشغيلي بقيمة صافي الأصول.
- فحص درجة احتمال حدوث الإفلاس وذلك بمساعدة المستثمرين فيتوقع التدفق النقدي المستقبلي.
- تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية موجبة من أنشطتها التشغيلية.
- تسليط الضوء على العلاقة بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي، إذ يعد التدفق النقدي التشغيلي للمؤسسة المؤشر الأول لأدائها المالي.

[1] نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد العدد الأول، 2006 ، جامعة دمشق، سوريا، ص، 217.

- وسيلة تقييم الأنشطة الاستثمارية واتخاذ قرارات الاستثمار.
- تعتبر مؤشرا أفضل من الأرباح المحاسبية عند تحديد توزيعات الأرباح المستقبلية.
- مؤشر مهم ضد مخاطر الخسائر المستقبلية وأداة لإدارة خطر العملة الأجنبية.

وتعتبر التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة ونقاط والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء كانت في المدى القصير أو المدى الطويل.[1]

وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المؤسسة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة بين رصيد النقد في أول فترة و رصيده في آخر الفترة والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة، ولا شك في أن للتحقق من ذلك أهمية كبيرة من حيث بيان نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة، والحكم على إحدى الفرضيات المحاسبية الأساسية، وهي الاستمرارية بالإضافة إلى المساعدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية مستقبلا وذلك من أجل معالجة الفائض والعجز المتوقع والمشاكل والفرص التي قد تنشأ.[2]

[1] مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، كتاب منشور على موقع الأستاذ مفلح عقل على العنوان الالكتروني:
http://www.muflohakel.com/mokadema%20fe%20aledara/ka2emataltadafokat-alnatdeh.ht

[2] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أكثر تحديدا، فإن هذه القائمة تساعد المحلل المالي في التعرف على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة نتيجة لممارستها لنشاطها من إنتاج وبيع وشراء وتسديد وتمويل غيرها، وتقدم معلومات هامة عن أداء المؤسسة.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء النقدي

يمكن تقسيم تقييم الأداء النقدي للمؤسسة إلى ثلاثة أقسام:

- تقييم جودة أو نوعية الربحية
- تقييم السيولة
- تقييم بيانات التمويل

1-تقييم جودة أو نوعية الربحية

يقدم جدول سيولة الخزينة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية ذلك على أساس أن صافي الدخل يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحددها في التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل (النتيجة) لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، زد على ذلك فإن تحديد قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية للمؤسسة يجعل بالإمكان مقارنة سليمة بين وضعها النقدي بالوضع النقدي للمؤسسات الأخرى تختلف عنها في طرق الاستهلاك المستخدمة في استهلاك الأصول الثابتة.[1]

يمكن استنباط العديد من المؤشرات التي تساعد المحلل المالي على معرفة وفهم جودة ربحية المؤسسة من خلال أنشطتها العملياتية ومنها:

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، الكبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2003، ص162.

- مؤشر النقدية العملياتية (التشغيلية): يقيس مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي صافي[1]

$$\text{مؤشر النقدية العملياتية} = \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{النتيجة الصافية}}$$

إذا كانت نسبة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية إلى النتيجة الصافية أكبر من 1، فهذا سيكون في الغالب سببه التدفقات الخارجة غير النقدية كالإهتلاكات وتناقص القيم، وكذا العوائد المسجلة قبل تحصيلها فعلا.[2]

- مؤشر النشاط العملياتي: ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة:

$$\frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}$$

توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية (العملياتية) في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي[3]

- نسبة التوزيعات النقدية:

$$\text{تقلص هذه النسبة بالعلاقة} = \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{توزيعات الارباح}}$$

[1] آمال نورى محمد، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية بغداد، الجامعة، العراق، ص350.

[2] George T. Friedlob, lydia L–F.Schleifer,Essentials of financial Analysis John wiley& sons, inc, new jersey, USA, 2003,P 76

[3] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص163.

تعتبر مؤشرا على قدرة المؤسسة على تغطية توزيعات الأرباح بصافي تدفقات الأموال العملياتية السنوية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، وهي ذات ارتباط مع نسب الربحية[1]

- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات:[2]

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية وهي تقاس بالنسبة التالية:

$$\text{نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات} = \frac{\text{متحصلات الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

- مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة العملياتية للسهم الواحد:[3]

تعتبر هذه النسبة مؤشرا على التدفقات النقدية للسهم العادي الواحد، وعلى المدى القصير تعتبر أكثر دلالة على قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات التكاليف المتعلقة برأس المال ودفع توزيعات الأرباح، وتقاس بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة العملياتية} - \text{التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة}}{\text{متوسط الاسهم العادية}}$$

2-تقييم السيولة:

يتم تداول تعبير خاص بقائمة التدفقات النقدية وهو أين هي الأموال «Show me the money»[4] للتعبير على اهتمام مستخدمي جدول سيولة الخزينة بحالة أموال الخزينة

[1]Charles H. Gribson, Financial reporting and analysis. 7th edition, south western college pub, 2001,usa p:367

[2]منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة عمان، 2000، ص167.

[3]Charles H.Gibson, op.Cit.P 366-367

[4]Donald E.Kiesso& Others, intermediate accounting, 14th edition, John wiley& sons, INC, 2012, P14 -34

للمؤسسة ذلك أن حصول المؤسسة على الأرباح لا يعني أنها تتوفر على تدفقات مثالية مناسبة.

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة العملياتية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية (النشاط الرئيسي للمؤسسة) تكفي لسداد قروضها وللمحافظة على قدرتها التشغيلية (العملياتية) توزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة العملياتية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.[1]

يمكن استنباط العديد من المؤشرات التي تساعد المحلل المالي على معرفة وفهم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية لتستخدمها في توفير السيولة اللازمة وفي الوقت المناسب ومنها:

- مقياس المرونة المالية:[2]

تعبر المرونة المالية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة و التكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات الطارئة وانتهاز الفرص الغير متوقعة، ومن أهم هذه المقاييس:

$$\text{نسبة تغطية النقد للدين} = \frac{\text{الصافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط مجموع الالتزامات}}$$

كلما كانت هذه النسبة عالية كلما كانت المؤسسة بعيدة عن المصاعب المالية.

- التدفق النقدي الحر:[3]

---

[1] راغب الغصين، **المعيار المحاسبي الدولي السابع – قائمة التدفقات النقدية – دورة معايير المحاسبة الدولية لجمعية المحاسبين القانونيين في سوريا**، 2009، محملة من العنوان الالكتروني:
http://www.axa.sy/download/pde/seminans/lecture2009-5.pdf

[2] راغب الغصين، منال الموصلي، **أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 35 العدد (2) 20133، جامعة تشرين، سوريا ، ص214.

[3] المرجع السابق ص 214.

وهو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي فرص استثمارية مفاجئة، ويعطى بالنسبة التالية:

التدفق النقدي الحر=صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية –التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل.

- نسبة التدفقات النقدية العملياتية (التشغيلية): [1]

وتقيس هذه النسبة مدى تغطية التدفقات النقدية العملياتية الظاهرة بقائمة أو جدول سيولة الخزينة للالتزامات المتداولة (الخصوم المتداولة).

ويتم حسابها عن طريق صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية على الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة تدفقات النقدية العملياتية} = \frac{\text{الأنشطة العملياتية صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من}}{\text{المتداول الخصوم}}$$

إن انخفاض هذه النسبة مؤشر ينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع ديونها والتزاماتها قصيرة الأجل.

- مؤشر التدفق النقدي العملياتي (التشغيلي):

يوضح مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة الاقتصادية في تحصيل النقدية من زبائنها: [2]

$$\text{مؤشر التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{المبيعات و المنتوجات الملحقة}}$$

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المحاسبة الإدارية والإدارة المالية الجزء الثاني**، طبعة 2014، ص13.

[2] آمال نورى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 350.

- مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي العملياتي:[1]

$$\frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{المبيعات و المنتوجات الملحقة}}$$

يوضح مدى قدرة أصول المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفق نقدي عملياتي.

- نسبة الفوائد و العوائد المقبوضة:[2] (سياسة التمويل) تقاس بالعلاقة:

$$\frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.

3-تقييم بيانات التمويل:

يمكن استنباط العديد من المؤشرات التي تساعد المحلل المالي على معرفة تأثرات سياسة التمويل بالمؤسسة على التدفقات النقدية ومنها:

- نسبة الإنفاق الرأسمالي:

$$\frac{\text{الانفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و اصدارات الاسهم و السندات}} = \text{تقاس بالعلاقة}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس

[1] المرجع السابق ذكره.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، عمان، ص: 165.

أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة ملائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل.[1]

يمكن وبسهولة معرفة المبالغ التي قامت المؤسسة بدفعها كإنفاق رأسمالي من خلال جدول سيولة الخزينة وذلك من خلال البنود والعناصر المكونة لتدفقات الخزينة الخارجة المتأتية من أنشطة الاستثمار وهي المبالغ التي قامت المؤسسة بدفعها من أجل شراء أصول غير متداولة.

- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:[2]
- تقاس هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{الديون المستحقة الأداء مدفوعات التأجير (قصيرة الاجل)}}$$

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية ككل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة أو خارجا منها.

كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد وهو العنصر

[1] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

[2] منير شاكره و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.[1]

وتحدد هذه القائمة الأثر النقدي لكافة النشاطات التي مارستها المؤسسة خلال الفترة الحالية من خلال المقارنة رصيد النقد في أول الفترة ورصيده في آخر الفترة، والتعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة.

- نسبة الفائدة المدفوعة: [2]

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}$$

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

- نسبة تغطية النقدية:[3]

وتقاس هذه النسبة بواسطة المعادلة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

وتؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال كلا الطريقتين.

ويمكن تلخيص مؤشرات تقييم الأداء النقدي في الجدول التالي:

---

[1] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[3] المرجع السابق، ص 165.

الجدول رقم (02-09):

مؤشرات قياس الأداء النقدي:

المؤشر	كيفية حسابه
تقييم جودة أو نوعية الربحية	
1- مؤشر النقدية العملياتية(التشغيلية)	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / النتيجة الصافية
2- مؤشر النشاط العملياتي	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / النتيجة العادية قبل الضرائب
3- نسبة التوزيعات النقدية	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / توزيعات الارباح
4- نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات	= متحصلات الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
5- مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة العملياتية للسهم الواحد	= صافي تدفقات أموال الخزينة العملياتية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / متوسط الاسهم العادية
تقييم السيولة	= صافي تدفقات أموال الخزينة العملياتية – التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / متوسط الاسهم العادية
1- مقياس المرونة المالية	= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية-التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات والمعدات والأصول طويلة الأجل
2- التدفق النقدي الحر	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / الخصوم المتداولة
3- نسبة التدفقات النقدية العملياتية	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / المبيعات و المنتوجات الملحقة
4- مؤشر التدفق النقدي العملياتي	= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / المبيعات و المنتوجات الملحقة
5- مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي العملياتي	

6- نسبة الفوائد والعوائد المقبوضة	$= \frac{\text{المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد و التوزيعات}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}$
تقييم بيانات التمويل 1- نسبة الإنفاق الرأسمالي 2- مؤشر التدفقات النسبية الضرورية 3- نسبة الفائدة المدفوعة 4- نسبة تغطية النقدية	$= \frac{\text{الانفاق الرأسمالي الحقيقي}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و اصدارات الاسهم و السندات}}$ $= \frac{\text{صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{المستحقةالديون الأداء مدفوعات التأجير (قصيرة الاجل)}}$ $= \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{الفوائد المدفوعة}}$ $= \frac{\text{صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية}}{\text{جملة التدفقات الخارجة للانشطة الاستثمارية و التمويلية}}$

المصدر: من إعداد الطالبتين.

خلاصة:

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي بالإضافة إلى كون المؤشرات مالية فهي في صيغ نسبية، وتنقسم المؤشرات إلى نوعين مؤشرات مالية تتمثل في نسب السيولة ونسب المردودية والنمو، ونسب الهيكلة المالية، هذه الأخيرة تعد من أهم الأساليب انتشارا واستعمالا إلا أن المبالغة في تطبيقها أدى إلى ضعف مصداقيتها وكذلك عدم إعطائها مكانتها في التحليل وهذا ما تطلب وجود مؤشرات نوعية متمثلة في مقاييس الجودة، مقاييس المرونة والابتكار، مقاييس كافة المواد ...الخ، لأنها تركز على إظهار مسببات نتائج النشاط وتقدم معلومات مفيدة لتنبؤ بالأداء وما يجب عمله في المستقبل.

تعد القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كذلك من المؤشرات المالية الحديثة لقياس الربح الاقتصادي فهي مبنية على مفهوم خلق القيمة، حيث تمثل الهدف الذي يرضي كافة الأطراف المهمة بالمؤسسة.

الفصل الثالث:

تقييم أداء شركة سونلغاز بالمدية للفترة

2021_2019

تمهيد:

توصلنا من خلال الدراسة النظرية للتعرف على مختلف المؤشرات التي يمكن أن يستخدمها التحليل المالي في تقييم الأداء المالي والنسب المالية ودورها في إعطاء صورة عن الوضعية المالية المؤسسة بصفة خاصة وأدائها بصفة عامة؛

وعلى ضوء ما سبق اتخذنا شركة سونلغاز بالمدية ميدانا للدراسة من خلال دراسة وتحليل قوائمها المالية للفترة الممتدة 2019 –2021 وذلك باعتبارها من المؤسسات الرائدة في الجزائر في مجالها، فهي تعتبر وحدة اقتصادية ذات طابع استراتيجي في المنتجات الطاقوية من جهة، و من جهة أخرى التدفقات النقدية الكبيرة والمهمة التي تولدها.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دراسة وتحليل الميزانية الوظيفية.

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية من خلال مؤشرات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القراءة النوعية لحالة الشركة.

المبحث الأول: دراسة و تحليل الميزانية الوظيفية

من خلال هذا المبحث سنقوم بتشكيل الميزانية الوظيفية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال السنوات (2019، 2020، 2021) وذلك بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف إدارة المؤسسة ومن ثم يسهل علينا إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة وتحليل التطور التاريخي لعناصرها.

المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية لسنة 2019، 2020، 2021

قمنا بالقيام بتعديلات على الميزانيات المتحصل عليها(أنظر الملاحق رقم)مع العلم بأن تلك التعديلات مجالها محدود لأن بقية البيانات لم يتم الحصول عليها من عند المؤسسة، وقد توصلنا إلى ميزانية الأصول (الوظيفية) كما يلي:

الجدول رقم (3-1): الميزانية الوظيفية–الأصول– للسنوات2019، 2020، 2021

البيان	2019	2020	2021
الاستخدامات المستقرة	30793859425.35	32120679956.58	34827574603.32
برمجيات الاعلام الآلي	----------	4421910.41	4421910.41
أراضي	1003498.58	10034098.58	10034098.58
ترميمات الأراضي	75461600.00	77634388.88	77634388.00
مباني	572238896.27	587456171.54	608202863.54
منشآت تقنية و معدات و أدوات	26763644708.13	27494311301.59	28421620977.48
تثبيتات معنوية أخرى	2193868637.69	2307213100.14	2493388862.67
تثبيتات يجري انجازها	1178611484.68	1639608986.32	3212271502.64
الاستخدامات المتداولة	2990181580.21	4605496416.91	4831392.915.46
استخدامات متداولة للأشغال	2806839523.4	4290139744.08	4831392915.46
مخزونات	977850.99	73924408.56	648665.84
زبائن	2805861672.41	4216215335.52	4523986873.85
استخدامات متداولة خارج الاستغلال	78570860.15	177034363.11	220102647.38

مدينون آخرون	31765146.56	46134136.68	49431062.77
ضرائب	46805713.59	130900226.43	170671584.61
استخدامات الخزينة	104771186.66	138322309.72	86654728.39
الخزينة	104771186.66	138322309.72	86654728.39
مجموع استخدامات بالقيمة الإجمالية	33784040995.56	36726176373.49	39658967518.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (01،02،03،04،05،06).

الجدول رقم (3-2):الميزانية الوظيفية–الخصوم– للسنوات2019، 2020، 2021

البيان	2019	2020	2021
الموارد الدائمة	31349895591.27	34107935229.64	36019926011.01
نتيجة	---------	– 1243461088.24	– 1392284981.22
فوارق إعادة التقييم	609178902.10	609178902.10	609178902.10
حساب الارتباط	11487292354.69	14543080228.17	15065928635.74
مجموع الاهتلاك	19263625820.54	20209338673.67	21747304940.45
الأرباح المحتجزة	-10201486.06	- 10201486.06	- 10201486.06
موارد الاستغلال	830848412.12	770312201.91	1768636434.17
موردون و حسابات ملحقة	775309444.31	615394542.58	1496295851.89
ضرائب	55538967.81	154917659.33	272340582.28
موارد خارج الاستغلال	1603296992.17	1847928941.94	1870405073.60
ديون أخرى	1603296992.17	1847928941.94	1870405073.60
موارد الخزينة	00	00	00
مجموع الموارد بالقيمة الإجمالية	33784040995.56	36726176373.49	39658967518.78

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الملاحق (01،02،03،04،05،06).

من خلال الجدولين السابقين، قدمنا جانبي الميزانية الوظيفية للشركة للفترة 2019-2021المتمثلين في الأصول والخصوم، ونشير بأننا قمنا بتسجيل الأصول بالقيمة الإجمالية، في حين قمنا بنقل قيمة الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إلى جانب الموارد الدائمة من الخصوم.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنوات 2019، 2020، 2021

بعد القيام بإعداد الميزانية الوظيفية لسنوات (2019، 2020، 2021) سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية المختصرة من أجل دراسة وتحليل مختلف المؤشرات المالية لتحليل الوظيفة المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (03-03) الميزانية الوظيفية المختصرة

	البيان / السنوات	2019	النسبة	2020	النسبة	2021	النسبة
الأصول	الاستخدامات المستقرة	30793859425.35	91.15	32120679956.58	87.46	34827574603.32	87.82
	الاستخدامات المتداولة	2990181570.21	8.85	4605496416.91	12.54	4831392915.46	12.18
	الاستغلال	2806839523.4	8.31	4290139744.08	11.68	4524635539.69	11.41
	خارج الاستغلال	78570860.15	0.23	177034363.11	0.48	220102647.38	0.55
	خزينة الأصول	104771186.66	0.31	138322309.72	0.38	86654728.39	0.22
	مجموع الاستخدامات	33784040995.56	100	36726176373.49	100	39658967518.78	100
الخصوم	الموارد الدائمة	31349895591.27	92.79	34107935229.64	92.87	36019926011.01	90.882
	الموارد المتداولة	2434145404.29	7.21	2618241143.85	7.13	3639041507.77	9.18
	الاستغلال	830848412.12	2.46	770312201.91	2.10	1768636434.17	4.46
	خارج الاستغلال	1603296992.17	4.75	1847928941.94	5.03	1870405073.60	4.72
	خزينة الخصوم	00		00		00	
مجمـــوع المـــــوارد		3378404995.56	100	36726176373.40	100	39658967518.78	100

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم 01و02.

نسعى من خلال عرض الميزانيات المختصرة للشركة خلال الفترة 2019-2021 إلى تبسيط قراءة المجاميع المعبر على عناصر الذمة المالية لها، بحيث نتمكن من تكوين النسب المالية الضرورية وكذا المؤشرات التي تساعدنا في التعبير على هدفنا نحو تقييم أداء المؤسسة المالي.

المبحث الثاني: تقييم الوضعية المالية من خلال مؤشرات التحليل المالي

سنقوم في هذا المبحث بدراسة مؤشرات التحليل المالي بمختلف أنواعها بعد ذلك نقوم بدراسة وتحليل النسب المالية والتعليق عليها عبر السنوات (2019، 2020، 2021).

المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي

نعني بمؤشرات التوازن المالي هي المؤشرات الدالة على تمكن المؤسسة من الموازنة بين مواردها واستخداماتها.

أولا: حساب رأس المال العامل

نقوم بحساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية؛

1-رأس المال العامل (من أعلى الميزانية)

رأس المال العامل يساوي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

الجدول رقم (03-04) حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان	2019	2020	2021
الموارد الثابتة	31349895591.27	34107935229.64	36019926011.01
-	-	-	-
الاستخدامات الثابتة	30793859425.35	32120679956.58	34827574603.32
رأس المال العامل	556036165.92	1987255273.06	1192351407.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03_03).

نلاحظ أن قيم رأس المال العامل موجبة، وهذا يدل على تغطية استخداماتها المستقرة من خلال مواردها الدائمة، وبالتالي تتوفر على **هامش أمان**.

2-رأس المال العامل (من أسفل الميزانية)

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

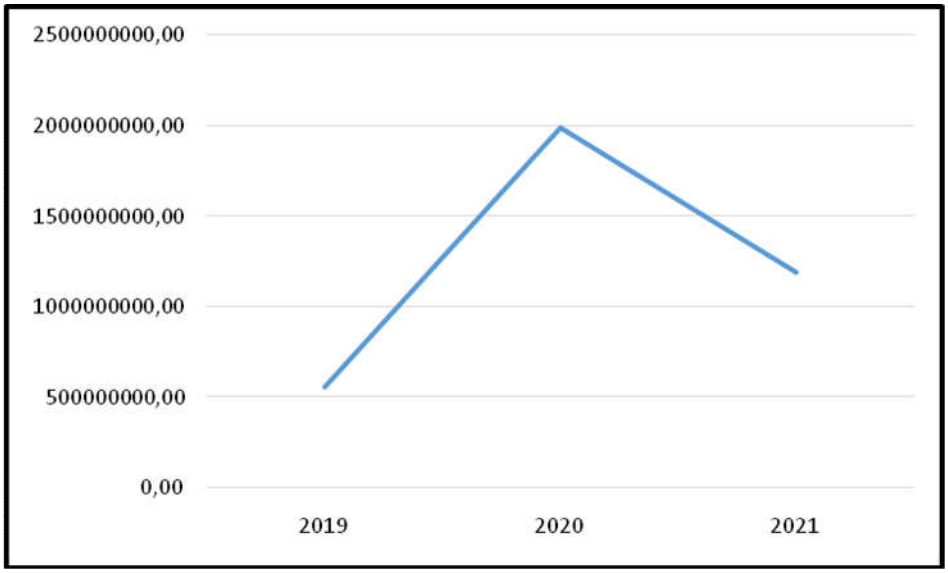
الجدول رقم (03-05) حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	312990181570.21	344605496416.91	4831392915.46
-	-	-	-
الخصوم المتداولة	2434145404.29	261241443.85	3639041507.77
رأس المال العامل	556036165.92	1987255273.06	1192351407.69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03_03).

الجدول السابق يؤكد المعلومات الواردة في الجدول رقم (3-4)، كما أنه يضيف بأن الشركة محل الدراسة لها القدرة على تغطية مواردها الجارية من خلال استخداماتها الجارية.

الشكل رقم (1): تطور رأس المال العامل خلال الفترة (2019 – 2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم (03-05).

التعليق:

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات حيث بلغ في سنة 2019 قيمة 556036165.92 وارتفع في سنة 2020 ليصل إلى 1987255273.06 ثم انخفض في سنة 2021 ليصل أيضا إلى 1192351407.69 وهذا يعني أن رأس المال

العامل سيولة يعبر عن فائض في الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، وأن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا يمثل هامش أمان لها كما حققت توازنا ماليا بتحقيق السيولة.

ثانيا: حساب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – القروض المصرفية).

الجدول رقم (03-06): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2019	2020	2021
(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)	2885410383.55	4467174107.19	4744738187.07
-	-	-	-
ون قصيرة الأجل – القروض المصرفية)	2434145404.29	2618241143.85	3639041507.77
احتياجات رأس المال العامل	451264979.26	1848932963.34	1105696679.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_03).

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات (2019، 2020، 2021) وهذا يدل علىأن المؤسسة قامت بتوظيف كل رأس مالها فهي بحاجة إلى موارد أخرى تزيد دورتها عن دورة واحدة، ما يعني ضرورة المقارنة خصوصا بين حقوق المؤسسة لدى الزبائن وما يتوفر لديها من مخزونات وحقوق أخرى قابلة للتحصيل في الأجل القصير مع ديونها والتزاماتها قصيرة الأجل.

ثالثا: حساب الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (03-07): حساب الخزينة

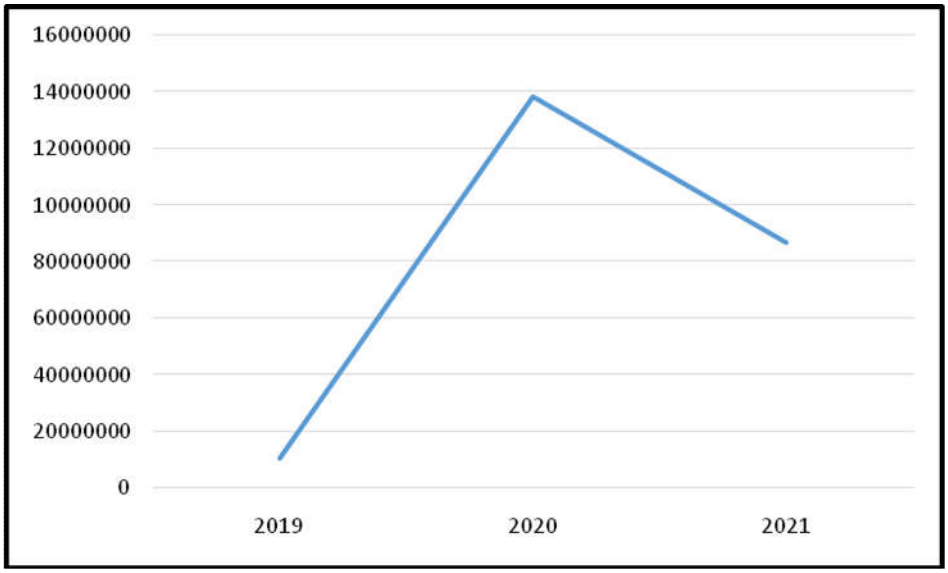
البيان	2019	2020	2021
رأس المال العامل	556036165.92	1987255273.06	1192351407.69
-	-	-	-
احتياجات رأس المال العامل	451264979.26	1848932963.34	1105696679.3
الخزينة	10477186.66	138322309.72	86654728.39

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_03).

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياجات رأس المال العامل، كما نلاحظ أن الخزينة في تناقص، على المؤسسة القيام بتوظيف ذلك الفائض من الخزينة لمواجهة بعض التزاماتها، أو تعظيم قيم الاستغلال أو تمديد الآجال للزبائن للتسديد أو شراء استثمارات.

الشكل رقم 2: تطور الخزينة خلال الفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجدول رقم (03-07).

تعليقا على الشكل السابق نلاحظ أن الشركة قامت بالاحتفاظ جزء من مواردها الدائمة لتغطية رأسالمال العامل، وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة، لذلك يتوجب عليها معالجةالوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن وغيرها من الإجراءات التي تبعدها عن تحمل تكاليف إضافية من الموارد الدائمة كفوائد القروض مثلا من جهة، كما تسمح لها بتعزيز نشاطها في دورة الاستغلال من جهة أخرى.

المطلب الثاني: التحليل عن طريق النسب المالية

نقوم في هذا المطلب بحساب النسب المالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية المختصرة.

أولا: تحليل السيولة

الجدول رقم (03-08) نسب السيولة

البيان	النسبة	2019	2020	2021	معيار المقارنة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.23	1.78	1.33	[1-2]
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة – القيم / الخصوم المتداولة	1,19	1,71	1,30	[0.3-0.5]
نسبة النقدية (الحالية)	الخزينة / الموارد المتداولة	0,04	0,05	0,02	[0.2-0.3]

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03_03).

من خلال الجدول السابق، قمنا بحساب نسب السيولة، وقد توصلنا إلى ما يلي:

1.نسبة التداول: نلاحظ النسبة التداول أكبر من الواحد حيث ارتفعت من سنة 2019إلى سنة 2020 ثم انخفضت سنة 2021، وهي تقع ضمن المجال المطلوب، وهذا يعني أن الأصول المتداولة تزيد عن الخصوم المتداولة أي أن هناك هامش أمان يغطي تلك الالتزامات قصيرة الأجل.

بحيث أنها لم تتعرض إلى صعوبة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ممثلة في الديون قصيرة الأجل؛ غير أننا لا نكتفي بهذه النتيجة لبناء حكم قطعي، إذ لابد من تأكيد ذلك من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في هذه النسبة لكي نجعل منها أداة مهمة في تقدير كفاءة السيولة مثل:

أ- تركيب الاستخدامات الجارية من حيث الأهمية النسبية لها.

ب- تركيب الديون قصيرة الأجل من حيث تواريخ استحقاقها.

ت- عمر المؤسسة وسمعتها في السوق.

ث- شروط منح الائتمان والتحصيل ومقدار التسهيلات المصرفية المقدمة للمؤسسة.

ج-الاحتمالات الناشئة عن العوامل الموسمية وتقلبات الأسعار والتقلبات في حجم الطلب وأثرها على قيمة الأصول.

2_ نسبة السيولة السريعة: نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة ارتفعت من سنة 2019إلى 2020 ثم انخفضت سنة 2021، ونسبتها بعيدة جدا على المعيار الأمثل الذي هو حد أقصى 0.5 وهذاراجع لعدم تسجيل مخزونات في ميزانية الشركة خلال تلك الفترة، والتي قد يظهر انه أمر غير مقبول، ولكن تفسيره يبقى لدى محاسبة الشركة؛

ومع ذلك هذا الارتفاع الملحوظ نعلق عليه بأن الشركة لها القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الالتجاء إلى بيع المخزون.

3_نسبة النقدية (الحالية): نلاحظ أن قيمة النقدية خلال سنة 2019 كانت 0.04 ثم ارتفعت إلى 0.05 في سنة 2020 وتراجعت في سنة 2021 لتصل إلى 0.02، وهي خلال السنوات الثلاثة أقل من الحد الأدنى من المجال المقبول (0.2)، وهذا يدل أن الشركة لم تتمكن هذه من التحكم في السيولة لديها، التي لا يمكن أن تستمر في تغطية كل الديون إلا لأيام، وهذه حالة تحتاج إلى تدقيق أكثر، لأن الاعتراف بها يعني مشكلة متوقعة.

ثانيا: نسب الهيكل المالي.

نقوم في هذا المطلب بحساب النسب المالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية المختصرة والميزانية.

الجدول رقم (03-09) نسبة الهيكلة المالية

البيان	النسبة	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	1.02	1,06	1,03
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.39	0.43	0.41
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	1.85	2.03	1.71
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الخصوم	0.19	0.19	0.21

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_03).

التعليق:

1-نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم خلال السنوات (2019-2021)أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، مع تسجيل هامش أمان مالي يمكنها من مواجهة الاحتياجات المتولدة عن دورة الاستغلال.

2-نسبة التمويل الخاص: نلاحظ أن هذه النسبة خلال السنوات بعيدة عن الواحد، وهذا أمر طبيعي بما أن الميزانية للسنوات الثلاثة لا تتضمن حساب رأس المال، لأنه يظهر لدى الحسابات المجمعة للشركة الأم، ومع ذلك فقد تمكنت من تحقيق نسبة – غير معدومة- وإذا قررنا أخذ النسبة لحالها فنقول أن المؤسسة ليست لها القدرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3-نسبة الاستقلالية المالية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه خلال الفترة (2019-2021)أن نسبة الاستقلالية المالية تتراوح بين 1 و2 وهي نسبة كبيرة ويعني هذا أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية أي أن المؤسسة ليست مثقلة بالديون، لذلك يمكن القول أن للمؤسسة الحق في الاقتراض.

كما نشير إلى أن قيمة المؤونات تأخذ نسبة كبيرة من موارد الشركة خلال السنوات الثلاثة.

4-التمويل الخارجي: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخارجي كانت ثابتة خلال السنتين 2019 و2022 ثم انخفضت سنة 2021، وهذا يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة فمن المحتمل أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبات في تسديدها لقيمة الديون، وبالتالي يمكن القول أن للشركة محل الدراسة فرصة في الحصول على قروض جديدة؛ومع وجود تلك النسبة الصغيرة فالشركة تتعامل بشكل مرن مع الدائنين سواء عند الاقتراض أو عندتسديد الديون.

ثالثا: نسب المردودية

نقوم في هذا المطلب بحساب النسب المالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية المختصرة.

الجدول رقم (03-10) نسب المردودية

البيان	النسب	2019	2020	2021
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / الأصول الإجمالية	-0.04	-0.03	-0.04
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.12	-0.09	-0.10

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_03).

التعليق:

نتيجة المؤسسة خسارة خلال السنوات الثلاثة، وهذا يعني الشركة لم تحقق أي مردودية ايجابية؛

1-نسبة المردودية الاقتصادية:

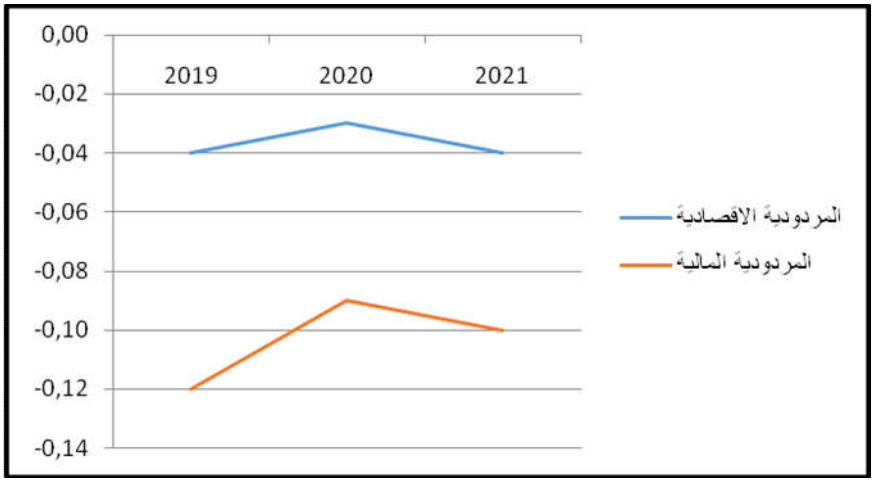
استخدم الشركةللأصول لم يحقق أي مردودية ممكنة سواء من ناحية الاستخدامات المستقرة أو المجارية، وهذا يعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها الإدارة.

2-نسبة المردودية المالية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة مالية قدرها (0.12-، 0.09-، 0.10-) خلال السنوات الثلاثة، حيث كانت المردودية جد سيئة سنة 2019، أما خلال سنتي (2020، 2021) فكانت مردودية سالبة، وهذا راجع إلى النتيجة الصافية السالبة. إذن المؤسسة لم تتمكن من تحقيق أي عائد لصالح الأموال الخاصة خلال تلك السنوات.

وفيما يلي التمثيل البياني لتطورت معدلات المردودية المالية والاقتصادية في مؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 3: تطور معدلات المردودية في المؤسسة خلال الفترة ما بين (2019 – 2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_10).

لم تتمكن الشركة من تحسين مردوديتها خلال الفترة محل الدراسة، وحتى لو لجأنا إلى متابعة رقم الأعمال نجد انه لم يعرف تحسنا قد يدفع بوجود مردودية تجارية.

رابعا: نسب النمو

الجدول رقم (03-11) نسب النمو

البيان	النسب	2019	2020	2021
نسبة تطور رقم الأعمال	رقم الأعمال السنة الحالية-رقم الأعمال السنة السابقة / رقم الأعمال السنة السابقة	-1.76	0.14	12.34
نسبة تطور الإنتاج	إنتاج السنةالحالية-إنتاج السنة السابقة / إنتاج السنة السابقة	15.39	15.34	33.65
نسبة تطور القيمة المضافة	القيمة المضافة للسنة الحالية-القيمة المضافة للسنة السابقة / القيمة المضافة للسنة السابقة	49.90	1.02	69.94

نسبة تطور النتيجة الصافية	النتيجة الصافية للسنة الحالية-النتيجة الصافية للسنة السابقة / النتيجة الصافية للسنة السابقة	14.80	11.97	0.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (07،08،09).

التعليق:

1-نسبة تطور رقم الأعمال: نلاحظ من الجدول أن رقم الأعمال لمؤسسة سونلغاز خلال سنوات الدراسة (2019 – 2021) في ارتفاع مستمر حيث كان رقم الأعمال سنة (2019) 4909295145.57 ثم ارتفع إلى غاية 4915011179.63 سنة 2020، ليصل في سنة 2021 إلى 5521408863.16، ما يعني تطورا في مبيعات الشركة خلال الفترة ولكن هذا يتماشى مع وجود نتائج سلبية، مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الشركة تتحمل مع زيادة النشاط تكاليف إضافية.

2-نسبة تطور الإنتاج: نلاحظ من الجدول أن الإنتاج خلال السنوات الثلاث في ارتفاع بنسب متفاوتة وهذا يوافق الارتفاع في رقم الأعمال.

3-نسبة تطور القيمة المضافة: نلاحظ من الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال كذلك تتزايد خلال السنوات محل الدراسة وهذا يعود إلى الزيادة المعتبرة في رقم الأعمال التي بدورها تزيد من إنتاج الفترة وتعبر عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، وهي الفرق بين المدخلات المالية المباشرة (إنتاج السنة المالية) والمخرجات المالية المباشرة (استهلاك السنة المالية).

وبالتالي تمكنت الشركة من تحقيق البعد الاقتصادي للمؤسسة وتحدِّد الثروة المحققة من عمل المستخدمين ومن المؤسسة في حد ذاتها،

4-نسبة تطور النتيجة الصافية: نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية للمؤسسة خلال الفترة كلها تغيرها مجاله محدود، وهنا لا بأس ان نذكر أن النتيجة خسارة ما يعني أن الشركة قد تعاني من مشاكل عميقة في تسيير تكاليفها.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء النقدي

أولا: جدول سيولة الخزينة (طريقة مباشرة للسنوات 2019، 2020، 2021)

الجدول رقم (03-12) جدول سيولة الخزينة للفترة (2019-2021)

	2019	2020	2021
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	5918147567.11	2341406363.27	3176677405.78
تحصيلات أخرى	12132138.72	60676325.99	148372573.28
المبالغ المدفوعة للموردين و الموظفين	750507145.52	744540906.09	1143975579.86
مدفوعات أخرى	14880390.36	100786156.06	138535509.89
الفوائد و المصاريف الأخرى المدفوعة	491676.05	20914994.81	985235.87
دفع ضرائب الدخل	-	-	-
دفع الضرائب	106831563.01	112283206.00	90729068.50
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	5057568930.89	1423557426.30	1950824584.94
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	5057568930.89	1423557426.30	1950824584.94
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
إلغاء إجراءات الاستحواذ على شركات المؤسسات والشركات المتحصلات من التصرفات في الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة.	1030227083.44	1509443309.42	1945491660.38
الصرف على حيازة الأصول المالية الثابتة.			
المتحصلات من التصرفات من الأصول المالية الثابتة.			
منح الاستثمار المتلقاة.	00	00	00
توزيعات الأرباح و حصة الأرباح المستلمة.			

المنتجات المالية الأخرى			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار	-1030227083.44	-1509443309.42	-19454901660.38
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقابإصدارأسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض	00	00	00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	00	00	00
جمع بين الوحدات			
المدفوعات بين الوحدات	1903840014.08	2496253556.51	4911691484.04
	5940056574.96	5082189310.97	8393051948.03
صافي تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج-)	-4036216560.68	-2585935754.46	-3481360463.99
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة و شبه السيولة	00	00	00
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	-8874713.43	-2671821637.58	-3476027539.43
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	113645900.09	104771186.66	138322309.72
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	104771186.66	138322309.72	86654728.39
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-8874713.43	33551123.03	-51667581.33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (10،11،12).

يدلنا الجدول السابق إلى التعرف على المقبوضات والمصروفات المباشرة خلال نشاط الشركة، وهو ما نحتاجه فيما يلي من عناصر التحليل.

ثانيا: حساب مؤشرات قياس الأداء النقدي

1-تقييم جودة أو نوعية الربحية

الجدول رقم (03-13) مؤشرات تقييم جودة أو نوعية الربحية

البيان	النسب	2019	2020	2021
مؤشر النقدية العملياتية(التشغيلية)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / النتيجة الصافية	-3.40	-1.14	-1.40
مؤشر النشاط العملياتي	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / النتيجة العادية قبل الضرائب	-3.40	-1.14	-1.40
نسبة التوزيعات النقدية	صافيتدفقات أموالالخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / توزيعات الأرباح	00	00	00
نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات	متحصلات الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	00	00	00
مؤشر التدفق النقدي من الأنشطة العملياتية للسهم الواحد	صافي تدفقات أموال الخزينة العملياتية-توزيعات النقدية للأسهم الممتازة / متوسط الأسهم العادية	00	00	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_12).

2-تقييم السيولة:

الجدول رقم (03-14) مؤشرات تقييم السيولة

البيان	النسب	2019	2020	2021
نسبة تغطية النقد للدين	صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية / متوسط مجموع الالتزامات	00	00	00
التدفق النقدي الحر	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية- التدفقات النقدية الخارجة المخصصة للاستثمار في الآلات و المعدات و الأصول طويلة الأجل	00	00	00
نسبة التدفقات النقدية العملياتية (التشغيلية)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / الخصوم المتداولة	2.08	0.54	0.54

مؤشر تدفق العائد على الأصول من التدفق النقدي العملياتي	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / مبيعات و المنتجات الملحقة	1.03	0.29	0.35
نسبة الفوائد والعوائد المقبوضة	المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	00	00	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم(03_12).

3- تقييم بيانات التمويل

الجدول رقم (03-15) مؤشرات تقييم بيانات التمويل

البيان	النسب	2019	2020	2021
نسبة الإنفاق الرأسمالي	إنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم و السندات	00	00	00
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / الديون المستحقة الأداء ز مدفوعات التأجير(قصيرة الأجل)	00	00	00
نسبة الفوائد المدفوعة	الفوائد المدفوعة / صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	9.72	0.014	0.0005
نسبة تغطية النقدية	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية / جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية التمويلية	00	00	00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03_12).

التعليق:

- مؤشر النقدية العملياتية (التشغيلية): نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2019 النتيجة الصافية معدومة وبالتالي انعدام مؤشر النقدية العملياتية، أما في سنتي 2020، 2021 فكانت نسبة سالبة وهذا راجع إلى وجود النتيجة الصافية سالبة.
- مؤشر النشاط العملياتي: نلاحظ من خلال الجدول إن مؤشر النشاط العملياتي سالب خلال ثلاث سنوات وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي

- نسبة التوزيعات النقدية: نلاحظ أن قيمة توزيعات الأرباح معدومة خلال سنوات (2019-2021) وبالتالي نسبة توزيعات النقدية معدومة.
- نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: لا نستطيع حسابها لعدم توفر المبالغ خلال سنوات الدراسة.
- مؤشر تدفق النقدي من الأنشطة العملياتية للسهم الواحد: لا يمكن حسابه.
- نسبة تغطية الدين للنقد: لا يمكن حسابه أيضا.
- تدفق النقدي الحر: نفس الشيء لا يمكن حسابه.
- نسبة التدفقات النقدية العملياتية (التشغيلية): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن في سنة 2019 كانت نسبة 2.08 ثم انخفضت خلال السنتين 2020و2021 إلى 0.54 وهذا يدل على أن المؤسسة تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع ديونها والتزاماتها قصيرة الأجل.
- مؤشر التدفق النقدي العملياتي: نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2019 مؤشر التدفق النقدي 1.03 ثم انخفضت خلال السنتين إلى 0.29 و0.35 على التوالي وهذا راجع إلى عدم تكافؤ سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.
- مؤشر العائد على الأصول من التدفق النقدي العملياتي: يتضح من خلال الجدول في سنة 2019 كانت نسبة 1.03 ثم انخفضت في سنة 2020إلى 0.89 وفي 2021 بنسبة 0.35 وهذا يدل على عدم قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي عملياتي.
- نسبة الفوائد والعوائد المقبوضة: لا يمكن حسابها.
- نسبة الإنفاق الرأسمالي: لا يمكن حسابها.
- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الديون المستحقة معدومة وبالتالي انعدام مؤشر التدفقات النقدية.

- نسبة الفائدة المدفوعة: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الفائدة المدفوعة خلال سنة 2019 كانت 9.72 ثم انخفضت خلال سنة 2020إلى 0.014 أما في سنة 2021 فكانت 0.0005 وهذا يعني أن المؤسسة قد تعرضت إلى مشاكل السيولة خلال سنة 2019.
- نسبة تغطية النقدية: نلاحظ من خلال الجدول أن جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية معدومة هذا ما يجعل نسبة تغطية النقدية معدومة.

المبحث الثالث: القراءة النوعية لحالة شركة سونلغاز.

يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري، لاسيما قطاع الكهرباء والغاز متمثلا في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (الشركة القابضة) تحت المسمى (مجمع سونلغاز)، ومدى تأثيرها على جميع الجوانب سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والمواطن على حد سواء.

المطلب الأول: لمحة تاريخية لشركة سونلغاز

أولا: النشأة والتطور التاريخي:[1]

- بداية القرن العشرين، اشتركت 16 شركة في امتيازات كهربائية في الجزائر، ومجموعة ليبون (الشركة المركزية لإضاءة الغاز، وشركة الإضاءة والقوة الجزائرية SAEF في الوسط والغرب، Compagnie du bourbonnaisإلى الشرق ومصانع Lévy في قسنطينة.
- 1947، تم نقل الشركات الامتياز 16 إلى شركة تحت المسمى شركة كهرباء والغاز الجزائرية EGA، كلفت بإنتاج، نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز.
- 1962: الاحتفاظ بالإطار القانوني لشركة EGA: وذلك بمقتضى القانون رقم 62/157 الصادر بتاريخ: 1962/12/31.
- 1969: حل شركة كهرباء والغاز الجزائريةEGAوإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تحت المسمى « Sonelgaz »وذلك بمقتضى القانون رقم 69/059 الصادر بتاريخ: 1969/07/26 مع إبقاء نفس المهام.

[1] الموقع الالكتروني للشركة القابضةSonelgaz:

https://www.sonelgaz.dz

تاريخ الاطلاع: 2023/04/10.

- 1983، إعادة الهيكلة الأولى: ميلاد 5 شركات تابعة متخصصة في الأشغال (INERGA, ETTARKIBK, KANAGHAZ, KAHRAMA,KAHRIF) بالإضافةإلى شركة تصنيع AMC.
- 1991 تغيير الإطار القانوني للشركة لتصبح مؤسسة عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري(Sonelgaz Epic) و ذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91/457 الصادر بتاريخ 1962/12/14
- 1995 التمتع بشخصية قانونية والاستقلال المالي، يؤكد المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 1995/09/17 على طبيعة سونلغاز كمنشأة صناعية وتجارية عامة توضع تحت إشراف وزير الطاقة والمناجم.
- 1998 إنشاء فروع خدمات منها (MPV, CAMEG, SAT INFO)
- 2002 تغيير الإطار القانوني للشركة لتصبح شركة ذات أسهم SPA، بعد صدور الفانون رقم 01/02 المؤرخ في 2002/02/05
- 2004 الإعلان عن إعادة هيكلة وبرنامج توسعي لأنشطة الإنتاج، النقل والتوزيع وتغير الإطار القانوني لتصبح مجموعة صناعية وكذا أصبحت Sonelgaz شركة قابضة، ثم إنشاء بعض الكيانات المسؤولة عن أعمالها الأساسية كشركات تابعة تضمن هذه الأنشطة:
  - الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء (SPE)
  - الشركة الجزائرية لإدارة شبكة نقل الكهرباء (GRTE)
  - شركة إدارة شبكة نقل الغاز الجزائرية (GRTG)
- 2006 توسيع وتطوير مهام المجمع وإنشاء فروع التوزيع جديدة ودمج شركات الأشغال والخدمات إلى المجمع أهمها:

- مشغل النظام الكهربائي (OS)، المسؤول عن التحكم في نظام الإنتاج / نقل الكهرباء
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في الجزائر (SDA)
- المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وسط (SDC)
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز شرق (SDE)
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب (SDO)

- 2009الانتهاء من إعادة الهيكلة ليصبح المجمع يضم 39 فرعا ينقسم لخمسة أنواع من الشركات:

- الشركات المهنية والتجارية « Societés Métiers » تعتبر هاته الشركات العمود الفقري للمجمع، تضم 07 شركات وهي شركة إنتاج الكهرباء SPE، شركة نقل الكهرباء GRTE، شركة نقل الغاز GRTG ، 4 شركات التوزيع SDA –C–E–O ، شركة مسير المنظومة الكهربائية OS

ومن أهم الشركات الموحدة هي شركات التوزيع في شركة واحدة تحت المسمى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز التي ضمت، SDC – SDO – SDEمع إضافة SDAكفرع.

وبداية من جانفي2020 إعادة هيكلة مهمة التوزيع في شركة واحدة تحت المسمى: الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز "SADEG "والتي تضم أربع نواحي للتوزيع:

1–ناحية الجزائر للتوزيع مقرها الجزائر العاصمة، تضم ولاية الجزائر العاصمة فقط

2–ناحية الوسط للتوزيع مقرها البليدة، وتضم الولايات التالية: البليدة، المدية، البويرة ، بومرداس، تيبازة، تيزي وزو، بسكرة، الوادي، ورقلة، الجلفة، الأغواط، غرداية، اليزي، وتمنراست

3–ناحية الشرق للتوزيع مقرها قسنطينة ، وتضم الولايات التالية : قسنطينة، سطيف، المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، جيجل، سكيكدة، ميلة ، خنشلة، قالمة، باتنة، سوق أهراس، أم البواقي، عنابة، الطارف و تبسة

4– ناحية الغرب للتوزيع مقرها وهران، وتضم الولايات التالية : وهران ، تلمسان عين تموشنت، عين الدفلى، الشلف، غيليزان، مستغانم، سيدي بلعباس، أدرار، معسكر، تيارت، تيسمسيلت، البيض، النعامة، بشار، تندوف

ثانيا: مهام المجمع:[1]

منذ نشأت الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تركزت أهم مهامها فيما يلي:

- ضمان إنتاج، نقل وتوزيع الكهرباء والغاز لجميع المواطنين بأقل التكاليف في الإطار القانوني
- تركيب وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج والنقل والتوزيع للطاقة
- تخطيط وضع برامج استراتيجية لضمان توفيرا أو تقديم أحسن الخدمات،
- ضمان التمويل اللازم لتحقيق وتنفيذ البرامج المسطرة
- تحديد السياسة التجارية والتعريف بالإمكانيات المتعلقة بالتطبيق وكذلك بأجهزة الحساب والقياس

- شركات الإنتاج شركات متخصصة في إنتاج الكهرباء، برأس مال مختلط مع شركات دولية وتضم 4 شركات وهي شركة إنتاج الكهرباء ترقة SKT، شركة كهرباء كودية الدراوش SKD ، شركة كهرباء البر واقية SKB ، شركة كهرباء سكيكدة SKS
- شركات الأشغال: يضم 6 شركات، – KAHRIF– KAHRAKIB – ETTARKIB KANAGHAZ – INERGA – CEEG

[1] المرقع الالكتروني لشركة القابضة SONELGAZ مرجع سبق ذكره .

- شركات المساعدة: هي شركات تقدم خدمات حسب الاختصاص في شتى المجالات مثل خدمات الإعلام الآلي، خدمات السيارات، التجهيزات الصناعية، المحولات الكهربائية.... و تضم 15 شركة
- شركات مشاركة مع سونلغاز: وهي شركات مختلطة مع شركات أخرى ولها حصص في رأس المال وتضم 6 شركات

- 2011 تعديل النظام الأساسي سونلغاز شركة قابضة: تم تنقيح النظام الأساسي، الذي اعتمد في عام 2002 ، وأعتمد من قبل مجلس الوزراء يوم 2 مايو 2011، وتصبح بالتالي ، SPA –SONELGAZفي "شركة قابضة" دون إنشاء كيان قانوني جديد ويأخذ اسمSONELGAZ وبالإضافة إلى ذلك،تشكل الشركة القابضة سونلغاز وشركاتها التابعة مجموعة تسمى « Groupe Sonelgaz »في اللوائح المعدلة ، تحتفظ Sonelgaz بدور صاحب محفظة الأسهم التي تشكل رأس مال الشركات التابعة لها.

إن مجالس إدارة الشركات التابعة هي المرحلات الرئيسية التي تمكن الشركة القابضة من مراقبة وإدارة الشركات التابعة لها.

- 2017إعادة هيكلة الشركات بتجميع عدة شركات في شركة واحدة وتقسم أنواع الشركات كما يلي

- الشركات الخاضعة: يكون رأسمالها ٪100 من المجمع، وتضم 13 شركة (6 شركات مهنية و 7 شركات أشغال).
- الشركات المختلطة : يكون رأسمالها ٪51 من الاجمع وتضم 7 شركات(شركات الانتاج المختلطة + 3 شركات جديدة).
- شركات مشاركة مع شركات مجمع سونلغاز: وهي الشركات المساعدة حسب هيكلة 2009 وتضم 20شركة.

- شركات مشاركة مع شركات أخرى : وهي شركات مشاركة مع سونلغاز حسب هيكلة 2009 وتضم 5 شركات.
- تطوير الهياكل الكهربائية والغازية والتماشي مع متطلبات السوق.
- عصرنة قطاع الطاقة والمساهمة في تحديث آليات العم.

ثالثا: أهداف المجمع:[1]

تتمثل أهداف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز فيما يلي:

- البحث عن الفعالية في كافة الميادين، وبأقل تكلفة ممكنة للطاقة الموزعة والحصول على موارد.
- توسيع النشاط وفتح باب المنافسة لجميع القطاعات التابعة للمجمع حسب الاستراتيجيات التنموية.
- استقلالية التسيير ومسايرة قوانين التجارة العالمية.
- الوصول لاستقلالية مالية في تمويل الاستثمارات والمساهمة في خلق فرص العمل.
- الرفع من الأداء الاجتماعي للخدمات المقدمة لمختلف أنواع الزبائن.

رابعا: تعريف الشركة:

المخطط التنظيمي الجديد المعد من طرف السلطات العمومية انشاء الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز المسماة اختصاراSDC،شركة ذات أسهم، كنتيجة لضم شركات التوزيع للشرق والوسط والغرب من جهة والحاق شركة التوزيع للجزائر كفرع من جهة أخري.

حيث انشئت الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز"SDC ،شذ أ "شركة ذات أسهم بتاريخ 2017/04/04 برأس مال يفوق 64 مليار دينار جزائري يتواجد مقرها الاجتماعي ب 20 نهج محمد بوضياف بالبليدة، تسير عبر 52 مديرية للتوزيع لـ 48 ولاية مزعة عبر التراب الوطني.

[1] الموقع الالكتروني للشركة القابضة SONELGAZ، مرجع سبق ذكره.

تطور الشركة الجزائرية لتوزيه الكهرباء والغار مجموعة من النشاطات تمس مجال شراء الطاقتين (الكهرباء والغاز) وبيعها للزبائن النهائيين(توتر عالي، متوسط ومنخفض وضغط عالي، متوسط ومنخفض)، كما تسير الشركة نمو وتطور الشبكات والتركيبات الكهربائية والغازية وتضمن معها تلبية كافة طلبات الربط بالتوتر المتوسط والمنخفض والضغط المتوسط والمنخفض في إطار دفاتر الشروط والنظام ساري المفعول.

اعتمدت شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط ميثاق خطي جديد لتحرير هويتها وموقعها بالنسبة للشركة القابضة وبالنسبة لشركات التوزيع الأخرى.[1]

خامسا: مهام الشركة

وتتمحور مهام الشركة حول:

_تكييف الشبكات الحالية مع التكنولوجيا الحديثة من أجل البقاء دوما على استعداد لتلبية حاجيات الزبائن.

_ تأمين الهياكل الأساسية لمواجهة تزايد الاستهلاك وخاصة استهلاك الطاقة الكهربائية (قدرات الشبكات والمحولات الرئيسية، تأمين الخطوط من العوامل المناخية) من جهة، والتزايد المستمر في الإنتاج والحوادث واسعة النطاق.

_ تلبية طلبات الربط بالكهرباء والغاز في أحسن الظروف

_ المساهمة في بناء السياسة الاجتماعية انسجاما مع قيم وأهداف الشركة

_التماشي مع سياسة الحكومة إطار برامج الدولة مرافقة وإنجاز مشاريع التنمية وفقا لمهام الشركة.

_ توزيع الطاقة الكهربائية والغازية عبر القنوات وضمان احتياجات الزبائن مع توفر الشروط المطلوبة من حيث التكلفة، نوعية الخدمة والأمن.

[1] الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز http://www.sdc.dz.

_ضمان نوعية واستمرارية الخدمة واستغلال و صيانة شيكات توزيع الكهرباء والغاز

_ تطوير شبكات الكهرباء والقار من أجل ربط الزبائن الجدد وكذا ضمان أمن وفعالية الشبكات.

_ضمان التوازن بين العرض والطلب على الطاقة وتسويق الكهرباء والغاز.[1]

سادسا: الشركة في أرقام

شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط تتضمنوتطور مجموعة من النشاطات التجارية وكذاالاستغلال وصيانة المنشآت الكهربائية والغازية بغرض تموين زبائنهافي أحسن الظروف الممكنة.

- عدد الزبائن (الكهرباء والغاز) تحصي الشركة اكثر من 8312810 زبون في الكهرباء و49119959 زبون في الغاز
- تطور الشبكات الكهربائية والغازية: تحصي الشركة بتسيير أكثر من 1333316 كلم للشبكة الكهربائية و92108 كلم لشبكة الغاز
- عدد العمال: تسير الشركة بتعداد إجمالى للعمال يفوق 30600 عامل معظمهم من الموارد الشابة والمؤهلة
- تسير الشركة عبر 58 ولاية موزعة عبر التراب الوطني منها مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز وهي المديرية محل دراستنا.[2]

[1] الموقع الالكتروني للشركة القابضة SONELGAZ، مرجع سبق ذكره.

[2] الموقع الالكتروني للشركة القابضة SONELGAZ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: إمكانية تواجد شركة سونلغاز بالسوق المالي (بورصة الجزائر)

الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:[1]

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين.

1- يتكون سوق سندات رأس المال من:

- السوق الرئيسية الموجهة الشركات الكبرى، ويوجد حاليا 4 شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة.
- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات.
- مؤسسة بيوفارم: الناشطة في قطاع الصيدلاني.

- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقدتم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12-01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدل و المتمم لنظام رقم97-03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بنظام بورصة القيم المنقولة (الصادر في الجريدة الرسم رقم 41بتاريخ1يوليو 2012).

[1] الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر SGBV https://www.sgbv.dz

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقها مصدرا جديدا للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتها

والجدير بالذكر أن AOMINVESTهي الشركة الوحيدة المدرجة في هذه السوق.

2- تتكون سوق سندات الدين من:

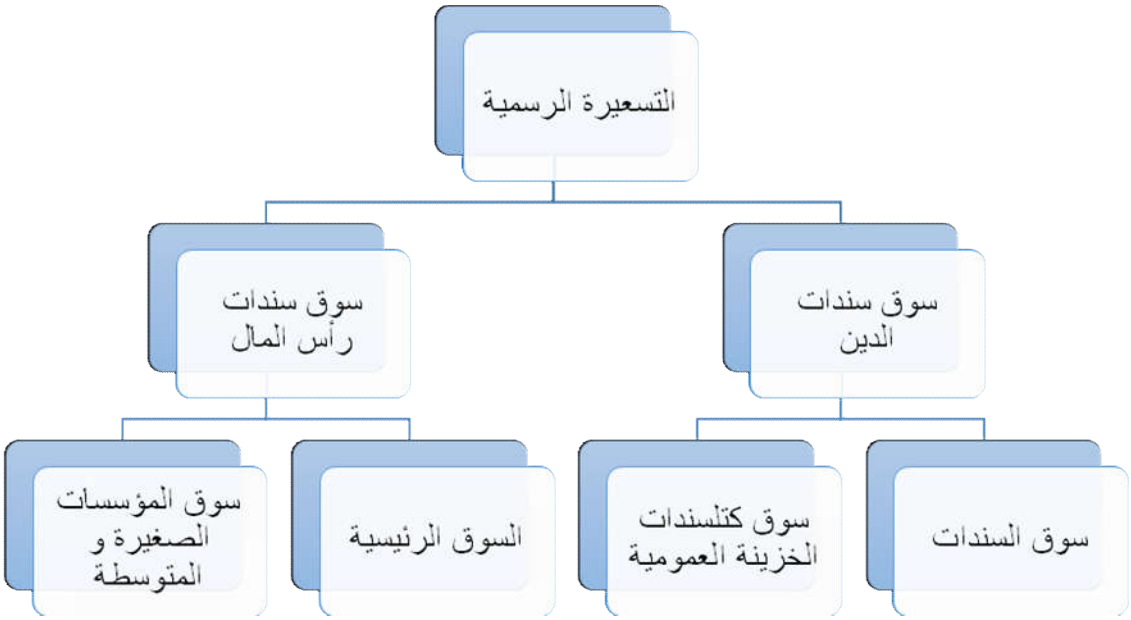
- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم.

- وسوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائريةوتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حاليا أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينارا جزائري.

ويتم التداول على سندات الخزينة التي تتنوع فترات، استحقاقها بين7 و10 و15 عاما، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة"المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم.

الشكل رقم 04: التسعيرة الرسمية لبورصة القيم



المصدر: بعد الاطلاع على موقع بورصة الجزائر تبين أن شركة سونلغاز ليست مدرجة في البورصة

المطلب الثالث: تقييم المؤشرات النوعية

في هذا المطلب ستتطرق إلى بعض المؤشرات النوعية حسب ما توفر لنا من معلومات؛[1]

1-شكوى الزبائن: رفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن.

2- يقوم مهندس الأمن بإعداد إحصائيات حول نوع الفار والكهرباء مع المصالح التقنية كما يهتم بمراقبة واستغلال شبكات الكهرباء، الصيانة، تطوير الشبكة والقيام بالأشغال تحت التوتر.

3-تطوير المبيعات: تقوم على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط والضغط المتوسط) ومختلف الوثائق العامة الخاصة بالإيصالات الجديدة وإحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الجديد أو الزبون المشترك.

[1] الموقع الالكتروني للشركة القابضة Sonelgaz، مرجع سبق ذكره.

4-تسيير أنظمة الإعلام الآلي: يتم على مستواها طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز، تطوير المعلوماتية، تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

5-قسم المالية والمحاسبة: يقوم بإنجاز المالية السنوية، انجاز لوحة القيادة وميزانية ضمان متابعة ومراقبة العمليات الحسابية.

6-عدد الفروع: يضم 39فرع ينقسم إلى خمسة أنواع من الشركات:

الشركات المهنية والتجارية، شركات الإنتاج، شركات الأشغال، شركات المساعدة، شركات مشاركة مع سونلغاز.

7-عدد العمال: إجمالي عمال الشركة يفوق 30600 عامل معظمهم في الموارد الشابة والمؤهلة.

8-حجم المشاريع: هناك مشروعين هما

- مخطط التنمية (التطوير) 2021/2030 بهدف رفع قدراته في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وحرصا على تحسين خدمة الزبائن (أفراد ومؤسسات).
- الشراكة لتصنيع عوازل الكهرباء من الزجاج المقاوم مع الشركات الثلاث التالية:

مؤسسة كهرباء الجزائر،إينافا،سيديفر(إيطاليا)،وسيتم إنشاء المشروع بموقع مؤسسة سوميفر الكائن في الثنية ويهدف المشروع إلي إنجاز مصنع مدمج مخصص لتصنيع العوازل الكهربائية ذات الزجاج المقوى تحمل علامة سيريفير موجهة أساس الخطوط الكهرباء ذات التوتر العالي والتوتر العالي جدا.

وعموما تمتاز الشركة بكبر الحجم واتساع مجال النشاط، كما ان لها آفاق عمل كبيرة، تسعى لاغتنام جزء كبير، ولكن من الواضح أنها تعاني من عدة عوائق أما تحقيق النتائج المنتظرة منها.

خلاصة:

تجسيدا لما توصلنا إليه في الجانب النظري وإسقاطه على شركة سونلغاز بالمدية، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة شركة على القوائم المالية المتمثلة في الميزانيات وجدول حساب النتائج وجدول التدفقات النقدية والتي من خلالها تم حساب مؤشرات التوازن المالي منها رأس المال العامل الذي كان موجب خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى فائض في الأموال الدائمة ، كما استطاعت تمويل جميع استثماراتها وحققت فائضا ماليا يمثل هامش أمان لها وهذا أدى إلى زيادة حجم السيولة،ولقد تم الاعتماد في تقييم وضعية المؤسسة محل الدراسة على حساب النسب المالية في الفترة الممتدة 2019 – 2021 ، ويعتبر الغرض الرئيسي من جدول التدفقات النقدية توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، حيث يقدم معلومات متعلقة بالأثر النقدي.

وهذا يعني أن وجود المؤسسة واستمراريتها يتطلب توفر التدفقات النقدية بالقيم الضرورية وفي التوقيت المناسب.

إن القراءة النوعية لا تعكس الجانب الكمي، خصوصا فيما يتعلق بالجانب المالي، حيث ان شركة كبيرة ولها إمكانيات كبيرة، غير أن أدائها يبقى محل انتقاد حسب تقديرنا.

الخاتمة العامة

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى وصف وتحليل أهمية المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم الأداء للمؤسسة، بحيث أنه من المعروف أن التحليل المالي يوفر أدوات من خلالها يتم قراءة البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية وربط العلاقات بينها بغية (بهدف) قراءة وتغير الحالة المالية للمؤسسة،ومع ذلك من الممكن ملاحظة أداء المؤسسة من خلال مظاهر أخرى سعت هذه الدراسة لتوضيحها.

وبالنسبة لدراسة الحالة التي اخترناها، فهي شركة معروفة بنشاطها في الاقتصاد الجزائري خصوصا وأنها تمتلك حصة سوقية تكاد تكون احتكارية، فوجدنا أنها مهمة لإسقاط المفاهيم النظرية التي بحثنا فيها في الدراسة، ولأجل كل ماسبق قمنا بتناول في الفصل الأول أساسيات استخدام التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، ثم الفصل الثاني قراءة وتفسير المؤشرات الدالة على أداء المؤسسة، أما الفصل الثالث فهو تقييم أداء شركة سونلغاز بالمدية للفترة 2019_2021.

- **نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال الدراسة إلى توضيح عدة مفاهيم نظرية نوضحها كما يلي:

- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال؛
- يعتبر التحليل المالي أهم أداة يمكن استخدامها لتقييم الأداء المالي للمؤسسات؛
- يعتبر تحليل الأداء النقدي مرحلة مهمة تلخص الأداء المالي للمؤسسة ككل؛
- يقوم تقييم الأداء بتقديم تشخيص للمشاكل التي تواجه المؤسسة والحكم على كفاءتها عند قيامها بأعماله؛
- يمكن تقييم الأداء من خلال ثلاث أبعاد أساسية هي: العوائد – المخاطر – رد الفعل الأطراف ذوي المصلحة؛

- يسمح تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإحاطة بالعديد من الجوانب، كما يسمح لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من التعرف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- تسمح مؤشرات الأداء المالي بالحكم على درجة أمان المؤسسة ومدى قدرتها على البقاء في البيئة التنافسية؛
- تعتبر جودة نظام المعلومات المحاسبي مؤشرا مساعدا للحكم على الأداء المالي للمؤسسة؛
- توفر بطاقة الأداء المتوازن في تكوينها خصوصا في محاور الزبائن، والعمليات الداخلية، والتعلم والنمو مؤشرات مناسبة لقراءة أداء المؤسسة.
- تحقيق الأرباح لا يكفي للدلالة على أداء المؤسسة، وإنما من المهم تقييم جودة تلك الأرباح.
- إن تقييم أداء المؤسسة يكون أكثر مصداقية عند المزج بين المؤشرات المالية مع مؤشرات أخرى ذات طبيعة نوعية (كيفية)؛

وبعد دراسة الحالية تبين لدينا أن:

- استطاعت شركة سونلغاز بالمدية خلال الفترة محل الدراسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا يمثل هامش أمان لها كما حققت توازنا ماليا بتحقيق السيولة؛
- تمكنت الشركة خلال الفترة تحقيق شروط التوازن المالي؛
- تعاني الشركة من مشكلة في تسيير سيولتها قصيرة الأجل؛
- الشركة ليست لها القدرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة؛
- الشركة تتمتع باستقلالية مالية أي أن المؤسسة ليست مثقلة بالديون، لذلك يمكن القول أن للمؤسسة الحق في الاقتراض؛
- المؤونات تأخذ نسبة كبيرة من موارد الشركة خلال السنوات الثلاثة؛

- تعاني الشركة من نتائج سلبية تحرمها من الاستفادة من تحقيق المردودية؛
- عدم قدرة الشركة على توليد تدفق نقدي تشغيلي مناسب خلال الفترة؛
- تتمتع الشركة بإمكانيات مناسبة لتطوير أدائها خصوصا لاتساع مجال نشاطها الجغرافي ولخصوصية قطاع عملها وتوفرها على فروع ووحدات؛
- تواجد شركة سونلغاز في البورصة أمر مفيد لتعزيز أدائها؛

- **اقتراحات الدراسة:**

بعد تقييم شركة سونلغاز لولاية المدية يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

- ضرورة مراقبة ومتابعة وضعية السيولة المالية للشركة؛
- دعم نتيجة الشركة من خلال تخفيض التكاليف من جهة، أو الرفع من القيمة المضافة من العمليات التشغيلية لها؛
- إدراج كل عناصر الأموال الخاصة بما يتناسب والشركة بالولاية حتى تكون القراءة سليمة؛
- إعطاء أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف ومركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها؛
- على الشركة إتباع قواعد سليمة لتقييم أدائها المالي، ويج ب أن تستعين في ذلك على مؤشرات مالية إضافة إلى مؤشرات نوعية للحد من العجز المالي؛
- بالإمكان الاستعانة بما يتوفر لدى الشركة من إمكانيات ومحاولة ربطها بمؤشرات الأداء المالي للوصول إلى نتائج أفضل؛

- **آفاق الدراسة:**

بعد دراسة هذا الموضوع تبين لنا أنه من المفيد التطرق إلى العناصر التالية:

- ربط المؤشرات النوعية بالمؤشرات المالية التي تعبر على أداء المؤسسة؛
- استخدام بطاقة الأداء المتوازن للتحكم في أداء الشركة؛

- الترجمة المالية للمؤشرات الكمية الدالة على أداء المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1_ إبراهيم الجرزاوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العملية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

2_ أجين برغام، ترجمة محمود فتوح و آخرون، **الإدارة المالية (مفاهيم أساسية، تقييم الأدوات المالية)**، دار الشعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، الطبعة الأولى ،2010.

3_ السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

4_ أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر ، 2006.

5_ السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (و التحديات الراهنة)** ، دار المريخ للنشر ،الرياض، 2000.

6_ الياس بن سايس، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

7_ بن ربيع حنيفة، حساني عبد الحميد، الماحي بوعلام، **الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF و المعايير الدولية IAS/IFAS**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، منشورات كليك، الجزائر، 2013.

8_ جيمس أ. كابينس، جويل بيرنر، ترجمة: محمد عبد العزيز أومان، ملخصات شور، **نظريات و مسائل في أصول المحاسبة، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، بن عكنون، 1992.

9_ حسين، بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية** ، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

10_ حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.

11_ حنفي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.

12_ خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

13_ خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، **منهج المهارات القيادية، المهارات التخصصية للقائد الفعال**، الطبعة الثالثة، مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيميك)، 2004.

14_خليل الشماع، **التحليل المالي للمصارف**، إتحاد المصارف العربية، 1990.

15_ خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2010.

16_ دريد كمال، آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة** ، الطبعة الثانية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، والطباعة، عمان الأردن، 2007.

17_ دونالد كيسو، جيريو بجانت، **المحاسبة المتوسطة**، تعريب احمد حامد حاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2014.

18_ زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن 1997.

19_ سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي** ، بدون طبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر 2006.

20_ شريف عليان، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البركة للنشر و التوزيع، الأردن 2007.

21_ شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي** ، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن 2014.

22_ عبد الغفار الحنفي ، **الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات** ، المكتب العربي الحديث، مصر، 1993.

23_ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي، (AFD)**، 2006-2011.

24_ عبد الوهاب رميدي، علي سامي، **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والحاسبي** ، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2011.

25_ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصاريف**.

26_ عمار بن عيشي، **اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد** ، الطبعة الأولى، دا ر أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

27_ عدنان تايه التميمي، راشد فؤاد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، همان، الأردن، 2008.

28_ فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي** ، الطبعة الأولى، كتب عربية للنشر الالكتروني، فلسطين، 2008.

29_ كامل بربر، **إدارة الموارد البشرية و كفاءة الأداء التنظيمي** ، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2000.

30_ مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي، 2006.

31_ محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، الدار الجامعية، مصر 2005.

32_ محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

33_ محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية** ، الطبعة الأولى الدار الثقافية للنشر، مصر، 2007.

34_ محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة** ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

35_ محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني** ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

36_ محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2013.

37_ محمد عباس بدوي، عبد الوهاب نصر علي، **المحاسبة المالية، مدخل نظم المعلومات** ، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008.

38_ منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار** ، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2008.

39_ نبيل عبد السلام شاكر، **الفشل المالي للمشروعات** ، كتب عربية للنشر الالكتروني، مصر 2007.

40_وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل** ، دار الطرق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2004.

41_ وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

42_ وليد العمارة، **أساسيات في الإدارة المالية** ، الطبعة الأولى، دار سيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، الأردن.

43_وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور، **سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي ، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. C. Hoarout R. Tellar, Création de veleur et management de l'entreprise collection entreprendre, Vuibert, Pari, 2001.
2. Charles H. Gribson, Financial reporting and analysis. 7th edition, south western college pub, 2001,usa.
3. Décret, exécutif, n°08-156 du 26 mai 2008 portant application de la loi n°07-11 journal officiel n° 27,28 mai 2008.
4. Donald E.Kiesso& Others, intermediate accounting, 14th edition, John wiley& sons, INC, 2012.
5. George T. Friedlob, lydia L-F.Schleifer,Essentials of financial Analysis John wiley& sons, inc, new jersey, USA, 2003.
6. Héléneloningotal, le contrôle de gestion d'organisation et mise ouvre, 2eme édition dunod. Paris,2003.
7. Henrimahe, de bois landallé « dictionnaire de gestion » économie, France,1998 .
8. Hu bert de la brusberie, analyse financière, 4eme édition, Dunod, Paris, 2010.
9. J.Caby et G.Hirigojen, la création de valeur de enreprise, 2eme editioneconomica, paris 200.

10. R.Teller, Le Contrôle de gestion – pour un pilotage intégrant stratégie et finance, les essentiels de la gestion, edition management société, paris, 1999.

المجالات والمقالات:

1. زهرة حسن العامري، علي خلق الركابي، **أهمية النسب المالية، في التقويم، الأداء المالي لدراسة ميدانية، في شركة المشاريع، النفطية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.
2. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد، 07، 2009-2010.
3. راغب الغصين، منال الموصلي، **أهمية مقاييس التدفقات النقدية في اتخاذ القرار الاستثماري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 35 العدد (2) 20133، جامعة تشرين، سوريا.
4. عامر محمد الجنابي، ياسر نوري محمد، **انعكاس تكامل البحث المحاسبي و القيمة الاقتصادية المضافة على قرارات المستثمرين**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، الطرق، 2014.
5. عبد الله أحمد الدعاس، **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي**، دراسة تطبيقية في عينية في المصاريف التجارية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 37، العدد 1، 2010.
6. عمر إقبال توفيق، **دور بيئة التصنيع الحديثة على تطوير مقاييس الأداء** ، مجلة تكريت، للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت المجلد، 5 العدد 2009.
7. موسى عبد الهادي نوفل وآخرون، **تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 الى 2007**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية غزة، المجلد 20 العدد 2 جوان، 2012.
8. نبيل الحلبي، **دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية** ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد العدد الأول، 2006 ، جامعة دمشق، سوريا.

9. آمال نورى محمد، **مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34، 2013، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية بغداد، الجامعة، العراق.

10. رابح بوقرة، محاد عريوة، **أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 1 جوان 2004.

11. عبد الغني دادن، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006.

12. مقبل علي أحمد علي، **دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة، كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها**، المجالات الطريقة الأكاديمية العلمية، جامعة بغداد، الطرق، العدد 11، 2011.

13. هواري سويس، **دراسة تحليلية المؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد السابع، 2009- 2001.

المذكرات:

1. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة** ، واتخاذ القرارات مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

2. بوزار السعيدي أسماء ،**أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2008.

3. تالي رزيقة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي العقيد آكلي محمد آو الحاج، البزيرة، 2012/2011.

4. جمال عبد الناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

5. رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد وحمة لخضر، الوادي.
6. سارة قدوري، **دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014- 2015.
7. سلمى بوهدة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء لشركات التأمين** ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية 2013.
8. سميحة سعادة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة**، مذكرة ماستر،علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
9. صالح بلاسكة، **قابلية بطاقة الأداء المتوازن، كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة الاستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011- 2012.
10. عابر ليلى، يخلف ابتسام، **استخدام المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، إدارة مالية، علوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2017.
11. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم** ، حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، لنيل شهاد ة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.
12. عبد الغني دادن، **قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصة الجزائر وباريس** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .
13. عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية، للتنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010- 2011.

14. علي بن الضب، **دراسة ت أثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة** ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر 2008 – 2009.

15. عمار بن مالك ، **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،2011، جامعة منتوري، قسنطينة.

16. فاطمة علاق، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة** ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.

17. محلق عبد الغني، **استخدام مقاييس و نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2016.

18. محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجزائري خلال الفترة، 2011-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيي ر، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2012 -2013.

19. مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 2011.

20. مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

21. هاجر عباسي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.

22. هادي أحمد محمد الصياد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010.

23. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009.

24. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة جامعة باتنة، 2006.

مداخلات والملتقيات:

1. رحيم حسين، بن فرج زوينة، **قائمة التدفقات النقدية مدخل رئيسي في تطوير النظام المحاسبي في الجزائر** ، **الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13-14** ديسمبر، جامعة سعد دحلب، بليدة.
2. السعيد بريكة، مسعي سمير ، **تقييم المنشأة الاقتصادية، مدخل القيمة الاقتصادية، EVA مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية**، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، أفريل 2009.
3. قمري زينة، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة و دورها في اتخاذ القرار** ، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، يومي 27-28 جانفي 2009، جامعة سكيكدة.

القوانين والتشريعات:

1. القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ- الموافق ل26 يوليو سنة 2008، **يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، 14 مارس 2009.

المحاضرات:

1. باصور رضوان، **التشخيص المالي وفق المنظور الوظيفي**، التشخيص المالي، علوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،تخصص محاسبة ومالية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2022، ص 7-8.

مواقع الانترنت:

1. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **قياس الأداء المتوازن، المدخل المعاصر لقياس الأداء الاستراتيجي**، 2014/11/26 متاح على:

http:/ www.elmaghrby.com/vsearche/3.doc.

2. مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، كتاب منشور على موقع الأستاذ مفلح عقل على العنوان الالكتروني:
http://www.muflohakel.com/mokadema%20fe%20aledara/ka2emataltadafokat-alnatdeh.ht.
3. راغب الغصين، **المعيار المحاسبي الدولي السابع – قائمة التدفقات النقدية – دورة معايير المحاسبة الدولية لجمعية المحاسبين القانونيين في سوريا**، 2009، محملة من العنوان الالكتروني: http://www.axa.sy/download/pde/seminans/lecture2009-5.pdf.
4. الموقع الالكتروني للشركة القابضةSonelgaz:
5. https://www.sonelgaz.dz
6. تاريخ الاطلاع: 2023/04/10.
7. الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز http://www.sdc.dz.
8. الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر https://www.sgbv.dz SGBV.

الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 01 — **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 04/08/2020 13.52.40

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		75 461 600,00	48 170 458,15	27 291 141,85	23 345 018,05
Constructions (Batiments et ouvrages		572 238 896,27	156 827 433,33	415 411 462,94	427 333 345,55
Installations techniques, matériel et outillage		26 763 644 708,13	13 740 173 274,62	13 023 471 433,51	12 643 999 554,00
Autres immobilisations corporelles		2 193 868 637,69	999 015 364,35	1 194 853 273,34	1 165 643 392,88
Immobilisations en cours		1 178 611 484,68		1 178 611 484,68	1 401 445 706,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		30 793 859 425,35	14 944 186 530,45	15 849 672 894,90	15 671 801 115,64
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 805 861 672,41	194 428 198,16	2 611 433 474,25	2 682 873 265,31
Stocks et encours		977 850,99		977 850,99	1 934 100,99
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 765 146,56	7 375 365,66	24 389 780,90	21 628 977,48
Impôts		46 805 713,59		46 805 713,59	63 429 365,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		104 771 186,66	1 074 838,02	103 696 348,64	112 558 458,45
TOTAL ACTIF COURANT		2 990 181 570,21	202 878 401,84	2 787 303 168,37	2 882 424 167,98
TOTAL GENERAL ACTIF		33 784 040 995,56	15 147 064 932,29	18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 02 — **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 04/08/2020 13.52.42

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	0,00
compte de liaison**		11 487 292 354,69	11 207 980 443,33
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 086 269 770,73	11 817 159 345,43
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		98 725 220,81	92 300 488,76
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 017 835 667,44	3 825 382 556,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 116 560 888,25	3 917 683 044,83
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		775 309 444,31	575 542 771,46
Impôts		55 538 967,81	52 558 873,82
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 603 296 992,17	2 191 281 248,08
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 434 145 404,29	2 819 382 893,36
TOTAL GENERAL PASSIF		18 636 976 063,27	18 554 225 283,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

CENTRE DD MEDEA

الملحق رقم 03

EXERCICE 2020

DATE 29/04/2021 13.46.51

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	1 473 970,14	2 947 940,27	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	49 674 463,60	27 959 924,40	27 291 141,85
Constructions (Batiments et ouvrages		587 456 171,54	169 146 562,21	418 309 609,33	415 411 462,94
Installations techniques, matériel et outillage		27 494 311 301,59	14 506 983 761,73	12 987 327 539,86	13 023 471 433,51
Autres immobilisations corporelles		2 307 213 100,14	1 095 496 578,72	1 211 716 521,42	1 194 853 273,34
Immobilisations en cours		1 639 608 986,32		1 639 608 986,32	1 178 611 484,68
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		32 120 679 956,58	15 822 775 336,40	16 297 904 620,18	15 849 672 894,90
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		73 924 408,56		73 924 408,56	977 850,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 216 215 335,52	113 224 147,28	4 102 991 188,24	2 611 433 474,25
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		46 134 136,68	27 351 725,40	18 782 411,28	24 389 780,90
Impôts		130 900 226,43		130 900 226,43	46 805 713,59
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		138 322 309,72	1 135 414,06	137 186 895,66	103 696 348,64
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 605 496 416,91	141 711 286,74	4 463 785 130,17	2 787 303 168,37
TOTAL GENERAL ACTIF		36 726 176 373,49	15 964 486 623,14	20 761 689 750,35	18 636 976 063,27

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 04 — **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 29/04/2021 13.47.05

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 243 461 088,24	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		14 543 080 228,17	11 487 292 354,69
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 898 596 555,97	12 086 269 770,73
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		96 466 801,17	98 725 220,81
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 148 385 249,36	4 017 835 667,44
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 244 852 050,53	4 116 560 888,25
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		615 394 542,58	775 309 444,31
Impôts		154 917 659,33	55 538 967,81
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 847 928 941,94	1 603 296 992,17
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 618 241 143,85	2 434 145 404,29
TOTAL GENERAL PASSIF		20 761 689 750,35	18 636 976 063,27

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 05 — **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 20/03/2022 15.07.05

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	2 947 940,27	1 473 970,14	2 947 940,27
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	51 178 469,08	26 455 918,92	27 959 924,40
Constructions (Batiments et ouvrages		608 202 863,54	181 880 624,94	426 322 238,60	418 309 609,33
Installations techniques, matériel et outillage		28 421 620 977,48	15 312 693 267,68	13 108 927 709,80	12 987 327 539,86
Autres immobilisations corporelles		2 493 388 862,67	1 190 397 599,48	1 302 991 263,19	1 211 716 521,42
Immobilisations en cours		3 212 271 502,64		3 212 271 502,64	1 639 608 986,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 827 574 603,32	16 739 097 901,45	18 088 476 701,87	16 297 904 620,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		648 665,84		648 665,84	73 924 408,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 523 986 873,85	267 777 253,75	4 256 209 620,10	4 102 991 188,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 431 062,77	11 798 327,05	37 632 735,72	18 782 411,28
Impôts		170 671 584,61		170 671 584,61	130 900 226,43
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		86 654 728,39	699 359,63	85 955 368,76	137 186 895,66
TOTAL ACTIF COURANT		4 831 392 915,46	280 274 940,43	4 551 117 975,03	4 463 785 130,17
TOTAL GENERAL ACTIF		39 658 967 518,78	17 019 372 841,88	22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 06 — **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 20/03/2022 15.11.45

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 392 284 981,22	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		15 065 928 635,74	13 299 619 139,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 272 621 070,56	13 898 596 555,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 133 755,58	96 466 801,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 619 798 342,99	4 148 385 249,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 727 932 098,57	4 244 852 050,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 496 295 851,89	615 394 542,58
Impôts		272 340 582,28	154 917 659,33
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 870 405 073,60	1 847 928 941,94
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 639 041 507,77	2 618 241 143,85
TOTAL GENERAL PASSIF		22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 07 — **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 04/08/2020 13.54.16

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		4 909 295 145,57	4 997 104 574,49
Production immobilisée		3 988 328,64	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I - Production de l'exercice		1 815 640 037,08	2 145 798 607,36
Achats consommés		- 82 436 323,03	- 62 671 652,77
Services extérieures et autres consommations		- 389 672 566,72	- 364 605 221,13
II - Consommation de l'exercice		- 1 391 762 250,72	- 1 299 812 684,81
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		423 877 786,36	845 985 922,55
Charges de personnel		- 1 161 074 364,78	- 941 875 481,88
Impôts, taxes et versements assimilés		- 92 248 457,43	- 95 107 502,31
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 829 445 035,85	- 190 997 061,64
Autres produits opérationnels		193 798 862,09	169 738 070,32
Autres charges opérationnelles		- 8 268 953,29	- 618 716,43
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 058 455 822,17	- 1 050 655 839,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 064 559,98	66 784 472,97
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 489 306 389,24	- 1 005 749 074,13
Charges financières		- 176 697,39	- 455 996,73
VI - RESULTAT FINANCIER		- 176 697,39	- 455 996,73
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 320 146 896,28	5 233 627 117,78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 809 629 982,91	- 6 239 832 188,64
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 489 483 086,63	- 1 006 205 070,86

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 08 — **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 29/04/2021 13.52.44

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		4 915 011 179,63	4 909 295 145,57
Prestations fournies production energie et matériel		234 327 180,07	0,00
Production immobilisée		364 798,29	3 988 328,64
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 055 607 727,33	- 3 097 643 437,13
I - Production de l'exercice		2 094 095 430,66	1 815 640 037,08
Achats consommés		- 41 379 795,02	- 82 436 323,03
Services extérieures et autres consommations		- 421 738 698,61	- 389 672 566,72
Prestations reçues services		- 773 847 783,97	- 919 653 360,97
II - Consommation de l'exercice		- 1 236 966 277,60	- 1 391 762 250,72
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		857 129 153,06	423 877 786,36
Charges de personnel		- 1 297 933 773,71	- 1 161 074 364,78
Impôts, taxes et versements assimilés		- 98 907 541,52	- 92 248 457,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 539 712 162,17	- 829 445 035,85
Autres produits opérationnels		216 611 598,28	193 798 862,09
Autres charges opérationnelles		- 20 693 336,60	- 8 268 953,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 127 100 321,71	- 1 058 455 822,17
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		227 433 133,96	213 064 559,98
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 243 461 088,24	- 1 489 306 389,24
Charges financières		0,00	- 176 697,39
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 176 697,39
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 593 747 890,23	5 320 146 896,28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 837 208 978,47	- 6 809 629 982,91
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 09 — **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 10 — **EXERCICE** 2019

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 04/08/2020 13.59.53

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Définitif

	note	2019	2018
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		5 918 147 567,11	6 203 305 858,97
Autres encaissements		12 132 138,72	18 479 401,36
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		750 507 145,52	688 973 403,89
Autres décaissements		14 880 390,36	29 576 420,18
Intérêts et autres frais financiers payés		491 676,05	608 676,54
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		106 831 563,01	98 598 015,50
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		5 057 568 930,89	5 404 028 744,22
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		5 057 568 930,89	5 404 028 744,22
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 030 227 083,44	1 834 337 029,68
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 030 227 083,44	- 1 834 337 029,68
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	149 598,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	149 598,08
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		1 903 840 014,08	2 678 766 422,54
inter-unité décaissements		5 940 056 574,96	6 344 845 895,80
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 4 036 216 560,88	- 3 666 079 473,26
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	104 984,10
Variation de trésorerie de la période		- 8 874 713,43	- 96 282 774,62
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		113 645 900,09	209 928 674,71
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		104 771 186,66	113 645 900,09
Variation de trésorerie de la période		- 8 874 713,43	- 96 282 774,62

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 11 — **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 29/04/2021 13.58.19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2020	2019
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		2 341 406 363,27	5 918 147 567,11
Autres encaissements		60 676 325,99	12 132 138,72
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		744 540 906,09	750 507 145,52
Autres décaissements		100 786 156,06	14 880 390,36
Intérêts et autres frais financiers payés		20 914 994,81	491 676,05
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		112 283 206,00	106 831 563,01
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 423 557 426,30	5 057 568 930,89
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 423 557 426,30	5 057 568 930,89
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 509 443 309,42	1 030 227 083,44
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 509 443 309,42	- 1 030 227 083,44
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		2 496 253 556,51	1 903 840 014,08
inter-unité décaissements		5 082 189 310,97	5 940 056 574,96
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 2 585 935 754,46	- 4 036 216 560,88
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 2 671 821 637,58	- 8 874 713,43
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		104 771 186,66	113 645 900,09
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Variation de trésorerie de la période		33 551 123,06	- 8 874 713,43

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz — الملحق رقم 12 — **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA — **DATE** 30/03/2022 11.10.24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE)

Provisoire

	note	2021	2020
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		3 176 677 405,78	2 341 406 363,27
Autres encaissements		148 372 573,28	60 676 325,99
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		1 143 975 579,86	744 540 906,09
Autres décaissements		138 535 509,89	100 786 156,06
Intérêts et autres frais financiers payés		985 235,87	20 914 994,81
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		90 729 068,50	112 283 206,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		1 950 824 584,94	1 423 557 426,30
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 945 491 660,38	1 509 443 309,42
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		0,00	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Subventions d'investissement encaissées			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 1 945 491 660,38	- 1 509 443 309,42
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		0,00	0,00
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe			
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe			
inter-unité encaissements		4 911 691 484,04	2 496 253 556,51
inter-unité décaissements		8 393 051 948,03	5 082 189 310,97
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 3 481 360 463,99	- 2 585 935 754,46
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		0,00	0,00
Variation de trésorerie de la période		- 3 476 027 539,43	- 2 671 821 637,58
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		138 322 309,72	104 771 186,66
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		86 654 728,39	138 322 309,72
Variation de trésorerie de la période		- 51 667 581,33	33 551 123,06